جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

الانفتاح و النمو الاقتصادي

حالة الأردن

إعداد
محمد سمير هنداوي

إشراف
الأستاذ الدكتور حسين علي الطلافحة

٢٠٠٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الانفتاح و النمو الاقتصادي

حالة الأردن

إعداد

محمد سمير هنداوي

بكالوريوس رياضيات تطبيقية ـ جامعة العلوم و التكنولوجيا ـ ٢٠٠٠

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

الاقتصاد ـ جامعة اليرموك

وافق عليها

الاستاذ الدكتور حسين علي الطلافحة	مشرفاً و رئيساً	
الدكتور علي حسين مقابلة	عضوا	
الدكتور انور الحاج راشد القرعان	عضوا	
الدكتور عاطف محمد خليل	عضوا	

٢٠٠٣/٧/٣١

www.manaraa.com

الإهداء

إلى أمي كرامة و وفاءً

إلى الحاضر الغائب...أبي

و إلى أختي شكراً و عرفاناً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

شكر و تقدير

لا يسعني بعد الانتهاء من هذه الأطروحة إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل من البحر الذي لا تنقضي عجائبه و لا تنتهي درره **للأستاذ الدكتور حسين الطلافحة** و الذي تشرفت بمعرفته على مدى سني دراستي و كان أن حظيت بإشرافه على هذا الجهد، له كل الشكر و العرفان.

كما أتقدم بالشكر إلى **الدكتور عاطف خليل** على تفضله بقبول المشاركة في الإشراف على هذه الرسالة، كما أتقدم بالشكر الجزيل من **الدكتور علي مقابلة** على تفضله بمناقشة هذه الأطروحة، و الشكر الموصول كذلك **للدكتور أنور القرعان** على مساهمته في نقاش هذه الرسالة.

و لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لمن ساهم في تسهيل مهمتي، و أخص منهم **الدكتور أحمد ذوقان الهنداوي** –مدير عام مؤسسة المواصفات و المقاييس– على نصائحه المفيدة و تزويده بالمعلومات الضرورية لإنجاز هذا العمل، و **الدكتور محمد حمادة** –مساعد أمين عام وزارة المالية– على تعاونه و تسهيله لمهمتي، و **الدكتور تيسير الصمادي**–رئيس قسم السياسات و الدراسات في وزارة التخطيط– على الأبحاث التي أغنت الأطروحة، و **السيد نسيم الرحاحله**–مدير وحدة التنافسية–على المعلومات القيمة، و الشكر الموصول **للسيد محمد الشوحة** من قسم السياسات و الدراسات في وزارة التخطيط، كما أشكر **السيد محمد خريسات** من قسم الدراسات النقدية في البنك المركزي على تعاونه و مساعدته، و **للمحامية الأستاذة رانية هنداوي** على أفكارها و معلوماتها التي أثرت بها الأطروحة، و للمدقق اللغوي **الأستاذ عمر السليم** على جهده الكبير في تدقيق هذه الأطروحة حتى خرجت بهذه الحلة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المحتويات

المبحث	الصفحة
الإهداء.	أ
شكر وتقدير.	ب
فهرس المحتويات.	ت
فهرس الجداول.	خ
فهرس الأشكال.	ذ
فهرس الملاحق.	ذ
ملخص باللغة العربية.	ر
الفصل الأول: المقدمة والمنهجية	
(١-١)تمهيد	٢
(١-٢)مشكلة الدراسة	٦
(١-٣)هدف الدراسة	٧
(١-٤)أهمية الدراسة	٧
(١-٥)منهجية الدراسة	٨
(١-٥-١)اختيار مقاييس للانفتاح و مقاييس السياستين المالية و النقدية.	٨
(١-٥-٢)دراسة العلاقة بين الانفتاح و السياستين المالية و النقدية و ارتباط ذلك بالنمو.	١٣
(١-٥-٣)دراسة أثر الانفتاح و السياستين المالية والنقدية على النمو.	٢٣
(١-٦)المنهجية الإحصائية	٢٧
(١-٦-١)تقدير النموذج الكلي.	٢٧
(١-٦-٢)دالة الانتاج.	٣١
(١-٧)مصادر البيانات	٢٩
(١-٨)تسلسل الدراسة	٣٠
الفصل الثاني:المراجعة الأدبية	
(٢-١):مقدمة.	٣٥
(٢-٢):الباب الأول:الانفتاح حسب نظريات التجارة.	٣٦
(٢-٢-١):أثر الانفتاح و تحرير التجارة حسب نظرية التجارة النيوكلاسيكية.	٣٦
(٢-٢-٢):أثر الانفتاح و تحرير التجارة حسب النظرية التجارية الحديثة.	٣٧
(٢-٣):الباب الثاني: الانفتاح حسب نظريات النمو.	٣٨
(٢-٣-١):أثر الانفتاح و تحرير التجارة حسب نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة.	٣٩
(٢-٣-٢):أثر الانفتاح و تحرير التجارة حسب نظريات النمو الداخلي.	٤٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(٢-٤):الباب الثالث: أثر الانفتاح على النمو حسب الدراسات التطبيقية.	٤٢
(٢-٤-١):دراسات دوال الإنتاج.	٤٢
(٢-٤-٣):دراسات السببية.	٤٨
(٢-٥):الباب الرابع: السياسة المالية والنقدية و ارتباطها بالنمو و الانفتاح.	٥٢
(٢-٦):الباب الخامس: الدراسات التي تعارض فكرة الانفتاح.	٥٦
(٢-٧):الباب السادس:الدراسات التي طبقت على الأردن.	٥٨
(٢-٨):الباب السابع:مقاييس الانفتاح.	٦١
(٢-٩):الباب الثامن:نماذج الأردن الكلية.	٧٠
الفصل الثالث:التصحيح الاقتصادي	
(٣-١):مقدمة.	٧٥
(٣-٢):الباب الأول:مكونات برامج التصحيح الاقتصادي.	٧٧
(٣-٣):الباب الثاني:مراحل الاقتصاد الأردني.	٧٩
(٣-٣-١):أولاً:الحقبة النفطية(١٩٧٤-١٩٨٣)	٧٩
(٣-٣-٢):ثانياً:مرحلة ما بعد الحقبة النفطية(١٩٨٣-١٩٨٩).	٨٠
(٣-٣-٣):ثالثاً:مرحلة برنامج التصحيح الاقتصادي(١٩٨٩-٢٠٠٣)	٨٢
(٣-٤):الباب الثالث:التصحيح و السياستين المالية والنقدية.	٨٥
(٣-٤-١):إجراءات السياسة المالية.	٨٥
(٣-٤-٢):إجراءات السياسة النقدية.	٨٧
(٣-٥):الباب الرابع:ارتباط مسار التصحيح الاقتصادي بمسار التحرير و الانفتاح.	٨٨
(٣-٦):الباب الخامس:الآثار الاجتماعية لتصحيح الاقتصادي.	٩٠
(٣-٧):الباب السادس:تقييم برامج التصحيح الاقتصادي.	٩٢
الفصل الرابع:الانفتاح الاقتصادي في الاردن	
(٤-١):مقدمة.	١٠١
(٤-٢):الباب الأول:انفتاح السياسة التجارية في الأردن	١٠٢
(٤-٢-١):أولاً: الوسائل السعرية.	١٠٢
(٤-٢-٢):ثانياً:الوسائل الكمية.	١٠٧
(٤-٢-٣):ثالثاً:الوسائل التنظيمية.	١١٢
(٤-٣-٤):درجة حرية و انفتاح الاقتصاد الأردني.	١١٣
(٤-٣):الباب الثاني:قطاع التجارة الخارجية الأردني.	١١٧
(٤-٣-١):الصادرات.	١١٧
(٤-٣-٢):المستوردات.	١١٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(٤-٣-٣):العجز في الميزان التجاري	١٢٢
(٤-٣-٤):المعوقات الفنية التي تواجه صناعة التصدير الأردنية.	١٢٣
(٤-٤):الباب الثالث:تنافسية الاقتصاد الأردني.	١٢٣
(٤-٤-١):تنافسية الاقتصاد الأردني حسب تقرير التنافسية العالمي.	١٢٤
(٤-٤-٢):مقاربة النوعية.	١٢٦
(٤-٤-٣):مقاربة جاذبية الموقع.	١٢٩
(٤-٤-٤): مقاربة القدرة على البيع.	١٣٢
(٤-٤-٥):أداء القطاع الصناعي الأردني.	١٣٢
(٤-٥):الباب الرابع:سياسة تشجيع الانتاج.	١٣٤
(٤-٦):الباب الخامس:العوامل السياسية المؤثرة على الفتاح الأردن.	١٣٧
الفصل الخامس:الانفتاح و النمو :النتائج القياسية	
(٥-١):مقدمة.	١٣٩
(٥-٢):الباب الأول:مقاييس الانفتاح و السياستين المالية و النقدية.	١٤٠
(٥-٢-١):مقاييس الانفتاح.	١٤٠
(٥-٢-٢):مقاييس السياسة المالية و النقدية.	١٤٢
(٥-٢-٣):الارتباط بين مقاييس الانفتاح.	١٤٤
(٥-٣):الباب الثاني: العلاقة بين الانفتاح و فاعلية كل من السياستين المالية والنقدية. و ارتباط ذلك بالنمو:	١٤٤
(٥-٣-١):مشاكل تقدير النموذج الكلي	١٤٥
(٥-٣-٢):نتائج تقدير المعادلات الهيكلية.	١٤٦
(٥-٣-٣):معاملات السياسة المالية و النقدية.	١٥٣
(٥-٤):الباب الثالث:نتائج دراسة العلاقة بين النمو و الانفتاح و السياستين المالية و النقدية.	١٥٥
(٥-٤-١):اختبار استقرار البيانات.	١٥٥
(٥-٤-٢):نتائج تقدير دالة النمو بوجود مقاييس الانفتاح.	١٥٦
(٥-٤-٣):نتائج تقدير دالة النمو بوجود مقاييس الانفتاح و مقاييس السياستين المالية و النقدية.	١٥٨
(٥-٤-٤)نتائج تقدير أثر الانفتاح على الاستثمار.	١٦١
(٥-٤-٥)مشكلة الداخلية والارتباط.	١٦٤
(٥-٥):الجمع بين نتائج التحليل الإحصائي.	١٦٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل السادس: النتائج و التوصيات	
(٦-١):النتائج.	١٦٨
(٦-٢):التوصيات.	١٧١
المراجع	١٧٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الفصل الأول: المقدمة والمنهجية		
(١-١)	متغيرات النموذج الداخلية.	١٣
(١-٢)	متغيرات النموذج الخارجية.	١٣
(١-٣)	معادلات النموذج السلوكية.	٢١
(١-٤)	معادلات النموذج التعريفية.	٢١
الفصل الثاني:المراجعة الادبية		
(٢-١)	نماذج الأردن الكلية	٧١
الفصل الثالث:التصحيح الاقتصادي		
(٣-١)	إجراءات التصحيح و التكيف الهيكلي.	٧٨
(٣-٢)	الأهمية النسبية لأبرز مكونات الإيرادات الضريبية و النفقات العامة.	٨٦
(٣-٣)	إجراءات التصحيح الاقتصادي في الأردن حسب تقرير البنك الدولي.	٨٩
(٣-٤)	مقارنة الأرقام المتوقعة من برنامج التصحيح مع الفعلية.	٩٣
الفصل الرابع:الانفتاح الاقتصادي في الاردن		
(٤-١)	بعض السلع الخاضعة للضريبة الخاصة.	١٠٤
(٤-٢)	بعض مؤشرات الضريبة العامة على المبيعات ١٩٩٤-٢٠٠١.	١٠٦
(٤-٣)	القيود الكمية في القطاعات الاقتصادية.	١٠٩
(٤-٤)	السلع التي تحتاج إلى توصية و جهة التوصية.	١١٠
(٤-٥)	السلع المحصور استيرادها و جهة الاستيراد.	١١٠
(٤-٦)	السلع التي تحتاج إلى توصية مسبقة قبل تصديرها.	١١١
(٤-٧)	اتفاقيات الأردن التجارية الدولية.	١١٢
(٤-٨)	مقياس هيرتج لحرية الاقتصاد الأردني.	١١٤
(٤-٩)	ترتيب دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا حسب درجة الحرية(هيرتج).	١١٥
(٤-١٠)	درجة حرية الاقتصاد الأردني حسب تقرير مؤسسة فريزر.	١١٦
(٤-١١)	نسب نمو الصادرات.	١١٧
(٤-١٢)	نسب نمو المستوردات.	١١٩
(٤-١٣)	عدد الشركات الأردنية الحاصلة على شهادة الآيزو و الهاسب.	١٢٧
(٤-١٤)	تصنيف البلدان بحسب أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة و إمكانات الاستثمارات	١٣٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

	الأجنبية المباشرة ١٩٩٨-٢٠٠٠.	
(٤-١٥)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ١٩٩٠-٢٠٠١ بالدولار الأمريكي.	١٣١
(٤-١٦)	حصة الفرد في الأردن من القيمة المضافة صناعياً مقارنة بغرب آسيا و الدول الناميـــة و المتقدمة(١٩٨٠-١٩٩٨).	١٣٣
(٤-١٧)	الصادرات التكنولوجية كنسبة مئوية من مجموع الصادرات.	١٣٣
(٤-١٨)	مقياس تنافسية أداء الصناعة لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و تركيا.	١٣٤
(٤-١٩)	التخفيضات الجمركية على مدخلات الإنتاج الصناعي.	١٣٥
(٤-٢٠)	برامج المساعدات الأجنبية و الجهة النظيرة.	١٣٦
الفصل الخامس:الانفتاح و النمو :النتائج القياسية		
(٥-١)	قيم مقاييس الانفتاح.	١٤٠
(٥-٢)	قيم مقاييس السياسة المالية والنقدية.	١٤٣
(٥-٣)	مصفوفة الارتباط بين مقاييس الانفتاح.	١٤٤
(٥-٤)	اختبار تعريف المتغيرات.	١٤٦
(٥-٥)	تحديد معادلات النظام و المتغيرات الوسيطية المستخدمة في التقدير.	١٤٧
(٥-٦)	نتائج قيم المعاملات.	١٤٧
(٥-٧)	مضاعف السياسة المالية والنقدية.	١٥٣
(٥-٨)	قيم ماكينون المحسوبة لاختبار استقرار البيانات باستخدام اختباري ديكي فولر ز ديكـــي فولر الموسع.	١٥٥
(٥-٩)	نتائج تقدير دالة النمو بوجود متغيرات الانفتاح.	١٥٧
(٥-١٠)	نتائج تقدير دالة النمو بوجود متغيري العجز و التضخم.	١٦٠
(٥-١١)	نتائج تقدير نسبة الاستثمار على التضخم و العجز و الانفتاح.	١٦٢
(٥-١٢)	نتائج اختبار السببية.	١٦٥
(٥-١٣)	مصفوفة الارتباطات بين متغيرات نموذج النمو.	١٦٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(١-١)	خريطة تدفقات النموذج الكلي	٢٢
(٤-١)	أهم السلع المصدرة ٢٠٠١	١١٨
(٤-٢)	التوزيع الجغرافي للصادرات ٢٠٠١.	١١٩
(٤-٣)	أهم السلع المستوردة ٢٠٠١.	١٢١
(٤-٤)	التوزيع الجغرافي للمستوردات للعام ٢٠٠١.	١٢٢
(٤-٥)	العجز في الميزان التجاري(١٩٧٦-٢٠٠٠)	١٢٢
(٥-١)	قيم التضخم و نسبة العجز(١٩٧٦-٢٠٠٠)	١٤٢

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
١	البيانات المستخدمة في الدراسة	١٩٠
٢	حساب معدل الحماية الفعال	١٩١
٣	إجراءات السياسة المالية.	١٩٢
٤	إجراءات السياسة النقدية.	١٩٣
٥	حل النموذج الكلي.	١٩٤

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الملخص

هنداوي،محمد سمير.**الانفتاح و النمو الاقتصادي:حالة الأردن**.رسالة ماجستير بجامعة اليرموك.٢٠٠٣.(المشرف:أ.د حسين علي طلافحة).

تشهد معظم دول العالم اتجاهاً متنامياً نحو الانفتاح و تحرير اقتصادياتها رغبة من هذه البلدان في تحقيق مجموعة من الأهداف التنموية، و الأردن واحد من هذه الدول التي توجهت نحو الانفتاح و التحرر رغبة في تحقيق هذه الأهداف.

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي و النمو و الاستثمار، و دراسة أثر سياسة الانفتاح على فاعلية كل من السياستين المالية و النقدية و ارتباط هذا الأثر بالنمو، و التوصل إلى نتائج تأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الحاصل بين الدراسات التجريبية، التي توصل بعضها إلى وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح و النمو، في حين رأت أخرى عدم صحة هذه النتيجة.

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالنظر إلى الاختلاف النظري بين الاقتصاديين حول أثر الانفتاح التجاري على النمو، و تتجلى أهميتها من الاختلاف في النتائج التي توصل إليها الباحثون حول علاقة النمو بالانفتاح بالنسبة لحالة الأردن، في الوقت الذي يتبع فيه الأردن مساراً يتجه نحو تحرير و رفع القيود التجارة، من خلال ارتباط مسار التصحيح الاقتصادي في الأردن بمسار تحرير التجارة.

و قد تم بناء نموذج كلي للاقتصاد الأردني للحصول على مضاعف كل من السياستين المالية و النقدية في حالتي الاقتصاد المغلق و المفتوح، و قد استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين(Two Stage Least Squares) (2SLS) في تقدير معلمات النموذج، حيث كان مضاعفي السياستين المالية و النقدية في حالة الاقتصاد المغلق أكبر منها في حالة الاقتصاد المفتوح، الذي يعني أن فاعلية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

السياستين المالية و النقدية في حالة الاقتصاد المغلق أكبر منها في حالة الاقتصاد المفتوح، وأن الدخل المتحقق و الناتج عن زيادة الإنفاق العام أو الخاص سيكون أكبر في حالة الاقتصاد المغلق منه في حالة الاقتصاد المفتوح.

كما قدرت الدراسة معادلة للنمو و تضمنت مقاييس تنوب عن السياسة المالية و النقدية و الانفتاح، حيث خلصت الدراسة إلى عدم وضوح العلاقة بين الانفتاح و النمو فيما كانت العلاقة بين النمو و التضخم و عجز الموازنة سلبياً، كنتيجة لحالة عدم الاستقرار التي يحس بها المستثمرون في اقتصاد يعاني من مشكلة عجز مزمنة تساهم في تشكيل حالة من عدم التيقن في السوق.

و للتعرف على أثر الانفتاح على أحد قنوات النمو و هو الاستثمار، ظهر جلياً الأثر الإيجابي للانفتاح على الاستثمار كنتيجة طبيعية لزيادة الاستثمارات الأجنبية بفعل الانفتاح، و اعتماد الاستثمار المحلي على المستوردات من المواد الأولية و الآلات و المعدات التقنية.

و استنتجت أن سياسة الانفتاح تؤثر على النمو إيجاباً و سلباً من خلال مجموعة من القنوات، و إحدى هذه القنوات الإيجابية هي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة فرص الاستثمار المحلي من خلال فتح الأسواق العالمية، وتحسين أداء الصادرات.

و هناك قنوات سلبية، من خلال الأثر السلبي للانفتاح على فاعلية كل من السياستين المالية و النقدية، و زيادة المستوردات مما يزيد من عبأ الحكومة في توفير العملة الأجنبية لتمويل هذه الزيادة في المستوردات مع ما يرتبط بهذا من آثار سلبية على ميزان المدفوعات، و بالتالي النمو.

و لعل من أهم توصيات الدراسة هو استمرار الأردن في الاتجاه نحو الانفتاح و العمل على الاستفادة من فرص المنافسة الدولية.

الكلمات المفتاحية:النمو،الانفتاح، السياسة المالية، السياسة النقدية، الاستثمار، نموذج قياسي كلي، الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الأول

المقدمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الأول

المقدمة

١-١:تمهيد:

مر الاقتصاد الأردني بخمسة عقود منذ استقلال المملكة شهدت تطورات اقتصادية متعددة، ولقد اختلف دور الدولة في الاقتصاد حسب متطلبات كل فترة من هذه الفترات، ففترة الخمسينات والستينات وصفت بأنها مرحلة تدخل الدولة، و التي تحملت لوحدها عبء بناء المؤسسات وتجهيز البنية التحتية، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام، وقد ترك هذا الأمر اختلالات متعددة، وانتقلت هذه الاختلالات إلى فترة السبعينات؛ غير أن بروز الثروة النفطية في الخليج و استفادة الأردن منها، أخر استحقاقات التصحيح اللازمة وأجلها إلى وقت لاحق، وكان من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الأردني تشوهات هيكلية، وأن تظهر مشكلاته الكلية في حقبة السبعينات، لكن الفوائض النفطية أجلت كل ذلك إلى حقبة تالية. ومع بداية عقد الثمانينيات بدأ الاقتصاد يتأثر بالركود العالمي والإقليمي، فظهرت مشكلة المديونية كنتيجة للإسراف في الاقتراض، و غدا الاقتصاد مع نهاية الثمانينات مثقلاً بمشكلات العقود السابقة، فكان لا بد من إجراء التصحيح الهيكلي، الأمر الذي استدعى اللجوء إلى برامج التثبيت والتكيف الهيكلي.(طوقان و العناني،١٩٩٦)

يقسم هيكل الاقتصاد الأردني إلى أسواق ثلاث، هي : سوق السلع والخدمات، وسوق العمل، وسوق النقود، فبالنسبة لسوق السلع و الخدمات، نجد أن قطاع الصناعة الأردني ما زال يلعب دوراً هامشياً في مسيرة الاقتصاد الوطني الذي يسيطر عليه قطاع الخدمات، كما يعاني القطاع الصناعي من تدنٍ في القيمة المضافة الصناعية(الفانك، ١٩٩٤) فضلاً عن مشاكل متعددة تتعلق بالقدرة التنافسية و الجودة و الالتزام بالمواصفات و المعايير العالمية، في حين لم يكن القطاع الزراعي أفضل حالاً فما زال هذا القطاع يعاني من مشاكل متعددة ترتبط بالتسويق و توفير المياه، و تدني حجم الاستثمارات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أما سوق العمل، فهناك تشوهات(Distortions) متعددة في هذا القطاع، ففي حين يوصف بأنه مصدر للعمالة كنتيجة لفائض العرض، فإنه يلجأ إلى استيرادها بالنظر إلى فائض الطلب على العمالة في قطاعات أخرى و بالتحديد الإنشائية، وبالنظر إلى القطاع الخاص ومحددات الطلب على العمالة فيه، فإن ذلك يرتبط بمحددات الاستثمار؛ والملاحظ أن هناك تراكماً رأسمالياً كبيراً إذ أن خلق فرصة عمل و احدة تستوجب استثمار خمس و ثلاثين ألف دينار من الاستثمارات الرأسمالية، أي ما يعادل ثلاثة أمثال المعدل السائد في البلدان النامية (طلافحة و الفهداوي، ١٩٩٨). وعلى صعيد آخر يشير الهيكل القطاعي للاقتصاد الأردني بوضوح إلى سيطرة القطاعات المحلية غير القابلة للإتجار (Non-tradables) على توليد الجزء الأعظم من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تشكل هذه القطاعات ما يقرب من ثلثي الناتج، ويأتي في مقدمة هذه القطاعات، قطاع الإنشاءات الذي لا يعتمد بدوره على حجم كبير من العمالة الأردنية.

وبالانتقال إلى سوق النقود نجد أن هناك فائض طلب على الدينار رغم رفع أسعار الفائدة، ولعل ذلك يقترن بشكل رئيسي بالسياسة النقدية المتشددة التي يتبعها البنك المركزي تمشيا مع برنامج التصحيح الاقتصادي، وبالرغبة في الحفاظ على سعر الصرف. غير انه لا يمكن القول بوجود أثر فعّال لسعر الفائدة على سعر الصرف بسبب عدم وجود سوق مالية متطورة تشجع المستثمرين، سواء أكانوا محليين أو أجانب على الاستثمار في أوراق مالية أردنية أو ودائع بالعملة المحلية. إن خلق تشوهات في سوق النقود من أجل المحافظة على سعر الصرف ربما تكون له آثار عكسية أكثر منها إيجابية، فلا بد إذن من الوقوف عند هذه التشوهات ومعالجتها. وهنا يمكن القول إن السياسة النقدية المتشددة مقرونة بسياسة مالية متشددة يجعل أمر تحريك عجلة الاقتصاد مرهوناً بتعبئة مدخرات القطاع الخاص ،وجلبها من الخارج ؛ ولكي يقوم بذلك لا بد من أن تقوم الدولة بحفزه. ولعل تخفيض الضرائب على الدخل والضريبة على الارباح، وتخفيض الجمارك، ورفع العوائق الإدارية والبيروقراطية، تشكل الحوافز المناسبة ليقوم القطاع الخاص بدوره الاستثماري بدلاً من الحكومة.(طوقان و العناني،١٩٩٦)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

و كنتيجة لتبني الأردن منذ العام ١٩٩٢ برنامجين للتصحيح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين بعد أن توقف العمل بالبرنامج الأول الذي انطلق في العام ١٩٨٩ بسبب اندلاع حرب الخليج الثانية فقد تبنى الأردن سياسة إصلاحية تتبنى فكرة الانفتاح و تحرير الاقتصاد، و قد اشتملت برامج التصحيح على منظومة واسعة من السياسات والإجراءات والتدابير الرامية إلى معالجة الاختلالات الهيكلية وإعادة الاستقرار الاقتصادي من جوانبه المختلفة. بالإضافة إلى تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار مع ما يتطلبه ذلك من تحسين لمستوى الأداء الاقتصادي وتطوير البيئة التشريعية وتطوير سوق رأس المال بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية وحشد المدخرات الوطنية. وقد ركزت السياسات والإجراءات الحكومية تدعيم فكرة النمو القائم على ريادة القطاع الخاص والتوسع في الصادرات. وقد اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تحرير النشاط الاقتصادي وزيادة مشاركة القطاع الخاص، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر سياسة التخاصية وإعلان الدينار عملة قابلة للتحويل للأغراض الجارية والرأسمالية وربط سعر صرف الدينار بالدولار وتحرير التجارة وإقامة المناطق الصناعية المؤهلة وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.

و في سياق التزام الأردن ببرامج البنك و الصندوق الدوليين، فقد عملت الحكومة على تعديل التشريعات المالية و التي تتعلق بشكل مباشر بالعوائق الجمركية وغير الجمركية، حيث قامت بتعديل هذه القوانين على نحو يسمح بانسياب السلع والخدمات من خلال التخفيضات الجمركية المتتالية و إعفاء مدخلات الإنتاج، بما يؤدي –ضمن هذه النظرة[1]–إلى الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج محليا ودوليا ويحد من التشوهات في جانبي الإنتاج والاستهلاك.

و قد اتخذ الأردن العديد من الإجراءات الهادفة إلى تحرير التجارة الخارجية وزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي والاندماج مع الاقتصاد العالمي، ومن أبرز الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الإطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية واتفاقية الشراكة الأوروبية واتفاقية

[1] النظرة النيوكلاسيكية لعلاقة الانفتاح و التجارة بالنمو و كفاءة استخدام الموارد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

منظمة التجارة الحرة مع أمريكا وإنشاء المناطق الصناعية المؤهلة وإنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة إلى جانب توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية. وقد عملت الحكومة على تخفيض الحد الأعلى للرسوم من ٣٥% إلى ٣٠% و إلغاء الرسوم الجمركية البالغة ١٠% على مجموعة كبيرة من مدخلات الانتاج الصناعي، إلى جانب تخفيض الرسوم الجمركية على حافلات الركوب المتوسطة و الكبيرة من ٣٠% إلى ١٥%.(البنك المركزي-التقرير السنوي، ٢٠٠٠)

كما تم إقرار وتعديل العديد من التشريعات المالية والاقتصادية وإزالة القيود أمام الاستثمارات الأجنبية، وفي هذا المجال فقد أزال نظام تشجيع استثمارات غير الأردنيين التمييز في منح الحوافز لغير الأردنيين ، كما ألغى سقوف الملكية في جميع القطاعات الاقتصادية فيما عدا بعض النشاطات في قطاعات التجارة والمقاولات الإنشائية ، إذ أصبح بإمكان المستثمر غير الأردني التملك بنسبة ١٠٠% في باقي القطاعات، ومن الخطوات الهامة التي تم اتخاذها لتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية ، إزالة كافة القيود أمام حركة الاستثمارات الأجنبية بما في ذلك العوائد والفوائد وأي أموال ناجمة عن هذه الاستثمارات .(مؤسسة تشجيع الاستثمار- قانون تشجيع الاستثمار، ٢٠٠٠)

أما فيما يتعلق بالاستثمار غير الأردني في سوق الأوراق المالية (بورصة عمان) فقد بلغ في نهاية عام ٢٠٠٠ ما نسبته ٤١,٧% من القيمة السوقية للأسهم المدرجة في البورصة ، حيث تبلغ استثمارات العرب ٣٦,١% و٥,٦ % لغير العرب، وتتوزع استثمارات غير الأردنيين على القطاعات المختلفة في السوق كما يلي : البنوك والمؤسسات المالية ٥٥,٢% ، التأمين ١٧,٩% ، الخدمات ٢١,٣% وقطاع الصناعة ٣٠,٢% . (هيئة الأوراق المالية- التقرير السنوي، ٢٠٠٠)

أما فيما يتعلق بالتخاصية وهي إحدى الخطوات الهامة على صعيد الإصلاح والانفتاح الاقتصادي ، فقد بدأت الحكومة في عام ١٩٩٧ بتنفيذ برنامج للتخاصية يهدف بالدرجة الأولى إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، وإلى رفع كفاءة المشروعات وتحسين الإنتاجية ، وجذب و حفز المزيد من الاستثمارات المحلية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

والأجنبية وإلى تعميق سوق رأس المال المحلي، وفي سبيل إنجاح عملية التخاصية فقد تم وضع إطـار مؤسسـي لتنفيذ هذه العملية، و تم البدء بخصخصة بعض المؤسسات الأردنية مثل الاتصالات و الملكية الأردنية و شركة مصانع الإسمنت.

١-٣:مشكلة الدراسة:-

تبرز مشكلة الدراسة من التنوع و الاختلاف الكبير الحاصل بين الباحثين حو العلاقة بين الانفتـاح و النمو، ففي حين تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين النمـو و الانفتـاح الاقتصـادي (Edwards, 1992,1993),(Edwards, 1998), (Harrison, 1996),(Miller, 2000)، فإن أي من هذه الدراسـات لم يقطع بوجود هذه العلاقة الإيجابية و انطباقها على كل الدول(الرفاعي،١٩٩٨) ، كما أن بعـض البـاحثين شكك في صحة هذه الفرضية (هيرسـت و طوميبسـون،٢٠٠١) (Krugman,1994) (Rodrek,1988,1994) (Harrison & Hansen,1999)و لذلك فإن معظم هذه البحوث قد توسع في إجراء الدراسات علـى مسـتوى مجموعة كبيرة من الدول من خلال بيانات مقطعية. غير أن بعض الدراسات التي تناولت علاقة التجارة بـالنمو في الأردن لم تصل إلى نتيجة تقطع بأثر إيجابي للتجارة على النمو (الرفـاعي، ١٩٩٨) ، (المغـايرة،١٩٩٣) (شامية و الروابدة، ١٩٨٩) ، فمن بين النتائج التي توصلت إليها دراسة الرفاعي (١٩٩٨) أنه "**لم يكن النمـو في الصادرات الوطنية سبباً في النمو الاقتصادي بل إن التغير الهيكلي في الاقتصاد باتجاه الإنتاج الصنـاعي هو الذي أدى إلى حصول النمو**" ، في حين أثبتت دراسات أخرى و جود هذه العلاقة الإيجابية بين النمـو و الانفتاح التجاري-ممثلاً بالنمو في الصادرات- بالنسبة للأردن كما عند الصمادي(Smadi,2001).

و في إطار دراسة العلاقة بين النمو و كل من السياستين المالية و النقدية فقد أشار العديد من الباحثين إلى أن السياسة الكلية للاقتصاد تلعب دوراً بارزاً في تهيئة البيئة الملائمة للنمو في المدى الطويل و عليـه فـإن عوامل عدم الاستقرار و الفاعليـة في هـاتين السياسـتين سـيحول دون الوصـول إلى معـدلات نمـو مقبولة.(Fischer,1991,1993)(Easterly&Rebelo,1993).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

و من جانب آخر حاولت أبحاث أخرى دراسة أثر الانفتاح الاقتصادي على كل من السياستين المالية و النقدية، حيث توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين الانفتاح و السياستين المالية و النقدية (حماد و مشعل، ١٩٨٦) ، (مشعل، ٢٠٠١) ، فبناءا على هذه المجموعة من الدراسات فإن الانفتاح الاقتصادي يساهم في تصغير مضاعف كل من هاتين السياستين و بالتالي تقليل فاعلية هاتين السياستين، الأمر الذي يعني أن الزيادة المستغلة في الإنفاق الحكومي و الاستثماري ستحقق زيادة لاحقة في الدخل في حالة الاقتصاد المغلق أكبر من حالة الاقتصاد المفتوح، و عليه فإنه من المتوقع أن تكون معدلات النمو في الاقتصاديات المغلقة أكبر منها في الاقتصاديات المفتوحة.

يظهر جليا من التناول السابق عدم وجود نتيجة واحدة تنتظم جميع الدراسات مما يستدعي إعادة بحث العلاقة بين الانفتاح و النمو بالنسبة للأردن ضمن فترات زمنية مختلفة للحصول على نتائج تصلح للاستخدام في إطار السياسة الكلية الأردنية.

١-٣:هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي و النمو و السياسة الكلية و التوصل إلى نتائج تأخذ بعين الاعتبار الاختلاف الحاصل بين الدراسات، و كيفية الجمع بين معدلات النمو المرتفعة التي تحققها الدول المنفتحة بمقابل معدلات أخرى منخفضة في تلك المغلقة بالرغم من انخفاض فاعلية كل من السياستين المالية و النقدية كنتيجة لصغر المضاعف و لتحقيق هذا الهدف ستناقش هذه الدراسة أثر الانفتاح على كل من السياستين المالية و النقدية في الأردن من خلال تأثيرها على المضاعف، كما ستسعى إلى تحديد الظروف المناسبة للحصول على آثار إيجابية للانفتاح.

١-٤:أهمية الدراسة:-

تكتسب هذه الدراسة أهمية كبيرة بالنظر إلى الاختلاف النظري و التطبيقي بين الاقتصاديين حول أثر الانفتاح التجاري على النمو، فبعض هذه الدراسات ترى آثارا سلبية، في حين ترى أخرى آثارا إيجابية في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المدى القصير، و أخرى في المدى الطويل، مع ما يضاف إلى هذا الاختلاف في الإطار النظري من اختلاف في نماذج التحليل و أساليبها وهذا يعود إلى الاختلاف النظري أولاً ثم لاختلاف المنهجية المتبعة من قبل الباحثين.

و تتجلى أهمية هذه الدراسة كذلك من الاختلاف في النتائج التي توصل إليها الباحثون حول علاقة النمو بالانفتاح بالنسبة لحالة الأردن، في الوقت الذي يتبع فيه الأردن مساراً يتجه نحو تحرير و رفع القيود التجارية من خلال ارتباط مسار التصحيح الاقتصادي في الأردن بمسار تحرير التجارة، فشروط الحصول على القروض و إمكانية جدولة الديون متفقة مع شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، و ذلك في سياق الوصفة التي يتبناها كلٌ من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و التي تعمل على دمج سياسات الاستقرار الاقتصادي ضمن برامج التصحيح نفسها و التي تركز على تحرير التجارة و رفع القيود عنها(Pritchett,1994).

كما تتجلى أهمية هذه الدراسة من جهة تحليلها لأثر السياسات الاقتصادية الثلاث مجتمعة(السياسة التجارية، و السياسة النقدية، و السياسة المالية) على النمو الاقتصادي، فضلاً عن تناولها لحلقة الوصل بين السياستين المالية و النقدية و علاقتهما بالنمو من خلال تحليل أثر الانفتاح التجاري على هاتين السياستين.

١-٥:منهجية الدراسة:

تتلخص منهجية هذه الدراسة في خطوات أربع هي:

أ. اختيار مقياس للانفتاح و مقياس لكل من السياسة المالية و السياسة النقدية.

ب. دراسة العلاقة بين الانفتاح والسياستين المالية والنقدية وارتباط ذلك بالنمو.

ج. دراسة اثر الانفتاح و السياستين المالية و النقدية على النمو و قنواته.

د. محاولة الجمع بين النتيجتين في (ب) و (ج) لتفسير ظاهرة النمو في الاقتصاد الأردني.

١-٥-١:اختيار مقياس للانفتاح و مقاييس السياستين المالية و النقدية:-

إن جميع المقاييس التي سيتم اختيارها تمثل تقريباً للسياسة قيد الدراسة، و عليه لا يمكننا القول بأن هذه المقاييس تستطيع الإحاطة بكافة جوانب السياسة لكنها تعطي على الأقل مؤشراً على الاتجاه العام للسياسة سواء كانت تجارية أو نقدية أو مالية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أولاً:-اختبار مقياس للانفتاح: -

يعرف الانفتاح بأنه السياسة التجارية المتبناة من الدولة و التي ليس فيها تحيز ضد منتجات و سلع و خدمات العالم الخارجي، وقد استُخدم في الأدبيات مقاييس مختلفة للانفتاح اختلفت تبعاً لاختلاف نوع البيانات المستخدمة و عدد الدول الداخلة في الدراسة و تعريف الانفتاح، فضلاً عن النماذج النظرية التي تتبعها هذه الدراسات.

و تستخدم الدراسة مجموعة من المقاييس التي تمثل تقريبا للسياسة التجارية المتبناة في الأردن و ذلك بالنظر إلى أن كل مقياس من هذه المقاييس لا يمكن اعتباره منفرداً مقياساً شاملاً وافياً للسياسة التجارية وذلك لأسباب عديدة لعل من أهمها، أولاً: أن هذه المقاييس هي تقريب (Proxy)للسياسة التجارية و ليست تمثيلاً واقعيا و شاملاً لكافة جوانبها، ثانياً:معظم المقاييس المستخدمة الترابط بينها ضعيف أو لا يوجد ترابط أصلاً.(Pritchett, 1994) ثالثاً:إن معظم هذه المقاييس هي مقاييس كمية لا تتناول القيود غير الضريبية، و التي و إن حاولت بعض الدراسات قياسها فإنها ستظل قاصرة عن الإحاطة بها.

ستلجأ هذه الدراسة إلى استخدام أكثر من مقياس تختلف حسب خصائص الانفتاح، حيث يمكن تصنيف المقاييس التي تستخدمها الدراسة إلى :

أ. مقاييس تعتمد على الكثافة التجارية (Trade Intensity Ratio Measures-TIR):

هذه المقاييس هي الأكثر شيوعاً في معظم دراسات السلاسل الزمنية نظراً لتوفر بياناتها وهي الصادرات والمستوردات والناتج المحلي الإجمالي، حيث يعطى مقياس كثافة التجارة الخارجية (Trade Intensity Ratio) و الذي يمثل مجموع الصادرات و المستوردات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي مضروباً في مائة: -

$$TIR = \frac{\text{Imports} + \text{exports}}{\text{GDP}} \times 100$$

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

بحيث:

Imports: المستوردات بالأسعار الجارية.

Exports: الصادرات بالأسعار الجارية.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

وقد تم استخدام الأسعار الجارية بالنظر إلى أن أسعار الصادرات ترتفع بوتيرة أبطأ من ارتفاع المنتجات ككل، و يعود ذلك إلى أن الإنتاجية في القطاع التصديري هي أعظم باطراد من الإنتاجية في عموم الاقتصاد و عليه فإن حسابات السعر الثابت تعمل على تضخيم نسبة الانفتاح(هيرست و طومبسون،٢٠٠١).

ب. مقياس نسبة الضرائب الجمركية إلى الناتج(Duty Ratio-DR): -

يعبر هذا المقياس عن مساهمة الضرائب الجمركية في الناتج، حيث تلجأ البلدان التي لا تمتلك قاعدة صناعية إلى وسائل حماية مرتفعة، و يعطى المقياس على النحو المبين: -

$$DR = \frac{RDUTY}{GDP_{94}} \times 100$$

بحيث: -

DR:نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي.

RDuty:الإيرادات الجمركية الحقيقية.

GDP_{94}:الناتج المحلي الإجمالي بأسعار(١٩٩٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ج. **مقياس الحماية الإغلاقية(Effictive Protection Rate-EPR):**

ويشير هذا المقياس إلى أن القيمة المضافة محلياً تكون أكبر من القيمة المضافة عالمياً كنتيجة لارتفاع معدل الضريبة الجمركية على مدخلات الإنتاج و السلع الاستهلاكية، ويعطي هذا المقياس صورة عن كفاءة ونوعية الإنتاج و مدى قدرته على المنافسة العالمية، و يعطى المقياس بالعلاقة التالية: -

$$EPR = \frac{VA_{Jor} - VA_w}{VA_w}$$

بحيث:

EPR: معدل الحماية الفعال.

VA_{Jor} : القيمة المضافة محلياً لكافة القطاعات الاقتصادية.

VA_w: القيمة المضافة عالمياً.

د. **مقياس التشوهات في الأسعار (مقياس دولار)(Relative Price Level-RPL)**

مقياس دولار (Dollar, 1992) للانفتاح تم تطويره لأغراض المقارنة بين الدول بناءاً على الفوارق السعرية بين الدول لسلة من السلع والخدمات، وقد اعتمد "دولار"(Dollar) مقياسَ سعرِ المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية لأغراض المقارنة، تحت فرضية حرية السوق في الولايات المتحدة وعدم وجود تشوهات في السعر، و قد قام دولار بتعديل هذا المقياس بحيث يأخذ بعين الاعتبار الفروق السعرية والسلع غير القابلة للاتجار بين البلدان ، غير أن هذه التعديلات تعتمد على القيم المتوقعة والحقيقية لانحدار المقياس على بعض المتغيرات مثل السكان والدخل غير أن هذا التعديل لا يقدم بوجهة نظري تحسين للمقياس الأول.

بناءاً على ما سبق سيتم اعتماد مقياس دولار والذي يعطى بالعلاقة التالية: -

$$RPL = 100 \times \frac{e \bullet P_{JOR}}{P_{USA}}$$

حيث:

RPL: مستوى الأسعار النسبي في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

e: سعر صرف الدينار (أو دينار مقابل الدولار)

P_{Jor}: مستوى أسعار المستهلكين (CPI) في الأردن.

P_{USA}: مستوى أسعار المستهلكين (CPI) في الولايات المتحدة الأمريكية.

و عليه فإذا كانت قيمة (RPL) أكبر من (١٠٠%) فهذا مؤشر على وجود حماية إغلاقية وقيـــود على التجارة.

ثانياً:- مقاييس السياسة المالية و السياسة النقدية: -

أ. مقياس السياسة النقدية: -

ستعتمد الدراسة التضخم كمقياس للسياسة النقدية ، بالنظر إلى أن تفاعلات السياسة النقديـــة مـــن تحديد لمستوى عرض النقد و مراقبة الائتمان كلها عوامل تحدد التضخم.

ب. مقياس السياسة المالية:-

سينوب متغير العجز/الوفر في ميزانية الحكومة المركزية إلى الناتج عن السياسة المالية، فزيادة الضرائـب تؤدي إلى زيادة الوفر في ميزانية الحكومة و بالمقابل فإن زيادة الإنفاق الحكومي تقلل الوفر أو تزيد العجز، و بما أن زيادة الضرائب ضمن النموذج الكلي الساكن تعمل على تقليل الدخل فيما تعمل زيادة الإنفاق الحكومـــي على زيادة الدخل، فيبدوا جلياً أن تغيرات العجز أو الوفر تمثل الأثر الكلي للسياسة المالية على الاقتصاد، وعليه يمكن اعتماد العجز/الوفر في الميزانية كمقياس للسياسة المالية (Dornbusch&Fischer,1994).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١-٥-٣: دراسة العلاقة بين الانفتاح والسياستين المالية والنقدية وارتباط ذلك بالنمو: -

ستعمل الدراسة على بحث أثر الانفتاح على معامل كل من السياستين المالية و النقدية من خلال نموذج (كينزي) بسيط، لمعرفة أثر هذه الانفتاح على كبر أو صغر المضاعفات، حيث يتوقع أن يعمل الانفتاح على تصغير مضاعفات كل من السياستين المالية و النقدية و بالتالي التقليل من فاعلية كل من هاتين السياستين.

أولاً: التعريف بمتغيرات النموذج.

اشتمل النموذج المستخدم في هذه الدراسة على ستة عشر متغيراً، ستة منها داخلية و عشرة خارجية والمتغيرات المستخدمة معطاة على النحو المبين في جدول (١-١) و جدول(١-٢).

جدول(١-١):المتغيرات الداخلية

المتغيرات الداخلية.	
RPC- Real Private consumption	الاستهلاك الخاص الحقيقي
RGC- Real Government consumption	الاستهلاك الحكومي الحقيقي
RI- Real Investment.	الاستثمار الحقيقي
RTAX- Real Tax Revenues	العوائد الضريبية الحقيقية
Rim- Real Imports	المستوردات الحقيقية.
Md- Money Demand	الطلب على النقود.
GDP_{94}-Gross Domestic Product in (1994) Prices.	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة(١٩٩٤).
RDI- Real Disposable Income	الدخل المتاح الحقيقي.

جدول(١-٢):المتغيرات الخارجية

المتغيرات الخارجية	
RWR- Real Workers Remittances	تحويلات العاملين من الخارج الحقيقية
RPC_{-1}- Real Private Consumption Lag one	الاستهلاك الخاص الحقيقي لفترة إبطاء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

RTGR- Real Total Government Revenues	إجمالي الإيرادات الحكومية الإجمالية
RGC.$_{-1}$- Real Government consumption Lag one	الاستهلاك الحكومي الحقيقي لفترة إبطاء
RIR- Real Interest Rate	سعر الفائدة الحقيقي
RK.$_{-1}$- Real Capital lag one	رأس المال لفترة إبطاء واحدة
DEF94- GDP Deflator at (1994) Prices.	مخفض الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٤
Rex- Real Exports.	الصادرات الحقيقية
RIM.$_{-1}$- Real Imports Lag one	المستوردات الحقيقية لفترة إبطاء

ثانيا: الإطار النظري للنموذج الكلي:

إن بناء نموذج كلي يتطلب اتباع ابسط واسهل الطرق، (EL-Mefleh,1989) ، والنموذج الذي سيتم تقديمه في هذه الدراسة يهدف إلى تحديد مضاعفات كل من السياسيتين المالية والنقدية في حالتي الاقتصاد المفتوح و المغلق، ولا يهدف إلى إجراء تنبؤ لبعض المتغيرات الاقتصادية وبالتالي لا ضرورة لجعل النموذج معقدا وكثير المتغيرات.

قبل البدء في توضيح معادلات النموذج يلاحظ أن العديد من الدراسات ما قبل عام (١٩٩٢) لم تستخدم سعر الفائدة بالنظر إلى أن سعر الفائدة كان يتسم بالثبات عبر الزمن في الأردن خلال هذه الفترة، وقد أشارت العديد من هذه الدراسات إلى عدم إمكانية الاعتماد على سعر الفائدة في الأردن لتفسير التغيرات في أي من معادلات النماذج المستخدمة نظرا لهذا الثبات، غير أن الأردن قام بتحرير سعر الفائدة بعد تبني سياسة التدخل غير المباشر من قبل البنك المركزي حيث شهدت قيم الفائدة تذبذبا بسيطا ما بعد عام (١٩٩٢)، و بناءا عليه تستطيع الدراسة استخدام سعر الفائدة كأحد المتغيرات التي تؤثر على كل من الاستثمار و الطلب على النقود.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

مع الإشارة إلى أن الباحث قد أفاد كثيرا من النماذج الكلية للاقتصاد والمتوفرة على الشبكة الإلكترونية لجامعة القوات المسلحة الفدرالية في هامبورغ (University of the Federal Armed Forces –Hamburg)[1].

إن خصائص ترتبط بالأردن تجعل للنموذج الكلي خصوصية من حيث صغر حجم الاقتصاد وكونه مفتوحا، وعليه فإن للعوامل الخارجية اكبر الأثر في تشكيل النموذج غير أن الباحث تجنب إدخال أي متغير للتعبير عن الصدمات الخارجية، و ذلك بالنظر إلى أن هذه الظروف أصبحت شبه دائمة و مرافقة للحالة الاقتصادية، و هذا لا يعني بالضرورة عدم الحاجة إلى إدخالها في نماذج أخرى.

وقد قام الباحث ببحث قطاعين: القطاع الحقيقي (سوق السلع) ويشكل قطاعات الاستهلاك الحكومي والخاص و الاستثمار، والقطاع الخارجي من خلال معادلة مستوردات فيما اعتبرت الصادرات متغير خارجي، و القطاع الثاني هو القطاع النقدي ممثلا بمعادلة الطلب على النقود.

ثالثا:تحديد شكل النموذج: –

يتطلب تحديد الشكل الرياضي و الإحصائي لنماذج من مثل هذا النوع الرجوع إلى الأصول النظرية و التطبيقية لكل دالة على حدة، مع أخذ خصوصية البلد قيد الدراسة في الحسبان، مع الإشارة إلى أن التحديد النظري قد لا ينجح إحصائيا مما يستدعي استخدام أكثر من نموذج و شكل رياضي بحيث تتفق النتائج مع ما يتوقعه الباحث و يتفق مع النظرية و الشروط الإحصائية، حيث يتكون النموذج الكلي المعتمد في هذه الدراسة من قطاعين القطاع الحقيقي و القطاع النقدي، و يشتمل القطاع الحقيقي على خمس معادلات سلوكية، فيما يشتمل القطاع النقدي على معادلة سلوكية واحدة.

[1] الموقع الالكتروني: http://www.unibw-hamburg.de/WWEB/math/uebe/modelle/titelseite.html

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أولا: القطاع الحقيقي:

١. دالة الاستهلاك الخاص:

لقد اعتمد الباحث في اشتقاق معادلة الاستهلاك الخاص على (فرضية الدخل الدائم permanent income hypothesis) ومبدأ تأصل العادات (habit persistence) هذه النظرية التي تعود إلى فريدمان (Friedman, 1957) أثبتت جدواها النظرية والقياسية في تفسير اتجاهات الاستهلاك الخاص، وبناءا على هذه النظرية فإن الاستهلاك الحالي يرتبط إيجابيا بالاستهلاك لفترة إبطاء واحدة (تبعا الفرضية تأصل العادات)، وكما يرتبط الاستهلاك الخاص إيجابيا مع الدخل المتاح (DI) وقد اعتمد الأردن ولا زال على تحويلات العاملين في الخارج التي أثرت على السلوك الاستهلاكي للمواطن الأردني، وعليه يمكن كتابة دالة الاستهلاك الخاص على النحو الآتي:

$$RPC = c_{11} + c_{12}\, RDI + c_{13}\, RWR + c_{14}\, RPC\text{-}1$$

بحيث:

RPC: الاستهلاك الخاص الحقيقي.

RDI: الدخل المتاح الحقيقي.

RWR: تحويلات العاملين من الخارج الحقيقية.

RPC: الاستهلاك الخاص الحقيقي لفترة إبطاء واحدة.

و تمثل معاملات كل من الدخل المتاح و تحويلات العاملين الميل الحدي للاستهلاك الذي تفترض النظرية وقوعه بين الصفر و الواحد و أن يأخذ قيمة موجبة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٢. دالة الاستهلاك الحكومي:

يتوقع النموذج أن يعتمد الاستهلاك الحكومي على مستوى الناتج المحلي الحقيقي كما عند سري (Serry, 1987) والمفلح (El-Mefleh, 1989) ونموذج الأمم المتحدة (UN,1979) وعلى إجمالي الإيرادات الضريبية كما عند الوزني (١٩٩٤) والقرعان (Quraan, 1988) وميخائيل (Mikhail,1985) وعلى الاستهلاك الحكومي لفترة إبطاء واحدة، وبناءا عليه تعطى دالة الاستهلاك الحكومي على النحو الآتي.

$$RGC = c_{21} + c_{22}\, GDP_{94} + c_{23}\, RTGR + c_{24}\, RGC_{-1}$$

RGC:الاستهلاك الحكومي الحقيقي.

GDP_{94}:الناتج المحلي الإجمالي بسعر سنة الأساس(٩٤).

RTGR:إجمالي الإيرادات الحكومية الحقيقية.

RGC_{-1}:الاستهلاك الحكومي لفترة إبطاء واحدة.

حيث يتوقع أن تكوين جميع معاملات المتغيرات ذات إشارة موجبة للدلالة على الأثر الإيجابي لهذه المتغيرات على الاستهلاك الحكومي.

٣. دالة الاستثمار:

تتحدد دالة الاستثمار الكلي بعدة عوامل ومتغيرات اقتصادية ، من أهمها (سعر الفائدة)، غير أن مستوى الاستثمار يتأثر بالناتج المحلي كذلك، فزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي خفض المخزون مما يدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج كنتيجة لزيادة الطلب الكلي وعليه يزداد الاستثمار، ويشير المفلح (EL-Mefleh,1989) إلى أهمية إضافة متغير رأس المال بفترة إبطاء واحدة لما لهذا المتغير من اثر واضح على الاستثمار في الفترة اللاحقة، فهناك علاقة سلبية تربط (k-1) والاستثمار الحقيقي (RI) لأن رأس المال إذا كان كبيرا فإن إنتاجيته الحدية تكون منخفضة أو أن هناك حالة من عدم الاستخدام الأمثل لرأس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

المال مما يقلل من الاتجاه نحو زيادة الاستثمار، فإذا كان رأس المال صغيرا نسبيا فإن فاعلية الاستخدام تكـــون اكبر ما يمكن وهذا يعني أن المصانع تحقق أرباحا مما يزيد من الميل نحو الاستثمار، غير أن الاستثمار في الأردن كان ولا زال جزء منه استثمارا حكوميا، وبالتحديد في قطاعات التعدين والاتصالات والتي تشكل حجمـا لا يستهان به من إجمالي الاستثمار في الأردن، وعليه فإن إجمالي عوائد الخزينة تشكل محددا مهما من محـــددات الاستثمار الحكومي، كما أن تحويلات العاملين من الخارج تلعب دورا هاما في الحركة الاستثمارية في الأردن، وعليه فإن دالة الاستثمار تعتمد على سعر الفائدة كما عند المفلـــح (El-Mefleh, 1989) و ميخـــائيل (Mikhail,1991) وعلى الناتج المحلي الإجمالي كما عند المفلح ونموذج الأمم المتحـــدة (UN, 1979) وعلى رأس المال لفترة إبطاء واحدة كما عند المفلح و ميخائيل (Mikhail, 1985) بحيث تعطى الدالة على النحو الآتي:

$$RI = c_{31} + c_{32}\,RIR + c_{33}RWR + c_{34}\,GDP_{94} + c_{35}\,RK_{-1}$$

بحيث:

RI : الاستثمار الحقيقي (حكومي + خاص)

RIR: سعر الفائدة الحقيقي.

RWR: تحويلات العاملين من الخارج

RK_{-1}: رأس المال الثابت لفترة إبطاء واحدة.

٤. دالة الإيرادات الضريبية:

تحدد الإيرادات الضريبية تقليديا بالدخل (الناتج المحلي الإجمالي) كما عند (Serry, 1987) والفقي (Elfiki, 1984) ، كما أن حجم القطاع الاستثماري يشكل أهم محدد من محددات العوائد الضريبيـــة فالدول ذات القاعدة الاستثمارية الكبيرة تعتمد بشكل كبير على عوائد ضرائب الدخل و الأرباح فيمـــا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

تعتمد الدول ذات الحجم الصغير و القطاع الاستثماري الصغير على الضرائب الجمركية، و عليه يمكن كتابة دالة الإيرادات الضريبية على النحو الآتي: -

$$Rtax = c_{41} + c_{42}\, GDP_{94} + c_{43}\, RI$$

بحيث:

Rtax: العوائد الضريبية الحقيقية

Rtax(-1): العوائد الضريبية لفترة إبطاء واحدة.

٥. دالة المستوردات:

تتوقع النظرية الاقتصادية زيادة المستوردات بزيادة الدخل، حيث يزيد الميل الحدي للاستيراد بزيادة الدخل، وفي حالة الأردن فإن معظم النشاطات الاستثمارية تضطر إلى استيراد معظم تجهيزاتها من الخارج فإنه يتوقع أن يرتبط الاستثمار إيجابيا مع الاستيراد، كما أن مبدأ تأصل العادات ينطبق كذلك هنا وعليه يمكن تحديد شكل دالة المستوردات على النحو الآتي:

$$Rim = c_{51} + c_{52}\, GDP_{94} + c_{53} RI + c_{54}\, Rim\,(-1)$$

بحيث:

Rim: المستوردات الحقيقية

Rim (-1): المستوردات الحقيقية لفترة إبطاء واحدة.

٦. المعادلات التعريفية لهذا القطاع

$$GDPc_4 = RPC + RGC + RI + (Rex-Rim)$$

$$RDI = GDPc_4 - Rtax$$

بحيث

Rex: الصادرات الحقيقية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

RDI:الدخل المتاح الحقيقي.

ثانيا: القطاع النقدي:

دالة الطلب على النقود:

حسب نموذج كينـــز فإن الطلب على النقود يعتمد على الدخل وسعر الفـــائدة والمســـتوى العـــام للأسعار، وعليه يمكن تحديد دالة الطلب على النقود كما عند المفلـــح (El-Mefleh, 1989) وميخـــائيل (Mikhail, 1991):-

$$Md = c_{61} + c_{62}\, GDP_{94} + c_{63}\, Def_{94} + c_{64}\, RIR$$

بحيث:

Md: الطلب على النقود

المعادلة التعريفية الخاصة بهذا لقطاع: -

$$Md = MS$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

معادلات النموذج:

يتكون النموذج المراد تقديره من ست معادلات سلوكية و ثلاثة تعريفيـــة و المعطـاة في جـــدول(١-٣) و جدول(١-٤) و يظهر شكل(١-١) خريطة تدفقات النموذج:

جدول(١-٣):المعادلات السلوكية

معادلات سلوكية	
الدالة	الشكل الرياضي
الاستهلاك الخاص	$RPC = c_{11} + c_{12}\ RDI + c_{13}\ RWR + c_{14}\ RPC_{-1}$
الاستهلاك الحكومي	$RGC = c_{21} + c_{22}\ GDP_{94} + c_{23}\ RTGR + c_{24}\ RGC_{-1}$
الاستثمار	$RI = c_{31} + c_{32}\ RIR + c_{33} + RWR + c_{34}\ GDP_{94} + c_{35}\ RK_{-1}$
الإيرادات الضريبية	$Rtax = c_{41} + c_{42}\ GDP_{94} + c_{43}\ RI$
المستوردات	$Rim = c_{51} + c_{52}\ GDP_{94} + c_{53} RI + c_{54}\ Rim_{-1}$
الطلب على النقود	$Md = c_{61} + c_{62}\ GDP_{94} + c_{63}\ Def_{94} + c_{64}\ RIR$

جدول(١-٤):المعادلات التعريفية

المعادلات التعريفية	
توازن الدخل	$GDPc_4 = RPC + RGC + RI + Rim\text{-}Rex$
الدخل المتاح	$RDI = GDP_{94} - Rtax$
توازن السوق النقدي	$Md = MS$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

شكل (١-١):خريطة تدفقات النموذج الكلي

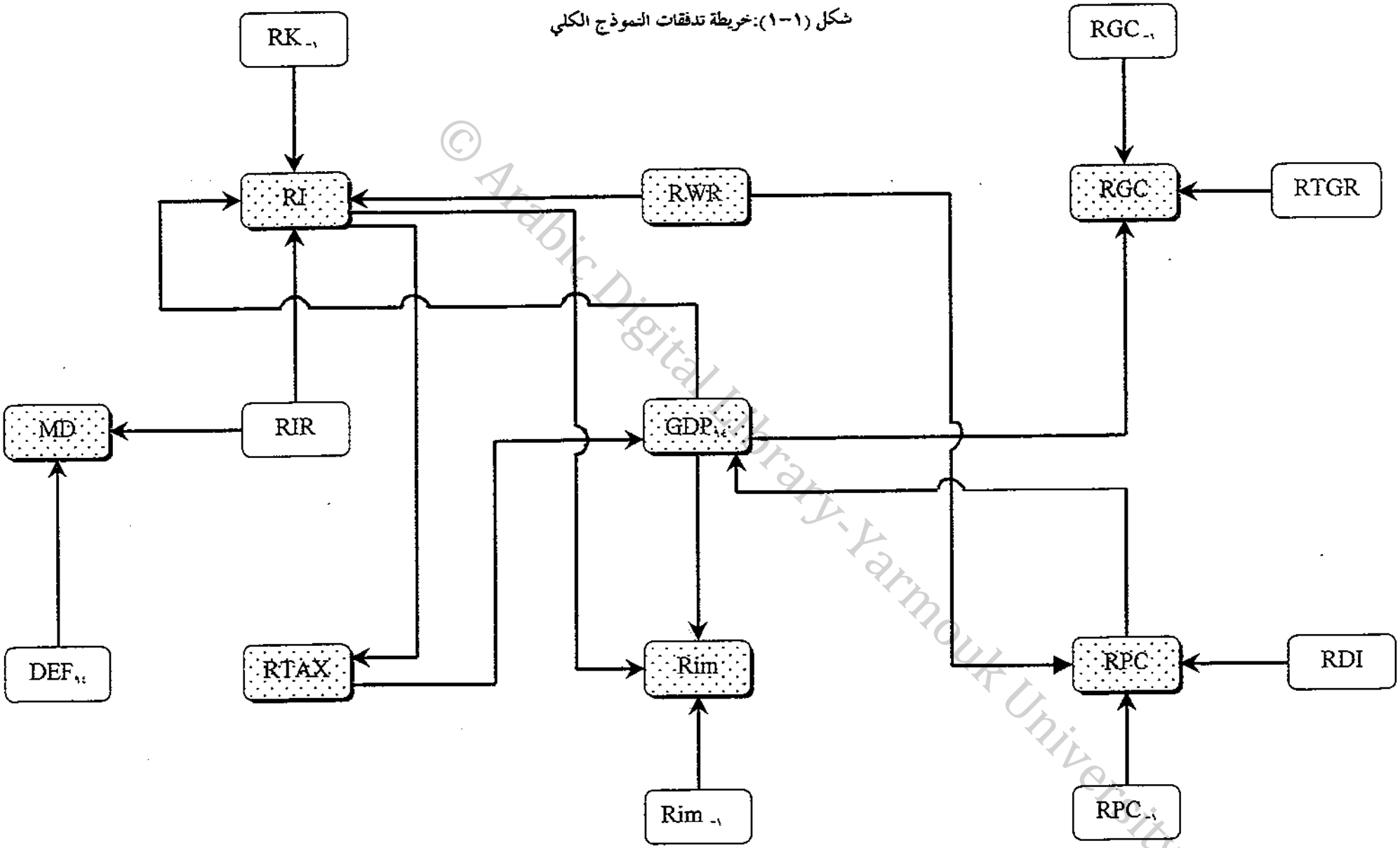

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

١-٥-٣:دراسة أثر الانفتاح و السياستين المالية و النقدية على النمو:-

بعد النتائج التي ستحصل عليها الدراسة حول أثر الانفتاح على كل من معاملي السياستين الماليـــة و النقدية، فإن الدراسة ستعمل على بحث أثر الانفتاح و السياستين المالية و النقدية على النمو، من خلال إضافـة هذه المتغيرات إلى معادلة النمو، و دراسة أثر نفس السياسات على الاستثمار الذي يمثل إحدى قنوات النمـــو، تحت فرضية أن جميع هذه المتغيرات خارجية.

أولا: أثر سياسة الانفتاح و السياستين المالية و النقدية على النمو: -

تلجأ هذه الدراسة إلى تحليل جانب العرض من خلال المعادلة شائعة الاستخدام في تقرير مصادر النمو من صيغه سولو (Solow, 1957) الأساسية، حيث يعطى اقتران الإنتاج على النحو الآتي:

$$Y_t=A(t)F(K_t,L_t)$$

حيث:

Y_t : الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية.

$A(t)$: معامل الكفاءة الكلية بحيث يمثل التقدم التكنولوجي ونوعية أداء الحكومة أو أية عوامل مؤسسية[٣].

K_t : رأس المال.

L_t : العمالة

باشتقاق معادلة (١) كما عند شهاب (شهاب، ٢٠٠٠) والقرعـــان (Quraan,1997) بالنســـبة للزمـــن والقسمة على (Y) تحصل:

$$\frac{dY}{Y} = \frac{dA}{A} + \left(A \frac{\partial f}{\partial k}\right) \frac{dk}{Y} + \left(A \frac{\partial f}{\partial L}\right) \frac{L}{Y} \cdot \frac{\partial L}{L} \qquad (2)$$

بحيث:

$\frac{dY}{Y}$: النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار (١٩٩٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

dk: التغير في رأس المال (الإستثمار الحقيقي).

$\frac{dk}{Y}$:نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

$\frac{dL}{L}$: معدل النمو في العمالة

$\frac{dA}{A}$: النمو في إنتاجية عوامل الإنتاج.

إن الإطار النظري لهذا البحث يفترض أن السياسة الكلية بأقسامها المتعددة و التي حددهـــا فيشـــر (Fischer,1993) و هي التضخم المنخفض و المتوقع، و سعر الفائدة الحقيقي والمناسب، و السياسة الماليـــة المستقرة و القابلة للتدعيم و التقوية، و سعر الصرف المنافس و المتوقع، و استقرار وضع ميزان المدفوعات هـــي أسباب تشكل بيئة ملائمة للنمو.

و لقياس أثر هذه المتغيرات على النمو فإن الدراسة ستبحث أثر كل من السياسة المالية و النقديـــة و التجارية على النمو من خلال إدخال متغيرات تمثل هذه السياسات تحت فرضية كون هذه المتغيرات خارجية و ليست داخلية.

و بإضافة متغير يمثل كلا من السياسة المالية و السياسة النقدية و الانفتاح و إعادة كتابة معادلة رقم (٢) علـى الصورة القياسية:

$$\dot{Y} = \alpha_0 + \alpha_1 \frac{I}{Y} + \alpha_2 \dot{L} + \alpha_3 O + \alpha_4 Inf + \alpha_5 Fis + U \qquad (٣)$$

بحيث:

$\alpha_0 = \frac{dA}{A}$: معامل الكفاءة الكلية بحيث يمثل التقدم التكنولوجي ونوعية أداء الحكومة.

$\alpha_1 = A.\frac{\partial F}{\partial K}$:الإنتاجية الحدية للاستثمار.

$\alpha_2 = A.\frac{\partial F}{\partial L} \bullet \frac{L}{Y}$:مرونة الإنتاج بالنسبة للعمالة.

O :مقياس انفتاح.

[٣] الهدف من هذا الافتراض الابتعاد عن مسلمة النظرية النيوكلاسيكية من أن النمو يتحدد بسبب خارجي هو النمو.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

Inf : معدل التضخم .

Fis : نسبة (العجز أو الوفر) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

U :حد الخطأ العشوائي.

وتشير النقاط فوق المتغيرات إلى نسب النمو.

ثانيا: أثر سياسة الانفتاح و السياستين المالية و النقدية على الاستثمار: -

كما تفترض الدراسة أن هذه السياسات تؤثر على النمو من خلال الأثر المباشر و غير المباشر على محددات النمو و هي رأس المال(أو الاستثمار) و العمالة و التقدم التقني و الكفاءة التصنيعية، و ستقتصر على أثر هذه السياسات على التراكم الرأسمالي(أو الاستثمار) حيث تفترض الدراسة كما عند فيشر (Fischer,1991,1993) أن التضخم و عجز الموازنة يؤثران سلبيا على النمو من خلال حالة عدم التقين التي تؤدي إلى إحجام المستثمرين عن دخول السوق و بالتالي خفض التراكم الرأسمالي، فيما يرتبط الانفتاح إيجابيا بالاستثمار و تراكم رأس المال من خلال زيادة تدفقات الاستثمار الخارجي وتشجيع الاستثمار المحلي من خلال فتح فرص و أسواق أمامه، و بناءا عليه سيتم تقدير المعادلة التالية: -

$$IR=\beta_0+\beta_1 GDP_{94}+\beta_2 K_{-1}+\beta_3 Inf+\beta_4 fis+\beta_5 TIR+V \qquad (٥)$$

IR[4]:نسبة الاستثمار الحقيقي إلى الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٤.

GDP_{94}:الناتج المحلي الإجمالي بأسعار(١٩٩٤).

K_{-1}:رأس المال لفترة إبطاء واحدة.

Inf:التضخم.

fis:نسبة العجز إلى الناتج بالأسعار الثابتة.

TIR:مقياس الكثافة التجارية.

V:حد الخطأ العشوائي.

---

[4]Investment Ratio-IR

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

بحيث تمثل المعادلة السابقة العلاقة بين الاستثمار والانفتاح والتضخم، و تفترض وجود علاقة إيجابية بين نسبة الاستثمار إلى الناتج و الناتج المحلي الحقيقي فيما يرتبط سلبيا مع رأس المال لسنة سابقة نظرا لانخفاض إنتاجية رأس المال في حالة ارتفاع قيمته، أو انخفاض إنتاجيته.

إن النتائج المتعلقة بهذا الجزء من الدراسة تحاول تفسير الأثر المتبادل للانفتاح و كل من السياستين المالية و النقدية على النمو، مع الإشارة هنا أن قد يكون لإحدى هذه السياسات أثر إيجابي على بعض قنوات النمو و أثر سلبي على أخرى، و عليه فإن مهمة الباحث هو تفسير الأثر الكلي الناتج عن الاتجاه السلبي و الإيجابي في هذه العلاقة.

فيما يهتم الجزء الأول بدراسة أثر الانفتاح على السياستين المالية و النقدية، من خلال النموذج الكلي الساكن للاقتصاد الأردني لدراسة أثر الانفتاح على فاعلية هاتين السياستين، و محاولة الجمع بين نتائج هذين الجزأين من خلال تحليل السلوك الاستثماري في حالة الانفتاح.

ثالثا: اختبار فرضية كون مقاييس الانفتاح و التضخم و نسبة العجز خارجية: -

إن افتراض خارجية متغيرات السياسة و عدم تأثيرها على بعضها، لا يخلو من كثير من التجريد و التحديد النظري في بناء النموذج، فالارتباط و إن لم يظهر إحصائيا بين التضخم و نسبة العجز، إلا أن العلاقة و الارتباط بين المتغيرين عالية، فانخفاض مستوى سعر صرف الدينار مقابل الدولار إلى النصف ساهم في مضاعفة الدين العام الداخلي و الخارجي، كما ساهم في زيادة عجز الموازنة.

إن الإطار التحليلي لهذه الدراسة يفترض أن متغيرات السياسة جميعا خارجية، و لاختبار كون هذه المتغيرات خارجية أم لا، فقد أشار باجان(Pagan,1989) إلى مفهوم اللاسببية-(Granger Non-Causality) كمفهوم مكافأ لمعنى الخارجية، و عليه فإذا كان متغير مثل (x) هو متغير خارجي قوي(Strongly Exogenous) بالنسبة لـ(y)، فهذا يعني عدم وجود العلاقة السببية من (y)باتجاه(x)، أما إذا كان (x)متغيرا خارجيا ضعيفا بالنسبة لـ(y) ، و كانت العلاقة السببية من (y)باتجاه (x)ضعيفة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

فهذا يعني أن (x)متغير خارجي قوي بالنسبة لـ(y)، و بناءاً على ما سبق سيتم استخدام اختبار جرانجر (Granger,1969) للتأكد من خارجية مقاييس الانفتاح.

١-٦:المنهجية الإحصائية:-

يوضح هذا الجزء من الدراسة المنهجية الإحصائية التي سيتم اعتمادها في تحليل العلاقات بين المتغيرات و كيفية حل النموذج الكلي، و الطرق الإحصائية المستخدمة في التغلب على بعض المشاكل مثل عدم الاستقرار و الارتباط الذاتي.

١-٦-١:تقدير النموذج الكلي:-

يتناول هذا الجزء من الدراسة المشاكل الإحصائية المختلفة أثناء تقدير النموذج الكلي و كيفية معالجتها، مع التركيز على طريقة تقدير النموذج باستخدام طريقة فير(Fair).

أولاً:مشكلة التعريف أو التحديد: -(Identification Problem)

تتخلص هذه المشكلة في إمكانية التعرف على ما إذا كان النموذج مصاغاً بشكل فريد (Unique) بما يتيح الحصول على تقديرات وحيدة لمعالم النموذج (Hisiao,1983) ،و لبحث هذه المشكلة ينبغي البحث في شرطين: -

الأول : شرط لازم غير كافي (necessary but not sufficient) وهو (شرط الدرجة): حيث يشترط أن تكون عدد المتغيرات الخارجية المحذوفة من المعادلة المراد تمييزها لا يقل عن عدد المعادلات المضمنة ناقصاً واحد وبالتعبير الرياضي:

$$K-k>g-1$$

حيث:

K: عدد المتغيرات الخارجية في النموذج.

k: عدد المتغيرات الخارجية في المعادلة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

g: عدد المتغيرات الداخلية في المعادلة.

و يعتمد هذا الشرط في تحديد درجة التحديد فقط فيما يعتمد الشرط الثاني على تحديد فيما إذا كانت المعادلة قيد البحث محددة أم لا.

الثاني: شرط لازم وكافي (necessary & sufficient) وهو شرط الرتبة (Rank condition)

بحيث

$$\rho(\Pi_{12}) = g-1$$

بحيث

$\rho(\ )$: معامل الرتبة

والقائل بأن رتبة المصفوفة Π_{12} يجب أن تساوي (g-1) وهذا لا يتحقق إلا إذا أمكن الحصول على عدد واحد غير صفري من درجة (g-1) للمصفوفة Π_{12} غير أن هذه الطريقة تصبح عسيرة وبالتالي يقترح إيجاد طرق بديلة كتلك التي اقترحها كل من (تشاو) و(انتربلقاتور) (Intriligator, 1978) (Chow,1983) ، و التي تقوم على إجراء الخطوات التالية: -

١. إنشاء مصفوفة للمتغيرات بوضع صفر في حالة عدم وجود المعادلة و واحد في حال وجوده.

٢. يتم شطب الصف الذي يرتبط بالمعادلة المراد بحث فيما إذا كانت محددة.

٣. يتم فصل الأعمدة التي ترتبط بالمدخلات الصفرية.

٤. إذا أمكن إيجاد (g-1)عامود غير صفري بحث (g)عدد المتغيرات الداخلية، فتكون المعادلة محددة.

ثانيا: مشكلة العلاقة الآنية والارتباط التسلسلي بين المتغيرات: - Simultaneity Problem

إذا لم تكن هناك علاقة آنية بين المتغيرات الداخلة في النموذج فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ستعطي نتائج كفؤة، وبالاتجاه الآخر فإن وجود هذه العلاقة يعني عدم كفاءة طريقة (OLS) غير أن بحث العلاقة الآنية ينبع من كون بعض المتغيرات داخلية مما يعني ارتباطها بحد الخطأ وبمعنى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

آخر فإن بحث العلاقة الآنية هو بحث في ارتباط المتغيرات الداخلية بحد الخطأ و من هنا تتبع فكـــرة اســـتخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS) وعلى ثلاث مراحل (3SLS) (Gujarti,1995) .

غير أن التعامل مع كل من مشكلتي العلاقة الآنية والارتباط التسلســـلي (Serial correlation) هو أمر عسير وصعب وبالتالي يلجأ معظم البـــاحثين إلى معالجـــة إحـــدى المشـــكلتين وإهمـــال الأخـــرى (Quraan,1988).

غير أن (فير) (Fair, 1972,1970)و (Fair,1994) قدم تعديلا على الطريقة الاعتيادية لتقديـــر المعادلات الآنية باستخدام مجموعة من المتغيرات الوسيطية (Instrumental variables) بحيث تعمل على معالجة مشكلة الارتباط التسلسلي (serial correlation)، حيث أن الطريقة الشائعة في تقدير المعـــادلات الآنية باستخدام (2SLS) تستخدم جميع المتغيرات الخارجية كمتغيرات وسيطية غير أن سلبية هذه الطريقة في النماذج الكبيرة، تكمن في أن عدد المتغيرات المستخدمة كمتغيرات وسيطية قد يزيد عن عدد البينات، ولهـــذا فإن طريقة (فير) تقوم بتقدير المعادلات باستخدام طريقة (2SLS) بأقل عدد ممكن من المتغيرات الوســـيطية آخذا بعين الاعتبار وجود متغيرات داخلية بفترة إبطاء واحدة والعمل على اختيار متغيرات وسيطية لتجنـــب مشكلة الارتباط التسلسلي.

يشار في هذا الإطار إلى أن النماذج الآنية التي تحتوي على متغيرات داخلية بفترة إبطاء واحدة تشتمل على ارتباط تسلسلي بنيوي يصبح جزءا منها وعليه قد يصبح من العسير تجنب وجود هذه المشكلة في مثـــل هذه النماذج.

ولتوضيح طريقة فير (Fair, 1972,1994) في اختيار المتغيرات الوسيطية تحت فرضيـــة وجـــود ارتباط تسلسلي من الدرجة الأولى والثانية نفرض:-

$$AY + BX = U$$

بحيث:

Y: مصفوفة من الرتبة (h x T) للمتغيرات الداخلية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

X: مصفوفة من الرتبة (KxT) لجميع المتغيرات الخارجية بما فيها تلك الداخلية بفترة إبطاء واحدة.

B&A : مصفوفتان تمثلان معاملات المتغيرات برتبة (hxh) و (hxk) على الترتيب.

T: عدد المشاهدات.

وعليه نستطيع تعريف المعادلة رقم (i) من النموذج على النحو الآتي :-

$$Y_i = - A_i Y_i - B_i X_i + U_i$$

بحيث:

Y_i: مصفوفة قيمة المتغير الداخلي (i) برتبة (LxT).

Y_i: مصفوفة متغيرات داخلية ما عدا (Y_I) داخلة في المعادلة مرتبة (hixT)

X_i: مصفوفة متغيرات خارجية وداخلية بفترة ابطاء واحدة بتبة (KixT)

M_i: مصفوفة أخطاء برتبة (1xT)

يضع فير لحل هذه المعادلة فرضيتين: -

الأولى: وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الأولى:

هذا التقدير يأخذ بعين الاعتبار الارتباط الذاتي ومشكلة تحيز المعادلة الآنية وينتج تقديرات (Consistent) حيث يجب أن تحتوي مجموعة المتغيرات الوسيطية على:

Y_{j-1}: المتغير الداخلي لفترة إبطاء واحدة.

y_{j-1}: المتغيرات الداخلية في المعادلة لفترة إبطاء واحدة.

X_j: المتغيرات الخارجية في المعادلة.

X_{j-1}: المتغيرات الخارجية في المعادلة لفترة إبطاء واحدة.

الثانية: وجود ارتباط تسلسلي من الدرجة الاولى والثانية

هذا التقدير له نفس خصائص التقدير السابق، غير أن مجموعة المتغيرات الوسيطية تشمل:

- Y_{j-1} : المتغير الداخلي لفترة إبطاء واحدة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

- Y_{j-2} : المتغير الداخلي لفترة إبطاء ثانية

- y_{j-1} : المتغيرات الداخلية في المعادلة لفترة إبطاء واحدة

- y_{j-2} : المتغيرات الداخلية في المعادلة لفترة إبطاء ثانية.

- X_I: المتغيرات الخارجية في المعادلة.

- X_{i-1}: المتغيرات الخارجية في المعادلة لفترة إبطاء واحدة.

- X_{i-2}: المتغيرات الخارجية في المعادلة لفترة إبطاء ثانية.

١-٦-٣: دالة الإنتاج: -

أ- اختبار استقرار السلسلة الزمنية (Stationarity Test-UNIT ROOT TEST)

إن معظم بيانات السلاسل الزمنية تعاني من مشكلة عدم الاستقرار، وبمعنى آخر أن الوسط والتباين يتغيران عبر الزمن (Maddla,1998) ، إن الانحدار الذي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية غير مستقرة غالباً ما يكون زائفاً بالرغم من كون معامل التحديد (R^2) مرتفعاً (عطية،١٩٩٨) ، و لعل أبرز علامة على الدوال الزائفة أن يكون معامل التحديد (R^2) أكبر من معامل ديوربن واتسن(DW).(Gujarati,1995)

و لحل هذه المشكلة فلابد من تحويل البيانات إلى الفرق الأول، و على كل الأحوال فإن أخذ الفرق الأول يؤدي إلى فقدان العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، و قد استخدمت طريقة تصحيح الأخطاء **(ECM-Error Correction Mechanism)** لحل هذه المشكلة وذلك بإضافة متغير في معادلة تصحيح الخطأ ينوب عن العلاقة طويلة الأجل، غير أن تقدير معلمات النموذج باستخدام المتغيرات على المستوى دون الانتباه لهذه المشكلة سيؤدي إلى ظهور نتائج زائفة للانحدار (Spurious Regression)، غير أن و جود متجه تكاملي بين المتغيرات (Cointegration) سيجعل من تقديرات معلمات النموذج صحيحة و غير زائفة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ولاختبار استقرار البيانات تستخدم الدراسة اختبار ديكي فولر(DF)،و في حال قبول فرضية وجـود جذر الوحدة(السلسلة غير مستقرة) عند مستوى معنوية مرتفع فإننا سنكتفي باختبار ديكي فولر، أما في حالـة قبول هذه الفرضية عند مستوى معنوية ضعيف فإننا سنلجأ لاختبار ديكي فولـــر الموســع (DF-test & ADF test) وسنعتمد على إحصائية اكيكي[5] لتحديد عدد فترات الإبطاء، فبشكل عام إذا قبلـــت فرضيـــة وجود جذر الوحدة بقوة باستخدام اختبار ديكي فولر فإن اختبار ديكي فولر سيعطي نتائج مطابقة، أمـــا في حالة قبول هذه الفرضية عند مستوى معنوية منخفض فإن نتائج اختبار ديكي فولر ستكون بـــالضرورة إمـــا مؤكدة للنتيجة و هذه الحالة قليلة الحدوث، أو تعطي نتيجة مختلفة بحسب فترة الإبطاء التي يتم اعتمادها.

ب- إختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)

إن بيانات السلسلة الزمنية إذا كانت غير مستقرة، لكنها متكاملة على نفس الدرجة فإنه من الممكـن الحصول على أخطاء مستقرة من الدرجة صفر (I(0)) في حالة تقدير النموذج الذي يشـــتمل علـــى هـــذه المتغيرات، و عندها نستطيع القول أن بين هذه المتغيرات تكامل مشترك، وعندها فإن علاقة الانحدار المقـــدرة بينها لا تكون زائفة (Gujarati,1995) .

وللتأكد من وجود التكامل المشترك بـــين المتغـــيرات فإننـــا ســـنجري اختبـــار إنجـــل جرانجـــر (Engle & Granger,1987) .

[5] AK

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ج- تقدير دوال الإنتاج بوجود متغيرات السياسة: -

تقدر الدراسة دالة الإنتاج بإدخال مقاييس الانفتاح كل على حدا لقياس أثر كل من المقاييس على النمو، ثم يعاد تقدير الدوال بإضافة متغيري التضخم و نسبة العجز، ثم يعاد التقدير مرة أخرى بإضافة مقاييس الانفتاح كل على حدا بوجود متغيري التضخم و نسب العجز.

١-٧:مصادر البيانات: -

تعتمد هذه الدراسة على البيانات الإحصائية المنشورة و غير المنشورة من قبل الدوائر الرسمية مثل البنك المركزي و هيئة الأوراق المالية و دائرة الإحصاءات العامة، و الـ(IFS) من خلال البيانات السنوية المنشورة و عبر موقع الـ(IFS) على الإنترنت، على شكل سلاسل زمنية يتم اختبارها باستخدام اختبار ديكي فولر و اختبار ديكي فولر الموسع، تمهيداً لاستخدامها أو تعديلها لتصبح مناسبة للتحليل الإحصائي، و قد اعتمدت الدراسة الفترة الزمنية ما بين عامي(١٩٧٦) و (٢٠٠٠) بالنظر إلى أن دائرة الإحصاءات العامة أعادت تقدير بيانات الدخل القومي ابتداءً بالعام(١٩٧٦) ضمن منهجية جديدة، و بالتالي فإن أي سلسلة زمنية قبل هذا التاريخ ستكون غير منسجمة مع منهجية الاحتساب الجديدة.

١-٨:تسلسل الدراسة: -

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول بالإضافة إلى المقدمة، حيث يناقش الفصل الثاني الإطار النظري و مراجعة لأحدث الأدبيات في الموضوع، أما الفصل الثالث فيتضمن تحليلاً و صفياً لسياسة التصحيح الاقتصادي و ارتباطها بالسياستين المالية و النقدية و سياسة الانفتاح، في حين يخصص الفصل الرابع لتحليل سياسة الانفتاح من خلال أدوات السياسة المالية و النقدية و التجارية مع الإشارة إلى أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد مثل التنافسية و الاستثمار، فيما يخصص الفصل الخامس لتقدير النماذج الإحصائية و تحليل أثر الانفتاح على النمو و على كلٍ من السياستين المالية و النقدية،و سيكون الفصل السادس مخصصا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة و التوصيات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الثاني

المراجعة الأدبية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني

المراجعة الأدبية

٢-١:مقدمة:-

يختلف الباحثون الاقتصاديون على وجود علاقة واضحة بين الانفتاح و النمو و لعل أسباب هذا الاختلاف يرجع إلى أسس نظرية، ومنها ما يرجع إلى أسس إحصائية قياسية منهجية، و منها ما يخضع لعامل الزمن و فترة إجراء البحث

و يسلط هذا الفصل ضوء على أبرز الاختلافات النظرية و التجريبية التي وقعت بين الباحثين من خلال الأبواب التالية: -

(٢-٢):الباب الأول:الانفتاح حسب نظريات التجارة.

(٢-٣):الباب الثاني: الانفتاح حسب نظريات النمو.

(٢-٤):الباب الثالث: أثر الانفتاح على النمو حسب الدراسات التجريبية.

(٢-٥):الباب الرابع: السياسة المالية والنقدية و ارتباطها بالنمو و الانفتاح.

(٢-٦):الباب الخامس: الدراسات التي تعارض فكرة الانفتاح.

(٢-٧):الباب السادس:الدراسات التي طبقت على الأردن.

(٢-٨):الباب السابع:مقاييس الانفتاح.

(٢-٩):الباب الثامن:نماذج الأردن الكلية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٢-٣:الباب الأول:الانفتاح حسب نظريات التجارة: -

ركزت نظريات التجارة على تفسير حركة وجريان التجارة بين الدول الصناعية و الدول الناميـــة، كما حاولت إيجاد تفسير للتجارة بين الصناعات(Intra-Industry Trade) أو ما اصطلح على تســـميته تجارة الشمال، و قد تنوعت النظريات الموضوعة في سبيل تفسير هذا الجريان، غير أن مايمكن اســـتنتاجه مـــن خلال تناول هذه النظريات لم تتناول النمو و محدداته بل حاولت تفسير النمو من خلال الادخار و الاستثمار.

٢-٣-١:أثر الانفتاح وتحرير التجارة حسب نظرية التجارة النيوكلاسيكية:

يحلل أثر التجارة و الانفتاح على النمو في إطاره التقليدي(الكلاسيكي) ضمن نموذج هيكتشر أوهلـين / ستوبلر صاميلسون للتجارة الدولية، حيث تتحفز التجارة بين البلدان حسب هذه النظرية بفعل عوامل المنفعة النسبية وعوامل الإنتاج، وتفسر هذه النظريات حركة التبادل التجاري التي تجري بين الدول على أنه ناتج عـن التخصص في إنتاج سلع كثيفة الاستخدام لعنصر العمل أو رأس المال ،وهذه النماذج بالذات هي المســـتخدمة من قبل كل من يدعوا إلى تحرير التجارة وفتح الأسواق ضمن فكرة زيادة معـــدلات نمـــو البلـــدان الأكـــثر انفتاحا.(Dunn & Ingram,1996)

و تفترض هذه النظريات أن تحرير التجارة من خلال تقليص العوائق أمام الانفتاح التجاري هي افضل استراتيجية لتحقيق الرفاه المطلوب و زيادة معدلات الدخل في المجتمع،هذا التقدم في الرفاه الاجتماعي ناشـــئ عن مكاسب التخصص في الإنتاج وبالتالي فاعلية اكبر في الإنتاج فضلا عن مكاسب الاستهلاك الأمثل الـــتي يحققها المجتمع ككل.

و بالعموم فإن هذه النتيجة صحيحة إذا تحققت مجموعة من الشروط من ضمنها المنافســـة الكاملـــة، واختفاء القيود على التجارة مع الشركاء... الخ. وبالتالي فإن عدم تحقق هذه الشروط يعـــني أن اســـتراتيجية تحديد وتقييد التجارة هي الاستراتيجية الأمثل لتحقيق النمو المستهدف حسب هذه النظرية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

غير أن البحوث و التطورات الأخيرة لنظريات العلاقات الاقتصادية الدولية ابتعدت و بشكل كبير عن هـــذا الاتجاه النظري البحت في التحليل، حيث يشير البعض في هذا السياق إلى أن هذه النظرية قد تكـــون صالحـــة لتحليل الاتجاه القديم للتجارة والانفتاح و ليس فيمـــا يجـــب تبنيـــه مـــن سياســـات للوصـــول إلى نمـــو مستمر(Thirlwall,1999).

و تحلل هذه النظريات أثر التجارة على النمو من خلال طريقين(Grubel,1977): -

الأول:أن مكاسب الرفاه الاجتماعي هي مكافأة للنمو في عناصر الإنتاج.

الثاني:مستويات الرفاه الاجتماعي المرتفعة تزيد من الميل نحو الادخار و بالتالي زيادة الاستثمار.

٢-٣-٣: أثر الانفتاح وتحرير التجارة حسب النظرية التجارية الحديثة:

هذه النظرية ترتبط بأسمـــاء بـــاحثين مثـــل (برانـــدر) و (وسبنســـر) (Brander, 1983) وجروسمان(Grossman,1993) و آخرين، و لا تفرض هذه النظرية شروط كالمنافسة الكاملـــة وعـــدم فشل الأسواق، و تنتقد هذه النظرية النظرية الكلاسيكية القائمة على فكرة الميزة النسبية لعدم قدرتها على تحليل و فهم التطورات في الاقتصاد الدولي، فالنظرية الكلاسيكية لا تقدم تفسيراً مقنعاً لأسباب تركز التجارة الدولية بين البلدان المتقدمة والتي لها نفس المستوى التقني، حيث تتركز التجارة على مواد وبضائع متشابهة فيما يسمى التجارة بين الصناعات(Intra Industry Trade) (حمودة،١٩٩٩).

تفترض نظرية التجارة الحديثة وجود بنية احتكار القلة للسوق ،و اقتصاديات الحجم الأمثل(القيـــاس الكبير) (Economies of scale)، وحواجز أمام الدخول، ومزايا المبادر الأول، والإقفال التكنولوجي، و كنتيجة لمواصفات السوق تتولد التجارة بين البلدان بمنتجات ذات عوامل إنتاج متماثلة، وتصل هذه النظريـة تحت شروط المنافسة غير الكاملة (والناشئة عن اقتصاديات الحجم الأمثل و الوفورات الخارجية) إلى نتيجـــة مفادها أن وضع قيود على التجارة من الأمور التي تحسن الرفاه الاجتماعي، فالقيود على التجارة على المستوى الدولي تستخدم لكسب القوة في السوق (قوة الاحتكار الفردي، أو الاحتكار الجماعي، أو الفوز في المنافســـة الاحتكارية)، هذه القوة تستخدم في التخلص من المنافسين بوسائل متعددة مثل عرض السلع بأسعار منخفضـة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

(البيع بسعر اقل من التكلفة الحدية) أو استخدام سياسة الإغراق حتى يضطر المنافسون لترك السوق لعدم القدرة على مواصلة تحمل الخسائر. بعد هذه الخطوة يلجأ الفائز إلى زيادة الأسعار وزيادة الحصة السوقية. ومن المعلوم أن اتباع مثل هذه الاستراتيجيات والتي تعتمد على الإنتاج عند معدل تكلفة متناقص هي غير متاحة إلا في اقتصاديات الحجم الأمثل، وهكذا فإن المنافسين في الاقتصاديات الصغيرة لا تتوفر لهم الفرصة للمنافسة لا بل قل الاستمرار وبالتالي فإن الرفاه الاجتماعي سيرتبط بالضرورة مع الاقتصاديات الغنية الأقوى.

التجارة ضمن هذه النظرية تجري بين الدول المتقدمة التي تمتاز بقوة عمل عالية المهارة وعالية الأجور كما تمتاز بقابلية كبيرة من رأس المال المدفوع، وبين الدول النامية التي تمتلك قابلية كبيرة من العمل غير الماهر مقروناً بمستويات متدنية من الأجور، ومستويات متدنية من قابلية رأس المال، فيكون النموذج "الطبيعي" للإنتاج في ظل هذه الظروف هو أن تتخصص الدول المتقدمة في منتجات متطورة تكنولوجيا وذات قيمة مضافة عالية ذات مهارة عالية الكثافة أما الدول النامية فإنها تتخصص في منتجات متواضعة تكنولوجيا وذات قيمة منخفضة وذات مهارة متدنية الكثافة، وعندئذ يجري تبادل المنتجات بين هذه الدول وهكذا فإن هجرة السلع المصنعة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية تعبر عن الفعل الاعتيادي لنظام السوق العالمي . وإن نموه يكون متوقعاً بموازاة تسارع عملية التكامل (عولمة) اعتمادا على توسيع أسواق العالم عبر منظمات دولية تعمل على زيادة الانفتاح و التدويل.(هيرست و طومبسون، ٢٠٠٠).

٢-٣:الباب الثاني :الانفتاح حسب نظريات النمو:

إن نظريات النمو لم تتناول أثر التجارة على النمو بشكل مباشر و لكنها اعتنت بمعالجة محددات النمو و أثر بعض السياسات عليها و أحدها سياسة الانفتاح و التجارة، و بالتالي فقد عالجت هذه النظريات أثر التجارة على النمو من خلال تناولها لأثر التجارة على قنوات النمو، فالتجارة بحد ذاتها لا تحدث نمواً لكنها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أحد محددات النمو كالادخار و الاستثمار و التكنولوجيا(من خلال نقلها) و رأس المال و العمل و التي تعمل جميعها على تحقيق نمو في معدلات الدخل، غير أن الاختلاف بين النظريات يركز على قضية ظاهرية و هي أن التجارة تؤثر على الادخار الذي يحدد بدوره الاستثمار أو تعمل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

على زيادة الاستثمار (داخلياً بسبب التخصص) أو خارجياً بسبب تدفقات الاستثمار الأجنبي و بالتالي تؤثر على تراكم رأس المال أو اكتساب مهارة أو نقل تكنولوجيا، و بالمحصلة فإن كلاً من الادخار و الاستثمار بينهما علاقة تبادلية و لا يمكن الحديث عن سببية باتجاه واحد. في حين تم التطرق إلى الأثر التكنولوجي في إطار الحديث عن التقارب بين نسب النمو عبر البلدان حيث اعتبرت بعض نظريات النمو التطور التكنولوجيا محدداً رئيسا للنمو، فيما بينت بعضها الآخر أن التطور التكنولوجي هو عامل من عوامل متعددة تؤثر على النمو.

٢-٣-١: أثر الانفتاح وتحرير التجارة حسب نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة:

ترجع هذه النظرية لـ (سولو) (Solow, 1957) والذي عزى أسباب النمو الاقتصادي إلى تقدم تكنولوجي خارجي المنشأ (Exogenous Technical Change). حيث نجح –أي سولو- في إيجاد دليل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية للفترة (١٩٠٩م – ١٩٤٩م) يشير إلى أن إجمالي نصيب الفرد في الناتج القومي الإجمالي قد تضاعف، ويعزى ٨٧,٥% في الزيادة في الناتج القومي إلى التقدم التكنولوجي بينما تعود نسبة ١٢,٥% المتبقية إلى الزيادة في استخدام رأس المال، كما استنبط إطاراً للتمييز بين مساهمات رأس المال، والعمالة، والتغير التكنولوجي من خلال دالة (كوب – دوغلاس) (Cobb – Douglas production function).(شهاب، ٢٠٠٠)

فالاقتصاد حسب هذه النظرية ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره و إنتاجه لزيادة مخزون رأس المال، الذي يعني في الإطار الكلي للاقتصاد ادخار المجتمع الذي يسمح بزيادة الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لتخفيض الاستهلاك في الحاضر و بالتالي زيادة معدلات النمو، و يلعب التراكم الرأسمالي دوراً كبيراً في إحداث معدلات نمو مرتفعة في المدى القصير كنتيجة طبيعية لارتفاع معدل الإنتاجية الحدية لرأس المال في المراحل الأولى للنمو بسبب انخفاض نسبة (رأس المال إلى العمل)، و من ثم فإن الزيادة الناتجة في الدخل تعزى في الأجل القصير إلى الإحلال بين رأس المال و العمل.أما النمو في الأجل الطويل فإنه يتجه نحو الثبات بسبب انخفاض

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الإنتاجية الحدية لرأس المال كنتيجة لتزايد نسبة رأس المال إلى العمل مع مرور الوقت، و بهذا فالنمو في الأجل الطويل لا يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد و إنما على عامل خارجي المنشأ كالتقدم التقني.(وفا، ٢٠٠٠)

و في إطار تطبيق هذا النموذج على الاقتصاديات المفتوحة، فإن تحرير التجارة والانفتاح لـــه آثـــار إيجابية على معدل الدخل، فتبعاً لهذه النظرية فإن ارتفاع معدلات الادخار كنتيجة لتحرير التجارة سيتحول إلى استثمارات، هذه الزيادة في الاستثمارات ستزيد من معدل دخل الفرد ومعدل نموه. غير أن هذه الزيادة آنيـــة كما أشرنا، حيث أن النمو في الدخول سيتوقف عند النقطة التي تكون المدخرات عندهـــا كافيـــة لتغطيـــة الاهتلاكات والنمو في القوة العاملة **بشرط ثبات التكنولوجيا** وعليه فإن السياسة التجارية تؤثر على النمـــو في المدى القصير فقط، و باعتماد فكرة انتقال التكنولوجيا و زيادة التطور مع زيادة الانفتاح فإن تحرير الاقتصـــاد سيحدث النمو في المدى الطويل.(وفا، ٢٠٠٠).

و تشير النظرية كذلك إلى أن تقارب معدلات النمو عبر البلدان ستكون أسرع في البلدان المفتوحة منـــها في البلدان الأقل انفتاحا، و يعود ذلك إلى إمكانية التمويل الخارجي بعكس حالة الاقتصاد المغلق و عليـــه فـــإن التراكم الرأسمالي سيكون أسرع.(Barro & Sala-I-Martin, 1995)

٢-٣-٣: أثر تحرير التجارة، الانفتاح حسب نظرية النمو الداخلي أو نظرية النمو ذاتية النشوء (Endogenous Growth Theory):

اعتبرت نظريات النمو الذاتي أن النمو يتحدد بتصرفات أطراف النشاط الاقتصـــادي و متغـــيرات الاقتصاد الكلي، وترجع بدايات هذه النظرية إلى (رومر) (Romer, 1986) و (لوكـــاس, (Lucas, 1988) و (Romer, 1990) ، و حسب هذه النظرية فإن العوامل الرئيسية المولدة للنمو تتمثل في أربـــع مصادر رئيسة و هي، رأس المال المادي و المعرفة، و رأس المال البشري، و رأس المال التكنولوجي، و رأس المال العام، وتستطيع هذه النظرية تفسير الزيادة في نمو الناتج من خلال ظواهر يعتمد كل منها على الآخر :-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الأولى: التطور التقني الداخلي (ذاتي النشوء): -

إن التطور التقني ذاتي النشوء يجعل من النمو في المدى الطويل دائم وغير آني، و التطور التقني ينشأ من فكرة أن المحاكاة و الإبداع تنتج من مبدأ تعظيم الربح عند المنتجين الذين يحاولون من خلال التطـــور التقـــني تقليل التكاليف و زيادة الأرباح، وبالتالي فإن أسعار السلع والخدمات تعكس هذا التطور والتقـــدم التقـــني، وأرباح الشركات تغطي تكاليف البحوث والتكنولوجيا المرتبطة بالإنتاج(Romer, 1990) ، وبمـــا أن الانفتاح التجاري جالب للاستثمارات الخارجية فهو كذلك ناقل للتكنولوجيا والتقدم التقني الـــذي يســـاهم ضمن النظرة السابقة في النمو على المدى الطويل، ضمن هذا الإطار من التحليل تصبـــح المحاكـــاة والتقـــدم التكنولوجي السريع ناشئة من مستوردات رأسمالية أو نقل متزايد للتكنولوجيا أو الاستثمار الأجنـــبي المباشـــر (Foreign Direct Investment-FDI) أو الميل نحو المحاكاة والتعديل وعوامل أخرى كثيرة ترتبـــط إيجابيا مع تحرير التجارة.

ثانياً: التراكم الرأسمالي:-

فحسب نموذج الـــ (AK[1]) فإن الزيادة في الادخار والاستثمار لا تمنع تراكم الـــثروة، وإذا كـــان تحرير التجارة يؤثر إيجابياً على الادخار والاستثمار ويساهم في تراكم (رأس المال) فبلا شك أن التجارة تعـــزز فكر النمو في المدى الطويل.

ثالثاً:الوفورات الخارجية الإيجابية(Positive Externalities or Spillovers) :-

ترتبط هذه الوفورات بتراكم رأس المال بحيث تؤدي إلى عوائد مـــتزايدة مـــن العنصـــر المـــتراكم (Romer, 1986) وبالتالي تجعل من الزيادة في معدلات النمو دائمة وغير آنية، هذه النواتج الإيجابية العامة لا ترتبط بشركة معينة وإنما يعم أثرها على جميع الشركات في نفس القطاع.

[1] و هو نموذج اقتران الناتج يؤخذ الصورة Y=AK بحيث Aتمثل الكفاءة الكلية(تقنية، سياسة كلية،...)و K رأس المال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

بناءاً على ما ذكر سابقاً فإن فكرة التقارب تنتفي تماماً كنتيجة طبيعية لاتجاه إيرادات رأس المـــال إلى التزايد، ، و هذا يعني أن معدلات النمو لن تقترب عند قيمة ثابتة يتوقف عندها النمو-كما عند سولو- وعليه لن يكون بإمكان الدول الأقل تطوراً و تقدماً في المجال التكنولوجي من اللحاق بالدول الأكثر تطوراً و قـد أكد هذه الفكرة كلّ من هيرست و طومبسون(٢٠٠٠) في سياق الحديث عن العولمة وظاهرة النمـو في دول شرق آسيا، و بهذا تنتقض فكرة التقارب بين الاقتصاديات و التي افترضتها النظرية الكلاســيكية، و الـتي يسوق لها في إطار تعزيز الانفتاح و تشجيع الدول النامية على تحرير اقتصادياتها لتحسن الرفاه الاجتمـاعي في هذه الدول.

٣-٤:الباب الثالث: أثر الانفتاح على النمو حسب الدراسات التطبيقية: -

يمكن تقسيم الدراسات التي تناولت العلاقة بين الانفتاح و النمو إلى اتجاهين: الاتجاه الأول يؤيد فكرة زيادة النمو بزيادة الانفتاح و الثاني يشكك في هذه الفرضية، و كل من هذين الاتجاهين يعتمدان على أســس نظرية و وإحصائية متعددة يمكن تقسيمها إلى دراسات دوال الإنتاج، و دراسات السببية التي تعتمد أســلوب جرانجر في التحليل و التطورات التي لحقت هذا الأسلوب.

٣-٤-١:دراسات دوال الإنتاج:

جاي (Jay,1973) اعتمد على إطار نيوكلاسيكي في التحليل، بحيث اعتمد على دالـة الإنتـاج وفصل رأس المال إلى رأس مال محلي و رأس مال أجنبي بحيث يعطى دالة الإنتاج على النحو الآتي :-

$$Y = A\, K_d^{a}\, K_f^{b}\, L^{c} \quad \dots (*)$$

بحيث: K_d رأس المال المحلي ، K_f رأس المال الاجنبي، و L العمل

و بناءاً على الافتراض المعروف من أن التغير غير المفسر (Unexplained Variation) يعـود إلى عوامل ترتبط بالتطور التقني أو أي متغيرات أخرى تؤثر على النوعية لكنها غـير موجـودة في التقديـر، وبالتالي افترض أن هذا الجزء غير المفسر يرتبط بالصادرات بفرض ثبات العوامل الأخرى، و عليه قام بتقديـر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

العلاقة بين أخطاء النموذج السابق و الصادرات و عندما كانت العلاقة ذات دلالة إحصائية و موجبة فقد أعاد تقدير النموذج السابق بإضافة الصادرات إلى المعادلة (*)، ثم قام بتقدير العلاقة بين الصادرات (كمتغير مستقل) مع عوامل الإنتاج السابقة(العمل،الاستثمار الداخلي و الخارجي) حيث وصل إلى نتيجة مفادها أن النمو في الصادرات لا يعتمد على النمو في عوامل الإنتاج و بمعنى آخر أن النمو في الناتج ليس هو المسبب الرئيسي للنمو في الصادرات بل العكس، وبناءا عليه فقد استنتج أن النمو في الصادرات يساهم بشكل كبير في توضيح النمو في الناتج.

و لعل النتائج السابقة هي نتائج نظرية بحتة تلتزم الإطار النيوكلاسيكي بصورة تفقد البحث أهميته في إطار تطبيق السياسات على أرض الواقع، فكما هو معلوم أن زيادة الاستثمارات الأجنبية أو المحلية ستزيد من النمو في الصادرات و بالتالي لا يمكن الحديث عن علاقة باتجاه واحد وإن كانت النتائج الإحصائية تشير إلى ذلك.

و أوضح بلاسا(Balassa,1985) أن إضافة متغير الصادرات في دالة الإنتاج إلى جانب كل من العمل و رأس المال هو بهدف اختبار فرضية زيادة نمو عوامل الإنتاج بتبني سياسة تشجيع الصادرات من خلال الآثار المرغوبة لهذه السياسة على كفاءة استخدام الموارد و التقدم التقني، حيث قام بتطبيق هذا النموذج على (٤٧) دولة نامية جميعها تأثر بالصدمة النفطية بعد عام (١٩٧٣) حيث قام بدراسة هذه الفرضية للفترة ما بين (١٩٧٣-١٩٧٩) على مجموعة من الدول النامية، حيث وضح أن الاختلاف بين معدلات النمو في الدول يرجع إلى اختلافات معدلات الادخار و الاستثمار والنمو في العمالة والنمو في الصادرات كما أنها تتأثر بطبيعة السياسة التجارية المتبعة و خطط التصحيح و مستوى التنمية في البلد قيد الدراسة، كما أكد على أن تبني سياسة الانفتاح يؤثر و بشكل معنوي على النمو في الدول النامية، و يشير إلى أن الدول التي اتبعت سياسة انفتاحية مع بداية فترة الدراسة(حيث حصلت الصدمة النفطية) لم يتأثر فيها النمو سلبا، وقد وصل إلى هذه النتيجة من خلال ثماني معادلات انحدار خطي، بحيث قام بتقدير معادلة النمو على حصة الادخار المحلي كنسبة من الناتج والإدخار الخارجي كنسبة من الناتج والنمو في العمالة والنمو في الاستثمار وقام بإدخال نسبة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الصادرات إلى الناتج بحيث قدر أثر كل واحد من المتغيرات السابقة على حدا ،ثم قام بتقدير النموذج بجميع المتغيرات السابقة، و توصل إلى نتيجة مفادها أن الدول ذات المستوى المنخفض من التطور لها فرصة أكبر لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في حالة تبني سياسة انفتاحية تركز على الصادرات، وأن معدلات النمو في كل من العمل و الادخار المحلي تؤثر على النمو في الناتج في حين أن الإدخار الخارجي ليس له أثر بعكس نتائج الدراسات السابقة.

وفي نفس الإطارقام موستشوس(Moschos,1989) باستخدام دالة إنتاج كوب دوغلاس وفحص العلاقة بين النمو في الناتج والنمو عن الصادرات وذلك بإضافة النمو في الصادرات إلى النموذج غير أن منهجية الباحث كانت مختلفة تماما من حيث بحثه في اثر مستوى التطور (التنمية) في الدولة قيد الدراسة على الفرضية الأساسية المتعلقة بأثر نمو الصادرات على نمو الناتج.

فالفرضية التي حاول موستشوس بحثها تتعلق بوجود مستوى من التطور (Development) يحدث عنده انقلاب في العلاقة بين النمو في الصادرات و النمو في الناتج، و في غياب معلومات أولية كافية لمعرفة هذا المستوى من التطور (Development) فقد استخدام الباحث طريقة قدمها (Quaudt, 1958) لمعرفة النقطة التي يحدث عندها هذا الانقلاب (Switching) والتي تؤدي إلى تغير أثر التوسع في الصادرات على النمو.

ولتطبيق الاستراتيجية السابقة فقد استخدم موستشوس بيانات مقطعية لمجموعة من الدول النامية للفترة (١٩٧٠-١٩٨٠)، و استخدم مستوى الدخل الفردي كتقريب لمستوى التطور، ولعل المقام لا يتسع التوضيح الطريقة المتبعة غير أن موستشوس وجد أن هناك مستوى من النمو والتطور (Development) يتغير عنده اثر بعض العوامل المؤثرة على النمو بصورة واضحة، و وجد كذلك أن هناك مستويات من النمو في كل من العمل و رأس المال تتغير عندها استجابة نسبة نمو الناتج لهذا النمو في عوامل الإنتاج.

غير أن هذا التحديد من موستشوس هو تحديد إحصائي بحت يشبه في مضمونه نقطة الانعطاف، ويتفق مع الفكر الإحصائية المتعلقة بطريقة اختبار تشاو (Chow Test)فالنقطة التي يحدث عندها التغير

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

قد ترتبط بصدمة اقتصادية داخلية أو خارجية المنشأ و التي قد تسبب هذا التغير في اتجاه البيانات، و التغيرات الاقتصادية التي ينتج عنها النمو لا تحدث عند نقطة معينة و لكن التغيرات الاقتصادية الناشئة عن بعض النشاطات الاقتصادية قد يتأخر ظهور أثرها كتلك المرتبطة بالسياسة المالية و النقدية والتي تحتاج لمدة حتى تأخذ أثرها في السوق.

فيما قام إدواردز (Edwards,1992) بتحليل العلاقة بين تحرير التجارة والقيود التجارية و أثر ذلك على النمو من خلال بيانات مقطعية، حيث قام باستخدام نموذج نمو داخلي Endogenous) Growth Model)والذي يركز على فكرة امتصاص (Absorption) التقنية بالنسبة لاقتصاد صغير ومفتوح، حسب هذا النموذج فإن الدول الأكثر انفتاحا تكون مهيأة للنمو اكثر من تلك الأقل انفتاحا، ويشير إلى أن تحديد فيما إذا كان هذا النمو دائما أو في المدى القصير فإنه يعتمد على الحجم النسبي لبعض المتغيرات ذات العلاقة.و كما أشرت فإن الإطار النظري الذي يحاول الباحث رسمه بين تحرير التجارة والنمو يعتمد على اقتصاد صغير في عالم التقدم التقني فيه موجود في دول متقدمة، والسؤال الذي يحاول هذا النموذج الإجابة عليه يتعلق بمدى السرعة التي تستطيع فيه الدول النامية امتصاص التقدم التقني الناشئ عن هذه الدول المتقدمة، حيث يفترض الباحث أن هناك مصدرين من مصادر تراكم المعرفة والخبرة الأول داخلي و الآخر خارجي يرتبط بالقدرة على امتصاص التقنية الحديثة، حيث يفترض الباحث أن سرعة امتصاص التقنية والمعرفة الخارجية ترتبط إيجابا مع درجة الانفتاح،وهذا فإن درجة النمو التي ترتبط إيجابا مع مستوى الثقافة والمعرفة سوف ترتبط بالضرورة إيجابا مع درجة الانفتاح. ومن خلال نتائج النموذج المستخدم توصل الباحث أن الدول الأكثر انفتاحا تكون مهياءة اكثر من غيرها للنمو بشكل أسرع.

فيما حاولت هاريسون (Harrison,1996) ومن خلال استخدام معايير انفتاح متعددة رسم علاقة بين النمو والانفتاح، فمن خلال نموذج دالة إنتاج معبرا عنه بدلالة رأس المال، و عدد سنوات الدراسة الثانوية و عدد سنوات الدراسة الإعدادية و عدد السكان و قوة العمل ومساحة الأراضي القابلة للزراعة، قامت بمعالجة النموذج ليعبر عنه باستخدام اقتران خطي من الدرجة الأولى لنسب النمو في كل من المتغيرات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

سابقة الذكر، و بإدخال متغير الانفتاح للنموذج على اعتبار أنه متغير سياسة،توصلت هاريسون إلى نتائج مهمة، فالفترة الزمنية الخاصة بالدراسة تؤثر بشكل واضح على النتائج، كما أن العلاقة بين الانفتاح والنمو إيجابية وبشكل قوي، كما استخدمت اختبار السببية حيث ظهر وجود علاقة بين متغير النمو و الانفتاح بالاتجاهين.

في دراسة اليوسف(AL-Yousif,1997) التي بحثت العلاقة بين الصادرات والنمو في أربع من دول الخليج وهي السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وعمان للفترة ما بين(١٩٧٣- ١٩٩٣)، وذلك من خلال نموذجين الأول نموذج دالة إنتاج كوب دوغلاس قام بتعديله ليكتب بدلالة كل من العمل ورأس المال و الصادرات و الإنفاق الحكومي و معدل التبادل التجاري، والنموذج الثاني هو نموذج فيدر (Feder, 1982)، و باستخدام النموذجين السابقين وبعد إجراء مجموعة من الاختبارات على المتغيرات مثل الاستقرار وعدم وجود الارتباط الذاتي، و تطبيق التكامل المشترك على النموذج، و اختبار صحة النموذج من خلال اختباري إنجل وجرانجر (Engle &Granger, 1987) ، وجد اليوسف علاقة إيجابية بين النمو و الصادرات في كل الدول قيد الدراسة، وقد خرجت معاملات الصادرات لكل الدول كما هو متوقع موجبة وذات معنوية إحصائية وقد تراوحت ما بين (٠,٣) و (٠,٩٩) ويعود ارتفاع العامل إلى كبر مساهمة صادرات البترول في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، و بالرغم من اعتماد هذه الدول على الصادرات النفطية غير أنها كما يشير (اليوسف) قد انهمكت في تنويع الصادرات و تغيير هيكل تجارتها الخارجية، و يؤكد الباحث على أن النتائج تدعم فكرة الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد و تجنب فرض التشريعات التي تعمل على تقييد التجارة.

بحث إدواردز و في دراسة أخرى (Edwards,1998) العلاقة بين الانفتاح والنمو في إنتاجية عوامل الإنتاج لـ(٩٣)دولة باستخدام ٩ معايير للانفتاح، حيث وجد أن العلاقة قوية بين الانفتاح والنمو في جميع المقاييس المستخدمة، غير أن النتيجة تعتمد وبشكل كبير على الطريقة الإحصائية المستخدمة كما تعتمد على كل من الفترة الزمنية و الشكل الرياضي[٢].

[٢] (انظر نفس البحث ص٣٩٤) للحديث عن المقاييس و الأوضاع الاقتصادية أثرها على النمو.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ملاحظات على الدراسات المقطعية:-

استخدمت معظم الدراسات التي بحثت العلاقة بين النمو و محدداته بيانات مقطعية عبر البلـــدان في سبيل إيجاد تعميم يفسر ظاهرة النمو العالمي، و حيث أن هذه الدراسات تفترض ضمنا أن للدول قيد الدراسة نفس الخصائص، و بما أن الاختلافات عبر البلدان ناشئة في الأساس عن اختلافات هيكلية في بنيـــة الاقتصـــاد ترجع إلى عوامل متعددة منها ما هو سياسي و منها ما هو اجتماعي و منها كذلك ما يرجـــع إلى الـــثروات الطبيعية، فإن هذه العوامل هي التي تشكل البيئة التي يتحدد بها النمو و بالتالي فإن إهمالها أثناء بناء النمـــوذج سيفرز نتائج غير دقيقة بالحد الأدنى إن لم تكن غير صحيحة.

و قد استخدم العديد من الباحثين و سائل متعددة للتعبير عن الاختلافات بين البلدان مـــن خـــلال استخدام متغير صوري(وهمي) (Dummy Variable) و البعض استخدم أسلوب دراسة البلدان عـــبر بيانات مقطعية ثم إعادة تقدير النموذج من خلال سلاسل زمنية في سبيل تأكيد نتائج النموذج فكانت النتـــائج مختلطة، و لم تنتظم النتائج أنساق واحدة.

يشير ميلر (Miller,1996) إلى هذا من خلال الحديث عن أعمال بعض الاقتصاديين أمثال ليفن و رينلت (Livine & Renelt,1992) حيث قاما بإعادة تقدير دوال إنتاج في أبحاث سابقة مع إضافة متغيرات جديدة فحصلا على نتائج متباينة، و في الوقت الذي يقومان فيه بإضافة متغير رأس المال البشري إلى دالة الإنتاج تخرج النتائج لتدعم فكرة التقارب (Convergence) بين الاقتصاديات و عند إزالة المتغير من النموذج تختفي هذه الخاصية.

بناءا عليه فإن نتائج الدراسات المقطعية هشة و ضعيفة و يتسع مجال الاختـــلاف فيـــها بـــالنظر إلى اختلاف النتائج بسبب ما تم ذكره، فضلا عن رأي الباحث و خلفيته النظرية و الطريقـــة الإحصائيـــة الـــتي يستخدمها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣-٤-٣:دراسات السببية:

أشار جنق (JUNG, 1985) إلى أن الطرق السابقة والتي اعتمدت فكرة دالة الإنتاج، و دعمت استراتيجية تشجيع الصادرات (export promotion development) هي محل تساءل كبير بالنظر إلى أن جميع هذه الدراسات لم تحدد اتجاه السببية بين هذه المتغيرات، و عليه فقد قام الباحث بإجراء اختبار السببية على (٣٧) دولة نامية للفترة ما بين (١٩٥٠-١٩٨١)، وقد حدد فترة الإبطاء بـ (٢) لجميع العينة، كما قام باستخدام الفرق الاول والثاني لمعالجة عدم الاستقرار في البيانات.

ولعل النتائج التي توصل إليها الباحث توضح ضعف دعم الفرضية القائلة باستراتيجية (Export Promotion) ووجود علاقة سببية من نمو الصادرات إلى نمو الناتج، ولعل النتيجة الأهم في هذا المقام أن دولا مثل دول شرق آسيا والتي تمثل معجزات في النمو لا يقدم الاختبار على بياناتها دعما لفرضية السببية من الصادرات إلى الناتج كما لم يقدم دعما لاستراتيجية تشجيع الصادرات (export promotion).

ويرجع الباحث الاختلاف في النتائج بين ما قام بإجرائه و ما قام بإجرائه آخرون انه اعتمد على السلاسل الزمنية بعكس الكثير من الأبحاث الأخرى التي اعتمدت وبشكل كبير على بيانات مقطعية، و يؤيد النتائج التي وصل إليها بالاعتماد على أن اختيارات البيانات المقطعية تعاني من مشكلة عدم استقرار المعاملات عبر البلدان، كما يشير إلى مشاكل أخرى تتعلق بالشكل الرياضي (functional form) حيث يشير إلى أن (٧٤) معادلة انحدار قام بتقديرها كانت الأخطاء فيها جميعا تعاني من عدم الاستقرار.

كما قام الضراط (Darrat,1988) باختبار فرضية النمو المقاد بالصادرات باستخدام طريقة السببية والتي قدمها وايت (White, 1980) [٣] ،حيث تم تطبيق هذا الاختبار على سلسلة زمنية للفترة من (١٩٥٥-١٩٨٢) على دول شرق آسيا الموصوفة (بمعجزة النمو) و هي (هونج كونغ ، وكوريا، وسنغافورة وتايوان) والتي يشار إليها بالدول الصناعية الجديدة في آسيا، وسبب اختيار هذه الدول أنها اختيرت كنموذج لدلالة على صحة استراتيجية النمو المقاد بالصادرات.

[٣] للإطلاع على آلية هذه الطريقة انظر (White, 1980), (Darrat, 1988).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

قام الضراط بإجراء معادلة انحدار للنمو في الناتج على النمو في الصادرات والنمو في الصادرات لعدد من فترات الإبطاء، حيث استقر على فترتي إبطاء بهدف الحصول على خطأ مستقر.

وبعد تطبيق اختبار وايت للسببية، وجد علاقة سببية بالاتجاهين من النمو في الناتج إلى النمو في الصادرات وبالعكس في كل من سنغافورة وتايوان٤، أما في هونج كونغ فلم يجد علاقة في كلا الاتجاهين.وبناءا عليه فإن فرضية النمو المقاد بالتصدير قد تم رفضها باعتبار أن السببية تسير في اتجاهين في دولتين و في أخرى لا يوجد علاقة سببية.

فيما حاول جليل (Jaleel, 1991) دراسة العلاقة السببية من خلال تطبيق اختبار جرانجر على ٤٧ دولة نامية من أفريقيا، ويشير إلى أن السؤال الكبير في هذا المقام هو تحديد اتجاه السببية بين نمو الصادرات والنمو في الناتج عبر بيانات مقطعية وسلسلة زمنية (Pooled data) للفترة ما بين (١٩٨١-١٩٨٧) وقد قام بتقسيم هذه العينة من الدول إلى قسمين الأول يمثل الدول منخفضة الدخل والثاني التي تمثل فوق المتوسط لفحص مدى تأثر اتجاه السببية تبعا لمرحلة التطور والنمو في الدولة،حيث استخدم مستوى الدخل الفردي للتعبير عن هذه الدرجة من التطور، و خلصت النتائج إلى عدم وجود علاقة سببية من الصادرات باتجاه الدخل لكامل العينة فيما كان اتجاه السببية من الناتج إلى الصادرات ذو معنوية إحصائية عند درجة ١٠% في كل من القسمين اللذان سبق ذكرهما.

ويرجع الباحث عدم وجود نتيجة إيجابية إلى أخطاء تتعلق بتحديد النموذج، وحذف متغيرات قد تساهم في تحسين التقدير، و يختم هذه النتيجة بالقول أن إدخال بعض المتغيرات المهملة في تقدير العلاقة السببية بين النمو والصادرات يبقى عشوائيا إلى حين تطوير نموذج يحدد القنوات التي تؤثر بها الصادرات على الناتج وبالعكس.

في حين قام جهارتي (GHARTEY,1993) بدراسة العلاقة السببية بين الصادرات والنمو في الناتج لثلاث دول هي تايوان واليابان والولايات المتحدة الأمريكية مستخدما طريقة (Hsiao, 1979)

Jung – Marshall internally generated growth (GX)[٤]

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

والتي تعتمد على طريقة يتم من خلالها تحديد عدد فترات الإبطاء (Lag length) عبر البيانات، و قـــام بوضع مجموعة من الفرضيات لعل من أهمها ربطه ما بين اتجاه السببية ودرجة انفتاح الاقتصاد ، فهو يفترض أن الاقتصاد الذي يصنف على انه مغلق ستكون اتجاه السببية فيه من الناتج باتجاه الصادرات، والعكس بالنســـبة للدول الأكثر انفتاحا حيث يكون اتجاه السببية من النمو في الصادرات إلى النمو في الناتج. وبناءا على هـــذا الفرض فقد توقع أن السببية ستتجه من النمو في الناتج إلى النمـــو في الصـــادرات في الولايـــات المتحـــدة الأمريكية، فيما تتجه السببية من النمو في الصادرات إلى النمو في الناتج في تايوان ونتائج مختلطة في الاتجـــاهين بالنسبة لليابان.

و بعد تطبيق الاختبار توصل الباحث إلى وجود علاقة باتجاه واحد من النـــاتج إلى الصـــادرات في الولايات المتحدة والعكس بالنسبة لتايوان بينما كانت العلاقة بالاتجاهين في اليابان، هذه النتيجـــة باعتقـــادي مهمة جدا من حيث أنها تبرز خصوصية كل اقتصاد و أنه من الصعب تقديم تعميمات حول أســـباب النمـــو واتجاهاته.

و قد قام جرانجر بتقديم تعديل على مفهوم السببية بحيث يمكن وضع أكثر من متغير في نفس النموذج (Granger,1980) ، وقد قام شارما (Sharma, 1994) باستخدام هذه الفكرة لاختبار العلاقة السببية بين الصادرات والنمو في الناتج حيث قام بتقدير معادلة النمو في الناتج على العمالة ورأس المال والصـــادرات على ٣٠ دولة في الفترة ما بين (١٩٦٠ — ١٩٨٨)، وقد قام بتقسيم هذه العينة حسب تصنيف البنك الـدولي إلى ثلاث مجموعات:الدول منخفضة الدخل و اقل المتوسط و أعلى المتوسط. و قد خرج بنتائج مختلطة للعلاقـة السببية بين النمو في الصادرات و النمو في الناتج، حيث لم تنتظم العينة نتيجة واحدة.

كما لاحظ أن نصف الدول تحت الدراسة تستخدم سعر الصرف كأداة للتوســـع في الصـــادرات، ووجد علاقة بين النمو في الناتج العالمي و النمو في ١٢ دولة ، الأمر الذي يعني أن الاقتصاد العالمي يؤثر علـى الاقتصاد الوطني لهذه الدول عندما يصل اقتصادها إلى مستوى معين من التطور والنمو.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وفي نفس سياق دراسة العلاقة بين الانفتاح و النمو حاول بعض الباحثين دراسة أثر الانفتاح علـــى النمو من خلال قنوات أخرى، كأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الناشئة عن التحرير و الانفتاح علـــى النمو فقد قام (Cuadros & Alguacil,2001) بدراسة فرضية النمو المقاد بالصادرات و علاقة هـــذا بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نموذج (VAR) حيث درس العلاقة السببية بين هذه المتغـــيرات في ثلاث دول (البرازيل والارجنتين، والمكسيك) حيث لم يجد الباحثان علاقة قوية بين النمو والصـــادرات في حين وجدا علاقة ذات معنوية عالية للإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

ملاحظات حول دراسات السببية: –

لعل من أبرز الملاحظات التي قد تثار على دراسات من هذا النوع، أن الارتباط بين المتغيرات لا يعـــني السببية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني، فمعنى السببية بين متغيرين مثل (Y) و (X) هو مقدار توضيح القيم السابقة لـــ (X) لقيمة (Y) الحالية والعكس بالعكس (Maddala, 1998) .

ولعل سياق الكلمة لا يدل على ما أراده (جرانجر) كما أوضـــح قـــاجوراتي(Gujarati, 1995) ،ومعظم الأدبيات التي تناولت السببية لم تشر إلى هذه القضية مما قد يفضي إلى فهم خاطئ كما أن جرانجـــر نفسه أشار في أبحاثه إلى أن حذف بعض المتغيرات الأساسية في النموذج قد يؤدي إلى ظهور نتائج مضللة.

أثبت هسياو (Hsiao, 1981) أن اختبار السببية حساس للرتبة أو فترة الإبطـــاء (Order Of (I-I) Lag Length) ، و قام باستخدم معيار يعتمد على معيار قدمه أكيكي (Akaike, 1969) لتحديد فـــترة الإبطـــاء بحيث تعتمد على البيانات لا على تحديد الباحث الأمر الذي يزيد من دقة اختبار السببية، و بناءا على نتـــائج دراسة هسياو فإن زيادة فترة الإبطاء أو إنقاصها يؤثر على النتائج بشكل ملحوظ و ينتج عنها ظهور أو حـــتى اختفاء العلاقة السببية الأمر الذي يضع علامات استفهام كبيرة على معظم النتائج التي توصلت إليها الأبحـــاث التي اتبعت أسلوب السببية دون الالتفات إلى ملاحظات هسياو.

و هنالك ملاحظة منهجية مهمة تتعلق بدراسات السببية، فمعظم هذه الدراسات ناقش فرضية النمـــو المقاد بالتصدير و كأن التصدير هو العامل الحاسم في عملية النمو، غير أن هناك عوامل متعددة تؤثر على النمو

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كرأس المال البشري على سبيل المثال لا الحصر، و لذلك أقول أنه من غير المناسب الاعتماد على مثـــل هـــذا النوع من الدراسات لرسم سياسات وطنية عامة تتجه نحو الانفتاح أو حتى الانغلاق.

٣-٥:الباب الرابع:السياسة المالية والنقدية و ارتباطها بالنمو و الانفتاح:

لا بد من الإشارة إلى أن خيارات السياسة الاقتصادية الكلية بشقيها المالي والنقـــدي وبمـــا يتضمنه كل منهما من حديث عن عجز الموازنة ونظام سعر الصرف وغيرها من السياسات التي تحدد معـدلات التضخم كلها تؤثر بشكل معنوي على النمو في المدى الطويل.

فالتطورات الأخيرة في أدبيات النمو تركز على أن الظروف الاقتصادية و تطبيق السياسات العامـــة الملائمة تؤثر على النمو، فبارو و سالا مـــارتن (Barro & Sala-I-Martin,1992) (Barro,1990) يربطان بين النمو و متغيرات السياسة المالية في نموذج النمو الداخلي الخاص بهما، وقد وسع فيشر هذا المفـــهوم من خلال إشارته إلى أن الحكومة تستطيع التأثير على النمو من خلال خلق بيئة من السياســـات الاقتصاديـــة الكلية و التي تشكل الوسط الموصل للنمو، إن أبرز هذه السياسات تلك المتعلقة بالسياسة الماليـــة و السياســـة النقدية و سياسة سعر الصرف و التي تصمم على نحو تحافظ على معدلات تضخـــم منخفضـــة و متوقعـــة، ومعدلات عجز مناسبة ،و معدلات سعر فائدة مناسبة و منافسة و سعر صرف تنافسي و متوقع.و لدراسة أثـــر استقرار السياسة الكلية على النمو قام فيشر بتعديل معادلة نمو الناتج بحيث تحتوي على معـــدل التضخـــم، و العجز في الموازنة، و الحساب الجاري، و ببساطة فقد قام فيشر بتحديد قنوات السياسة الكلية التي تؤثر علـــى النمو، وقد استخدم معادلات متعددة خلال الفترة ما بين (١٩٦١-١٩٨٨) لمجموعة من متغيرات السياســـة الكلية و متغيرات تنوب مكان الصدمات الخارجية، حيث خلص إلى نتائج من أهمها أن الدولة الـــتي يكـــون معدل التضخم فيها أكثر من ١٠٠% من دولة أخرى سيكون معدل النمو فيها أقل بحوالي (٣,٩) نقطة مئوية، و الدولة التي لديها فائض في الموازنة أو عجز أقل من ١% من أخرى فإن النمو سيكون فيـــها أكـــبر بـــ (٠,٢٣) نقطة مئوية، وأن الصدمات السلبية على (معدل التبادل التجاري) ستعمل علـــى خفـــض النمـــو، وبالعموم فإن جميع النتائج تدعم فكرة أن استقرار السياسة الكلية تدعم تحقيق النمو في المدى القصير والطويل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

يشير فيشر(Fischer, 1991) أن الدول التي تعاني من معدلات تضخم مرتفعة وعجز كبير في ميزانياتها ستكون احتمالات نموها في المدى الطويل بطيئة ويرجع ذلك إلى أن الدولة التي لها هاتين الصفتين أو إحداهما هي دولة فاقدة للسيطرة على اقتصادها، حيث يكون هذا الأثر منعكسا على معدلات الاستثمار والتي تنعكس بالضرورة على معدلات الإنفاق والادخار والاستهلاك. وينبه كذلك إلى أن السياسة الكلية ليست هي فقط العامل الحاسم ولكن استقرار هذه السياسة والاتجاه نحو الانفتاح يلعب دورا مهما في النمو، غير أن هذه النتائج كما أوضح فيشر لا تنتظم جميع الدول فقد كانت إيطاليا في الثمانينيات تعاني من عجز موازنة شبه دائم غير أنها حققت أعلى معدلات النمو في هذه الفترة، وكذلك الحال بالنسبة للمغرب ما بين العامين (٧٦-٧٩).

وعليه يمكن استنتاج أن عجز الموازنة إذا رافقه معدلات تضخم معقولة فإنه يصبح من الممكن تحقيق معدلات نمو مقبولة، غير أن النتيجة الأكثر تعميما هي أن استقرار كل من التضخم والعجز عند معدلات مقبولة يعمل على توفير بيئة ملائمة للنمو.

و هناك نظرة أن السياسة المالية للحكومة تعرقل النمو من خلال الآثار السلبية للسياسة الضريبية والإنفاق الحكومي غير الكفء ، في حين أن نظرة أخرى ترى أن للسياسة المالية دور فاعل وحاسم في مسيرة النمو من خلال قيام الحكومة بدور منظم وضابط لإيقاعات السوق والعمل على تحسين البنية التحتية (Engen & Skinnenr, 1992).

لقد وجد كل من ربلو وإستيرلي (Easterly & Rebelo,1993) أن هناك ارتباطا قويا بين مستوى النمو (التنمية) (التطور) و هيكل السياسة المالية، فالدول الفقيرة تعتمد وبشكل كبير على عوائد الضرائب الجمركية في حين أن الدول المتقدمة تعتمد على ضرائب الدخل و الأرباح، كما أن السياسة المالية تتأثر، بشكل كبير بحجم الاقتصاد المقاس بالسكان.

في الحقيقة إن تفاعلات السياسة والنقدية تحدد بشكل مباشر أو غير مباشر شكل السياسة التجارية والاستثمارية في الدولة، بل إنه يمكنني القول أن السياسة التجارية ما هي إلا إحدى مخرجات السياسيتين المالية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

والنقدية، ولقد أصبحت أدوات السياسة المالية والنقدية تستخدم بشكل واضح في إحداث تغيرات هيكلية بهدف الانفتاح الاقتصادي والاتجاه نحو العالم الخارجي فسياسات تشجيع الاستثمار والتخفيض الجمركي، وسياسات منح الائتمان كلها سياسات تدخل في بنية وتكوين حالة الاقتصاد منفتحا كان أم مغلقا.

غير أن القضية محل البحث هي مدى قدرة وفاعلية هذه السياسات في ظل الانفتاح ومدى قدرتها على السير بالاقتصاد الوطني إلى بر الأمان والاتجاه به نحو تحقيق معدلات النمو المنشودة.

بحثت بعض الدراسات العلاقة بين السياسة المالية والنقدية والسياسة التجارية من خلال محاولة إيجاد علاقة بين العجز في الميزان التجاري وعجز الخزينة حيث أن عجز الخزينة حسب هذه النظرة يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة[٥] ، هذا الارتفاع يؤدي إلى زيادة وتضخيم مشكلة العجز في الميزان التجاري. (Rosensweig & Tallman, 1993).

و من جهة أخرى تشير العديد من الدراسات أن الاستراتيجية المثلى لجذب الاستثمار ودفع سيرة النمو هي اعتماد مزيج من السياسات الكلية التي تعمل على إحداث الاستقرار الاقتصادي الجاذب، وإتباع سياسة انفتاح تعمل على تشجيع المستثمرين الأجانب للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني، قد تكون هذه الاستراتيجية متفائلة للغاية فاتباع سياسة الانفتاح سيضعف قدرة الدولة على التحكم في نشاطات الاقتصاد مما قد يؤدي إلى انفلات مشابه للانقلاب الذي حصل في دول شرق آسيا.

و في إطار الدراسات التجريبية تشير بعض الدراسات إلى وجود أثر سلبي للانفتاح يحد من فاعلية السياستين المالية و النقدية و بالتالي فقدان الدولة القدرة على تخفيف التقلبات الاقتصادية و تصحيح مسار النمو الاقتصادي (حماد ومشعل، ١٩٨٦) ، (مشعل، ٢٠٠١). دراسات أخرى تناولت أثر الانفتاح على السياسة النقدية و علاقة ذلك بالتضخم، فالنظرية الاقتصادية تصل إلى نتيجة مفادها أن الانفتاح يقلل من فاعلية السياسة النقدية في التأثير على الناتج فيما تزيد من فاعليتها على الأسعار إذا تبنت الدولة تعويم سعر الصرف(Karras, 1999) ، لكن النظرية الاقتصادية تشير كذلك إلى أنه و تحت نظام تثبيت سعر الصرف

---

[٥] في حالة تحرير صرف العملة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

و وجود التدخل الحكومي في عملية نقل رؤوس الأموال فإن التغير في السياسة النقدية(زيادة العرض النقـــدي أو إنقاصه) لن يكون لها الأثر الكبير على كل من سعر الفائدة أو الناتج الأمر الذي يقارب في صورته حالـــة الاقتصاد المغلق.

عليان (Alyan, 2001) قام بدراسة أثر الانفتاح على السياسة النقدية في دول تتبنى جميعها أسـعار صرف ثابتة حيث اشتملت عينته على عشر دول من بينها الأردن، و قد استخدم الباحث نموذج Karras,) (1999 و قد قام بتقسيم عينته إلى دول نفطية و غير نفطية و أجرى تحليلا توصل من خلالـــه إلى الانفتـــاح التجاري يحيد أثر السياسة النقدية في جميع الدول المذكورة تحت فرضية ثبات سعر الصرف و حرية انتقـــال رؤوس الأموال، ويقتصر أثر السياسة على زيادة معدلات التضخم في ظل توجه هذه البلـــدان نحـــو زيـــادة انفتاحها.

دراسة (Chowdhury, 1988) تطرقت إلى أثر السياستين المالية و النقدية على النمو باســـتخدام معادلة (St. Louis) ، حيث قام بتعديلها لاحتساب أثر متغير السياسة التجارية على النمو على ســـت دول أوروبية تصنف اقتصادياتها بأنها صغيرة ومفتوحة، لم تصل هذه الدراسة إلى نتيجة تنتظم كـــل البلـــدان قيـــد الدراسة، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة علاقة قوية بين السياسة النقدية و النمو في الدانمـــارك، في حـــين ظهرت علاقة قوية بين النمو و السياسة المالية في هولندا و بلجيكا.

من جهة أخرى قامت بعض الدراسات ببحث أثر الانفتاح على التضخم حيث تشير هذه الأبحـــاث إلى أن زيادة الانفتاح تقلل من معدلات التضخم، لأن أضرار الاهتلاكات الحقيقية ستكون أكـــبر في حالـــة الاقتصاد المفتوح، و عليه فإن اتجاه أصحـــاب القـــرار نحـــو تبـــني سياســـات توســـعية ســـتكون قليلـــة (Romer,1993) ، و قد أكدت أبحاث متعددة هذه النتيجة (Terra,1998) ,(Lane,1997).و إذا كان هذا هو الحال فإن الهدف الأساس للسياسة المالية وهو كبح التضخم قد تحقق.

هذا الارتباط بين التضخم والانفتاح يبنى على نموذج جوردن-بـلرو Barro-Gordon –type) (Model و الذي ينص على أن التوسع غير المتوقع للسياسة النقديـــة مـــن الممكـــن أن يســـبب ارتفاعـــا في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

التضخم (Barro & Gordon,1983) و بناءا على هذا النموذج اقترح رومـــر (Romer,1993) وجود علاقة عكسية بين الانفتاح و الزيادة في التضخم من خلال الأثر العكسي للانفتاح على اتجاهات صانعي القرار في تبني سياسات توسعية، إن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى انخفاض قيمة معدلات أسعار الصـرف في حالة الاقتصاد المفتوح، فكلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا كلما زاد انخفاض سعر الصرف.

دراسات أخرى تطرقت لعلاقة (الانفتاح/الانكشاف) على الضرائب، فصباحين(صبـــاحين،١٩٩٨) يشير إلى وجود علاقة مباشرة و إيجابية بين الانفتاح و الضرائب، بل إنه يشير و بوضوح أن درجة الانفتاح لها أهمية كبيرة في تحديد الهيكل الضريبي و بالتحديد الضرائب غير المباشرة نظرا لارتفاع الميل الحدي للاســتهلاك بحيث تذهب نسبة كبيرة من الدخل القومي إلى الإنفاق الاستهلاكي مما يشكل وعاءا جيدا للضرائب حســب رأي الباحث.

٢-٦:الباب الخامس:الدراسات التي تعارض فكرة الانفتاح (أو تشكك فيها):

رودريك (Rodrik, 1988) أشار في دراسته إلى أننا بعيدون عن الوصول إلى نظرية تربط ما بين السياسة التجارية و نقل و تحسين التكنولوجيا ويقول "ليس لدينا أي سبب منطقي لنقول بأن تحرير التجـــارة سيؤدي إلى تحسين الأداء التقني"، ويشير إلى أن معظم الدول التي تبنت سياسة الانفتاح قد اتبعتها في ســـياق برامج التصحيح والتكيف الاقتصادي، ويحذر من اخذ فكرة الأثر الإيجابي للانفتاح على التقدم التقـــني نظـــرا لضعف الرابط أو بالأحرى عدم وجود إثبات قاطع لهذه العلاقة.

أما كروجمان (Krugman, 1994) و في دراسته التي تبحث في ظاهرة النمو في آسيا (معجـــزة النمو) يوضح أن النمو يعود إلى تضخم في نمو بعض المدخلات مثل العمالة ورأس المال ولا يرجع إلى أســباب تتعلق بالكفاءة التصنيعية و التقنية، ويقول أنه لا توجد مؤشرات على زيادة هذه الكفاءة وإنما نشأ هذا التضخم في الأساس عن حرية انتقال (mobilization) الموارد. ويضرب مثلا على اليابان وعـــن عـــدم إمكانيـــة مقارنتها مع دول شرق آسيا لأن اليابان وإن شهدت نموا في الموارد فقد شهدت كذلك نموا كبيرا في الكفـــاءة الصناعية و التقنية. ويشير إلى أن أهم أسرار نجاح هذه الدول هو تبني سياسات تصنيعية فعالة ومعقدة في إطـار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

حماية انتقائية، ويقول لو كان النجاح الذي حققته هذه الدول من السياسات الصناعية والتجارية الإستراتيجية فإن هذا سينعكس بالضرورة على نسب النمو في كفاءة الاقتصاد، غير أن هذا غير حقيقي:

(and there is No signe of such exceptional efficiency growth).

وهذا فإن النمو المعجزي لهذه الدول ناشئ عن تعبئة الموارد البشرية التي لم يكن مستثمرة، ودمجها بمستويات عالية جدا من استثمار رأس المال قياسا إلى إجمالي الناتج المحلي، وعليه فستحقق هذه الدول مكاسب كبرى مرة وإلى الأبد، لكن هذه المكاسب تذوي وتتضائل (هيرست وطومبسون،٢٠٠١) حيث سيخضع الاستثمار في النهاية إلى قانون تناقص العائدات (diminishing Returns).

رودريك ورودريفز (Rodrik & Rodregiz, 1999) وفي دراستهما المشككة بنتائج البيانات المقطعية عبر البلدان، يشيران إلى أن العديد من الدراسات أثبتت وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح والنمو غير أن لهما ملاحظات على منهجية الباحثين الأمر الذي يترك الباب مفتوحا لعدم القبول بهذه النتائج ففي كثير من الدراسات كانت مقاييس الانفتاح ضعيفة ولا تقيس درجة الحماية وإغلاق الاقتصاد وبعضها مرتبط كثيرا بمصادر أداء الاقتصاد السيئة حسب تعبيرهما، ولهذا فقد قاما بدراسة أربعة أبحاث لكل من دولار (Dollar, 1992) وبن ديفيد (Ben. David, 1993) وساتشس ويرنر (Warner & Sachs, 1995) وإدواردز (Edwards, 1998) ، حيث وجدا ضعف العلاقة بين الانفتاح والنمو.

بنى رودريك هذه النتيجة بناءا على الاختلاف النظري الذي سبق الاشارة إليه وبالتالي لا يجوز الرجوع إلى خلفيه نظرية معينة لإثبات هذه العلاقة.

وفي دراسته عن النمو في كوريا الجنوبية وتايوان يشير رودريك (Rodrik,1994) إلى أن العديد من الدراسات ركزت اهتمامها على فرضية (تشجيع الصادرات) (export promotion) في تفسير ظاهرة النمو في هذين البلدين غير أن رودريك يشير إلى أنه من الصعب القول بهذه الفرضية فالزيادة النسبية في ربحية الصادرات خلال الستينيات في هاتين الدولتين غير معنوية بشكل كبير بحيث يصبح من الصعب القول بفرضية تشجيع الصادرات أضف إلى ذلك أن الصادرات في تلك الفترة كانت قليلة ليكون لها أثر ذو دلالة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

معنوية على أداء الاقتصاد الكلي، و يقول أن الفكرة الجديرة بالتصديق تركز على ازدهار الاستثمار الذي أخذ مكانه في كلا البلدين، فكلى الاقتصادين في هذين البلدين في مطلع الستينيات شهدا ثورة في العمالة المدربة المتعلمة قياسا برأس المال الثابت (physical capital stock) فكان العائد على رأس المال كبيرا، ونشأ هذا من خلال التنظيم والترتيب الحكومي لقرارات الاستثمار وبمعنى أخر التدخل المنظم في الاقتصاد فضلا عن تساوي استثنائي في توزيع الثروة والدخل الأمر الذي ساعد الدولة على التدخل الفعال وحفظ الاقتصاد من أن يكون خاضعا للانتفاع الخاص، وعليه فإن الانفتاح الناتج في الاقتصاد يكون نتيجة طبيعية للزيادة في الطلب على السلع الرأسمالية المستوردة.

أما دراسة هاريسون وهانسن (Harrison & Hansen, 1999) فقد ركزت على ثلاثة قضايا أو فرضيات مهمة تتعلق بإعادة هيكلية القطاع التجاري وأحدها أن العديد من الدراسات التي ربطت بين إعادة هيكلة الاقتصاد – ليصبح بالضرورة منفتحا – والنمو في المدى الطويل هي ضعيفة[٦]، ولإظهار هذا الضعف في الأدبيات فقد استخدم الباحثان مقياسا للانفتاح اقترحه كل من ساتشس ويرنسر (Sachs & warner, 1995) فقد ظهر من خلال استخدام هذا المقياس أن لا إثبات لوجود علاقة قوية بين سياسات التجارة الحرة والنمو في المدى الطويل.

٢-٧:الباب السادس:الدراسات التي طبقت على الأردن: –

تناولت دراسة شامية و الروابدة(١٩٨٩) العلاقة بين نمو الصادرات و نمو الناتج من خلال نموذج نمو الناتج حيث قاما بإضافة النمو في الصادرات إلى جانب النمو في رأس المال و النمو في العمالة حيث بينت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين معدل النمو في الصادرات و النمو في الناتج.

و تناول **الشريف(١٩٩٥)** العلاقة بين استراتيجية إحلال المستوردات و النمو في الأردن، حيث قام بقياس معامل إحلال المستوردات في الأردن من خلال نسبة إجمالي المستوردات إلى العرض الكلي (إجمالي المستوردات+الناتج المحلي الإجمالي) حيث تشير انخفاض هذه النسبة إلى زيادة إحلال المستوردات، و قد كانت

[٦] هاريسون قدمت بحثا عام ١٩٩٦ تؤيد فيه فكرة العلاقة الإيجابية بين الانفتاح والنمو.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

النتائج متباينة عبر الزمن غير أنها جميعا تدل ضعف هذه الاستراتيجية في الأردن، و أشار من خلال مقـــاييس الاستقلال (الانفتاح) إلى اعتماد الاقتصاد الأردني على الخارج،و قام بتقدير معادلة نمو الناتج مع إضافة معامل إحلال المستوردات، حيث كانت إشارة معامل إحلال المستوردات ذات معنوية إحصائية و موجبا و لأن قيمة معامل إحلال المستوردات كانت سالبة بالنسبة للأردن فإن هذا يعني أن انخفاض إحلال المستوردات يؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي، و النتيجة التي يخرج بها الباحث أن المستوردات مهمة للاقتصاد الأردني من حيـــث أن الإنتاج يعتمد على مستوردات المواد الخام و السلع الرأسمالية، فالاقتصاد الأردني يفتقر إلى المواد الخـــام في كثير من المنتجات لذلك لا بد من استيرادها، و يشير كذلك أن ارتفاع التعرفة الجمركية و ارتفـــاع معـــدل الحماية الإسمي و الفعلي لم يؤد إلى انخفاض المستوردات و لم يعمل على تنشيط الإنتاج المحلي الذي سيحل بدل المستوردات و يرجع ذلك إلى أن ارتفاع هذه النسب عمل على طمأنة المنتج و أفقده الشعور بالمنافسة بحيـــث أدى ذلك إلى انخفاض نوعية و تنافسية المنتج الأردني فاتجه المستهلك نحو الإنتاج المستورد، و بناءا عليه يوصـــي باتباع سياسة التحرير و الانفتاح و التخفيض الجمركي.

قام بني أحمد (١٩٩٧) بدراسة العوامل التي تؤثر على تجارة الأردن الخارجية باستخدام نموذج جاذبية حيث عرف حجم صادرات الأردن للدول الشريكة تجاريا كمتغير مستقل يعتمد على كل من حجم النـــاتج المحلي لكل دولة شريكة تجاريا و عدد سكانها و المسافة بينها و بين الأردن و سعر صرف الدينار مقابل عملـــة دولة التصدير و متغيرات أخرى، و بعد تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) جاء معامل الناتج المحلي للدولة الشريكة تجاريا موجبا، و هذا يعني أن مستوردات الأردن تزيد بزيادة حجـــم الناتج المحلي للشريك التجاري، و يفسر الباحث ذلك إلى اتجاه مستوردات الأردن للارتفـــاع مـــن الـــدول الصناعية و التي يستورد الأردن منها معظم الآلات و المعدات و الأدوات الكهربائية، و هذا يعود حســـب رأي الباحث إلى ضعف و ضيق القاعدة التصديرية في الأردن.

فيما تناول الرفاعي (١٩٩٨) مساهمة التجارة الخارجية في الدخل القومي، ففـــي ســـبيل دراســـة (استراتيجية النمو المعتمد على الصادرات) (Export Led Growth) فقد أشـــار الرفـــاعي إلى عـــدم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وضوح العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي، و بناءا على فكرة أن العلاقة الإيجابية بين النمو في الصادرات و النمو في الناتج تسبقها و تسببها عملية تغيير في هيكل الإنتاج فقد قام الباحث بإضافة ما أسماه متغيرات هيكلية تقيس أثر إعادة توزيع الموارد الاقتصادية على كل من نمو الصادرات و النمو في الناتج.

و لتأكيد عدم وضوح العلاقة بين النمو في الناتج والنمو في الصادرات في حالة الأردن فقد قام الباحث بتقدير معادلة دالة إنتاج بعد إجراء تعديلات عليها بحيث كتبت بدلالة النمو في متغيرات كل من نمو الناتج و نسبة الاستثمار إلى الناتج و النمو في العمالة و النمو في الصادرات(كمتغير سياسة)، حيث لم تكن النتائج ذات دلالة إحصائية للعلاقة بين النمو في الناتج و النمو في الصادرات، فقام بإعادة تقدير المعادلة لقياس أثر التغير الهيكلي لصالح الإنتاج الصناعي على نمو الصادرات و النمو في الناتج من خلال المعادلات التالية: -

$$GRG= a_1 +a_2IDG+a_3GL+a_4(GIP*IP/Y)+U$$

$$GRX=b_1 +b_2\ IDG+b_3\ (GIP*IP/Y)+b_4\ (GIL*IL/L)+V$$

بحيث GRG النمو في الناتج، IDG نسبة الاستثمار إلى الناتج،GIP معدل النمو في الإنتاج الصناعي، IP الناتج الصناعي بالأسعار الحقيقية، Y الناتج المحلي الإجمالي، GRX معدل النمو في الصادرات، GIL معدل النمو في العمالة الصناعية، L العمالة الكلية، و تشير النسبة (GIP*IP/Y) إلى مؤشر التغير الهيكلي في قطاع الصناعة، كما تشير النسبة (GIL*IL/L) إلى مؤشر التغير الهيكلي في العمالة الصناعية، و قد قام بإعادة تقدير المعادلتين السابقتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (O LS)، فكانت النتائج المتعلقة بالنمو الاقتصادي موجبة من حيث ارتباط النمو بهيكل مشاركة القطاع الصناعي لكن قيمتها كانت منخفضة إذ لن تتجاوز (٠,٠٠٧) و كذلك الأمر بالنسبة للنمو في الصادرات و كانت قيمة المعامل (٠,٠٢٢)، فيما لم يتمتع متغير العمالة بدلالة إحصائية.

النتيجة المهمة و التي وصل إليها الباحث أن النمو في الصادرات لم يكن سببا رئيسيا للنمو الاقتصادي، و إنما يرجع إلى التغير الهيكلي في الاقتصاد باتجاه الإنتاج الصناعي، و عليه يوصي الباحث بضرورة تلازم سياسة تشجيع الصادرات بسياسة إصلاح لهيكل الإنتاج ضمن برنامج تنموي متكامل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

فيما تناول **الخصاونة (٢٠٠٢)** العلاقة بين النمو في الناتج و التجارة الخارجية من خلال نموذج النمو المقيد بميزان المدفوعات مستخدما نموذج (ثيرلول)، وقد قام الباحث بتقدير نموذج (هارود) حيث أظهرت نتائج النموذج أن معدلات نمو الصادرات لها دور في حفز الاقتصاد، فقد بلغ النمو حسب هذا النموذج ٢٢,١١%، فيما أظهرت نتائج نموذج(ثيرلول) أن معدلات النمو المقيدة بميزان المدفوعات في السنوات ١٩٨٩و١٩٨٤و١٩٨٨و١٩٨١و١٩٩٠كانت أعلى معدلات نمو و يعود ذلك حسب النموذج إلى ارتفاع معدلات نمو الصادرات.

ملاحظات عامة: -

تظهر الدراسات السابقة نتائج مختلطة كنتيجة طبيعية للاختلاف في الإطار النظري و الإحصائي، واختلاف الفترة الزمنية، وعليه لا نستطيع تعميم نتيجة تتعلق بصورة العلاقة بين نمو الصادرات بما يمثله من دعوة للانفتاح و التحرير و النمو في الناتج، مما يلزم من يبحث في هذا الموضوع تناول جميع العوامل المؤثرة على النمو من سياسات كلية إلى سياسات سعر الصرف إلى السياسة التجارية في سبيل إيجاد تعميم صالح للتطبيق و التبني في الأردن.

٢-٨:الباب السابع:مقاييس الانفتاح:-

مصطلح الانفتاح يعني مدى استجابة الدولة للتدفقات التجارية (سلع أو خدمات أو رؤوس أموال) عبر الحدود، كما يمكن تعريف الانفتاح بأنه أية سياسة اقتصادية تؤدي إلى تقليل الانحياز ضد الصادرات(Anti Export Bias)، و هذا يعني أن تعريف تحرير التجارة لا يتطلب أن تكون نسبة التعرفة الجمركية على المستوردات تساوي صفرا، و لا حتى يتطلب حتى أن تكون منخفضة على جميع المستوردات. (الطاهر،١٩٩٣) (الرفاعي،١٩٩٨) ، بشكل عام يظهر مفهوم (الانفتاح) في معظم دراسات الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا على أنه مفهوم يدل على ظاهرة سلبية ويعبر عن تبعية الاقتصاد الوطني للاقتصاديات الخارجية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ليس من السهل اختيار مؤشر (معيار) لحسن السياسة التجارية أو الانفتاح نظرا لاختلاف المعايير المستخدمة من قبل الباحثين و طريقتهم في توصيف السياسة التجارية للدولة قيد الدراسة ، فمقاييس كثيرة تم استخدامها في العديد من الدراسات بعضها توصل لعلاقة بين النمو والانفتاح والبعض الآخر لم يجد أثرا، فضلا عن اختلاف النتائج التي تتوصل إليها هذه المقاييس فبعض الدراسات على سبيل المثال صنفت الاقتصاد الأردني أنه اقتصاد مغلق(PROUDMAN, 1997) في حين صنفت معظم الدراسات الأخرى الاقتصاد الأردني بأنه اقتصاد مفتوح.

مقاييس الانفتاح يمكن تقسيمها حسب براودمن (PROUDMAN, 1997) إلى مقاييس انكشاف بأثر رجعي (EX POST MEASURES) مثل نسبة التجارة(الصادرات +المستوردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي أو نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي أو نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، و هناك مقاييس أخرى لم يشر إليها براودمن أشار إليها (حماد، ١٩٨٦) في دراسة (مكرم، ١٩٧٩) تقع ضمن التصنيف السابق مثل قيمة سلعة التصدير الرئيسية إلى مجموع الصادرات و الصادرات لأهم شريكين إلى مجموع الصادرات، و المستوردات من أهم شريكين إلى مجموع المستوردات، و مستوردات السلع الرأسمالية التكنولوجية إلى مجموع المستوردات. و هذا النوع من المقاييس يعتمد على التدفقات التجارية هو من أبسط المقاييس فضلا عن أن معظم هذه المقاييس يرتبط بعلاقة إيجابية بالنمو (Harrison, 1996) و يشار إلى أن هذه المقاييس تقريب غير دقيق للسياسة التجارية للدولة. و بالعموم فإن هذه المقاييس ليست مؤشرا جيدا لانفتاح السياسة التجارية حيث أن قيم الصادرات و المستوردات تتحدد بعوامل مختلفة مثل حجم الدولة و الجغرافية و الموقع، و لهذا فإن المقاييس السابقة الذكر لا تصلح لأغراض المقارنة بين الدول، لكنها تعبر عن اتجاه السياسة التجارية للدولة.

النوع الثاني من مقاييس الانفتاح يمكن تقييمها من خلال طريق يعتمد على الناتج(Outcome-based approach) هذه الطريقة تقوم على تقييم انحراف الناتج الحقيقي عن الناتج المتوقع في حالة عدم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وجود قيود على التجارة.و هناك مقياسان يعتمدان هذه الطريقة الأول هو مقياس التدفق التجاري يتم تقديره و قياس مقدار الانحراف بين القيم المتوقعة و القيم الحقيقية، أما في النوع الثاني فيقاس مقدار انحراف الأسعار من خلال قياس الفروق في مقدار القوة الشرائية للنقود.

النوع الثالث و الأخير من مقاييس الانكشاف هو نوع يعتمد على التكرار (INCIDENCE BASED APPROACH) و الذي يهدف إلى قياس درجة الانفتاح من خلال المشاهدات المباشرة المعتمدة.على مقاييس القيود التجارية حيث يشتمل المقياس على معدل الجمارك و Blak-market exchange rate premium و القيود على حركة رأس المال.

بناءا على ما سبق فقد تعددت المقاييس التي حاول الباحثون استحداثها في سبيل إيجاد معيار أو مقياس دقيق يكافئ السياسة التجارية للدولة قيد الدراسة، أو معيار صالح لأغراض المقارنة بين الدول، غير أن معظم هذه المحاولات لم يحالفها الحظ في إيجاد معيار شامل و كافي، ولذلك لجأت العديد من الدراسات إلى استخدام مجموعة متعددة من المعايير في سبيل إثبات وجود علاقة بين الانفتاح والنمو.

هذا الاختلاف في نوع و شكل المقياس الذي يتم استخدامه رافقه اختلاف في تعريف معنى الانفتاح ،فالحرية قد تكون بالنسبة للبعض تعبر عن الانفتاح التجاري في حين أن الحرية ترتبط عند بعض الباحثين بكافة جوانب الاقتصاد و أحدها السياسة التجارية و عليه فقد استخدم بعض الباحثين مقاييس تعبر عن حرية الاقتصاد ككل في حين اقتصر آخرون على انفتاح السياسة التجارية، ولعل هذا ما يفسر سبب الاختلاف في النتائج بين هذه الأبحاث.

أشار بريشيت (Pritchett, 1994) إلى أن الانفتاح يمثل مجموعة السياسات التي تكون عندها مستويات التجارة و الأسعار قريبة لتلك تحت فرضية حرية التجارة.

وهنا لا بد من التفريق بين لفظين فالحرية ليست مرادفة للانفتاح فالدولة قد تكون منفتحة في حين تلعب الحكومة دورا بارزا في مسيرة الاقتصاد وعلى هذا يمكن التفريق بين مفهومين آخرين هما الانفتاح والحرية والانفتاح والتدخل، ففي حين يمثل الأول حالة عدم وجود تحيز للصادرات ضد المستوردات وفي نفس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الوقت فإن للحكومة الحق في وضع سياسات تعمل على رفع أسعار المستوردات في الوقت الذي تقوم فيه الصادرات بمعادلة هذا الأثر – ربما من خلال تخفيض الجمارك على السلع الوسيطية المستخدمة في الصناعة مثلا – لتحقق حالة من عدم التمييز بين الصادرات والمستوردات أو بمعنى آخر أن قوى السوق هي التي تعادل هذا الأثر. والثاني وهو المنفتح بوجود تدخل، حيث ينطبق على الدول التي ليس عندها تحيز للصادرات، في حين أن الحكومة تلعب دورا بارزا في تحديد الأسعار ضمن أنشطة الاستيراد والتصدير ولعل نموذج كوريا الجنوبية وتايوان هو النموذج الأبرز في هذا المقام.

وللاختلاف السابق في توصيف شكل الاقتصاد فإنه من الصعب بمكان بناء مقياس لغايات المقارنة بين البلدان فضلا عن بناء مقياس خاص بالدولة (Pritchett, 1994)

يشير ليمر (Leamer, 1987) أن معدلات الضرائب الجمركية استخدمت بشكل كبير وواسع للتعبير عن درجة العوائق التجارية، غير أن زيادة الأهمية النسبية للعوائق (القيود) غير الجمركية جعل من هذه المعدلات محل شك من حيث قدرتها على تمثيل هذه العوائق، وبناءا عليه فإن استخدام هذه المعايير يتطلب التأكد من ثبات القيود غير الجمركية لضمان السيطرة على تغيرها في النموذج الذي يتم بناءه.

و في إطار آخر يشير بعض الباحثين إلى أن حوالي ٥٠% من التغيرات في السياسة التجارية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات السياسة غير التجارية مثل الموقع والديموغرافية (تركيب السكان).

ويشير ليمر (Leamer, 1987) في معرض حديثه عن بعض معايير الانفتاح (المستوردات الى الإستهلاك) في اليابان إلى أن انخفاض هذه النسبة لا يعود في الأساس إلى حماية انغلاقية مرتفعة بقدر ما هي عملية توجيه للموارد باتجاه التصنيع إذا فإن استخدام النسب دون أخذ خصائص الدولة البشرية والجغرافية ووفرة الموارد ودرجة التطور الصناعي والتقني سيفرز مقاييس مضللة تنتج نتائج مضللة.

ويرى البعض أن نسبة التجارة إلى الناتج هي تقدير أقل (Underestimate) من القيمة الحقيقية (Batiz, 1999) لأن العديد من السلع لا تخترق الحدود بهدف التصدير أو الإستيراد، ولذلك فعند قياس الانفتاح لا بد من الاهتمام بالأهمية النسبية للسلع القابلة للاتجار (ليس فقط التي يتم تصديرها واستيرادها)،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

فالولايات المتحدة لها نسبة صادرات (مستوردات) إلى الناتج منخفضة لكن مع هذا لا يمكن القول بأن الاقتصاد الأمريكي مغلق.

إذا ولبناء معيار انفتاح كفؤ لا بد من تحديد كل من الأهمية النسبية للسلع القابلة للاتجار وتلك غير القابلة (مثل البناء) أو أي سلعة أخرى لا يتم الاتجار بها لأسباب تتعلق بطبيعتها أو تكلفة النقل أو الضرائب الجمركية المرتفعة.

ونقطة أخرى يشير إليها الباحث أن الانفتاح ليس هو فقط البيع والشراء من خلال الصادرات والمستوردات ولكنه كذلك مدى قدرة الإفراد والهيئات على الانتقال و الإنتاج خارج حدود بلدانهم القومية.

أشار هيرست و طوميسون (هيرست و طومبسون،٢٠٠١) إلى ثلاث نقاط غاية في الأهمية في كتابهما المشهور (ما العولمة) (Globalization in Question)، الأولى: أن مقارنات الأسعار الثابتة مضللة، كنتيجة لارتفاع أسعار الصادرات بوتيرة أبطأ من ارتفاع أسعار المنتجات ككل، و هذا يعود إلى أن الإنتاجية في قطاع التصدير هي أكبر من الإنتاجية في عموم الاقتصاد، و عليه فإن حسابات السعر الثابت ستؤدي بالضرورة إلى تضخيم نسبة الانفتاح، أما الأسعار الجارية فإنها تصحح التباين بين نمو أسعار الصادرات والمستوى العام للأسعار، وعليه فإن التركيز على الأسعار الجارية أفضل من التركيز على سواها.

الأمر الثاني: أن هذه النسب تبالغ في درجة الانفتاح نظرا لأنها تدرج المحتوى المستورد من الصادرات (أو المحتوى المصدر من المستوردات)، و يرى الباحثان أن هذه النسب تغالي (وبالتحديد نسبة التجارة إلى الناتج) في مدى انفتاح الاقتصاديات المعنية، نظرا لأن الصادرات والمستوردات تقاس بلغة البيوع، في حين أن إجمالي الناتج المحلي مفهوم يعتمد على القيمة المضافة، ولما كانت البيوع تبلغ تقريبا ضعف إجمالي الناتج المحلي، فلا بد إذن من اختزال هذه النسب إلى النصف.

والأمر الثالث: أن إجمالي الناتج المحلي يتألف من مكونات عدة، وهذه المكونات تتغير، فجزء من الناتج المحلي قد تحول من إنتاج البضائع السلعية إلى إنتاج الخدمات، و كما هو معلوم فإن تجارة الخدمات لا تجري عالميا بالكثافة المميزة للمنتجات السلعية، فيصبح من الأنسب التعبير عن هذه التجارة السلعية بلغة إنتاج

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

السلع القابلة للمبادلة التجارية فقط، وخير سبيل للقياس هو أن يقاس ذلك كقيمة مضافة في القطاع السلعي للاقتصاد.

مقاييس أخرى للانفتاح تتناول انفتاح الأسواق المالية، غير أن القياس الفعلي لدرجة الانفتاح والتكامل في الأسواق المالية صعب من الناحية النظرية والتجريبية، لأن التحليل الاقتصادي يفترض "كفاءة سوق المال العالمي"، غير أن الحديث عن مقياس نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى التكوين الرأسمالي الصافي الثابت (FDI:Id) قد يكون مضللا من عدة نواحي، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست مقياسا كاملا للأصول المملوكة في الشركات الفرعية، فجزء من هذه الاستثمارات يقيس ما يجري في حقل الديون من كشوفات ميزانيات الشركات، فضلا عن أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتألف من التغيرات في الأسهم والقروض والإيرادات التي تحتفظ بها الشركات التابعة التي تعمل في الخارج، و بالرغم أن التقارير عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بعض البلدان لا تدرج هذه الإيرادات التي تحتفظ بها الشركات، علما بأن هذه الإيرادات عنصر مهم في مقدار النشاط الجاري في الخارج (ولهذا المعنى فإن طريقة حساب الاستثمار الأجنبي المباشر قد تقلل من تقدير مدى هذا النشاط في بعض البلدان) ، ومن جهة أخرى فإن مقياس الاستثمار الأجنبي المباشر يميل، على الأرجح، إلى المغالاة في تقدير هذا النشاط، فالأمر لا يقتصر هنا على تلاعب الشركات بديونها لأغراض ضريبية وليس لهذا الأمر بالضرورة أي علاقة بقدرة الشركات على أن تنتج من أصولها – بل إن هناك شكلا أساسيا من أشكال إدارة ديون الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتحديد شراء أسهم وسندات الشركة، لا يرتبط بصلة مباشرة بتغير القدرة الإنتاجية للأصول المقتناة على هذا النحو. لذلك فلا بد عند حصول الشركات الأجنبية على أصول الشركة فإن الإنتاجية لن تزداد إلى في ظل تغيير جذري في هيكل أصول الشركة المشتراة. وبناءا على ما سبق ستظهر عملية شراء هذه الأصول وكأنها تدفق في الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى هذا فلا يمكن البناء كليا على هذه التدفقات في ظل عدم توفر معلومات تفصيلية حولها.(هيرست و طومبسون،٢٠٠١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ولعله من الأهمية بمكان أن نتناول مقاييس أخرى بالبحث والنقد ولعلنا نرجع إلى المقياس المشـــهور والمستخدم في دراستنا وهو مقياس الانفتاح السعري الخاص بدولار (Dollar, 1992) ولعلنا في إطار حديثا في فصل المنهجية قد تطرقنا إلى هذا المقياس، لكن لا بد من إيراد بعض الانتقادات وبخاصة تلك التي أوردهـــا رودريبك و رودريغز (Rodragez &Rodrik, 1999) لكن قبل الحديث عن هذه الانتقادات لا بد مـن الحديث قليلا عن هذه المقاييس.

قدم دولار مقياسين الأول هو "مقياس تحيز (انحراف) سعر الصرف الحقيقـــي (Index of real exchange distortions) والثاني "مقياس التغير في ســـعر الصـــرف الحقيقـــي (Index of Real exchange variability) هذان المقياسان يرتبطان بالانفتاح "الاتجاه نحو الخارج" من خلال فـــهم دولار للانفتاح على أنه مركب من عنصرين الأول: إرتفاع درجة الحماية و بالذات لعناصر الانتاج التي تدخـــل في العملية التصنيعية، والثاني: أن هناك تغير (Variability) (تذبذب) بسيط في سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي فالحوافز للتصدير تكون منتظمة عبر الزمن.

قام دولار باستخدام مقياس أسعار المستهلكين لمجموعة من الدول وجعل سعر المستهلك في الولايات المتحـــدة السعر الذي يتم المقارنة به، و عبر عنه بالعلاقة:

$$RPL = 100 \times \frac{eiPi}{P_{us}}$$

بحيث P_i ، P_{us} هو مقياس أسعار المستهلكين في البلد قيد الدراسة والولايات المتحدة على التـــوالي، و e هو معدل سعر الصرف الاسمي للدولة قيد الدراسة مقابل الدولار الأمريكي (وحدات العملة المحلية مقابل كـــل دولار واحد)، ويفترض أن استخدام المقياس السابق يعتمد على فرضية عدم وجود سلع غير قابلـــة للاتجـــار تدخل في مقياس أسعار المستهلكين.

ولمعادلة أثر وجود السلع غير القابلة للاتجار قام دولار باحتساب قيمة RPL المقدرة، من خـــلال تقدير نموذج انحدار RPL على مستوى الناتج ، و مربع مستوى الناتج ، و مجموعة المتغيرات(Dummy)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

لكل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا، و إذا افترضنا أن القيمة المقدر للقياس هي(RPL^) فيكون مقيـاس دولار لانحراف أو تحيز السعر هو حاصل قسمة القيمة المقدرة على القيمة الفعلية، و مقياس التغير هو ببساطة معـامل التحديد (Coefficient of variation) مع الانتباه إلى احتساب كل من المعيارين كمعدل على طـــول الفترة.

وقد قام على هذا الأساس بتقسيم الدول قيم الدراسة إلى أربعة أرباع حسب درجة الانفتاح ، كانت الأردن في الربع الأول مصنفة ضمن البلدان الأكثر انفتاحا.

فيما يشرع رود ريغز و رودريك (Rodriguez & Rodrik, 1999) بالمقابل بتوجيه مجموعـة من الانتقادات لهذا المقياس حيث يفترضان وبصورة نظرية بحتة لأغراض التحليل عدم وجود سلع غير قابلـــة للاتجار في مقياس أسعار المستهلكين بحيث يعطى مقياس دولار السابق على النحو $P^T / (e\ Pu^T s)$ حيـــث يشير الحرف (T) إلى السلع القابلة للاتجار، وبفرض ثبات أسعار السلع القابلة للاتجار في الولايات المتحـــدة (بمعنى آخر تحييد أثر التضخم) و بافتراض حرية التجارة في الولايات المتحدة، يقع التساؤل في هذا المقام هـــل ترتبط القيود على التجارة مع مستويات مرتفعة للمقياس $P^T / (e\ Pu^T s)$ ومن الواضح أن جـــواب هـــذا التساؤل يعتمد على أثر هذه القيود على قيمة P^T وكذلك قيمة (e).

ولتوضيح الفكرة بشكل أكبر قام "رودريغز" و "رودريك" بتوضيح الامور التالية:

١- P^T هو سعر كلي مشتق من الأسعار المحلية للسلع التي تصنف إلى مستوردات وسلع محلية قابلة للتصديـــر وعليه يمكن كتابة P^T على النحو:

$$P^T = \pi \left(P_i^m, P_i^x \right)$$

بحيث P^x و P^m هي اسعار السلع المحلية القابلة للتصدير والسلع المستوردة على التوالي وبما أن هـــذه الأسعار محسوبة لسلة من السلع والخدمات، يمكن بناءا على ذلك تعميم الشكل الرياضي السابق على ســـعر الولايات المتحدة.

$$P_{Us}^T = \pi \left(P_{us}^m, P_{us}^x \right)$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢- بافتراض أن كل من t_e^x , t_e^m هي الزيادة الثابتة الناتجة عن القيود على كل من المستوردات والصـــادرات على التوالي فهذا يعني:

$$P_i^x = ei\, p_{us}^m \left(1 + t_i^m\right)$$

$$P_i^x = ei\, p_{us}^m \,/ (1 + t_i^{'x})$$

عندها يمكن التعبير عن السعر المحلي للسلع القابلة للإتجار بالنسبة لأسعار الولايات المتحدة (التي تتقيد) على النحو الآتي :

$$\frac{P_i^T}{ei\, P_{us}^T} = \frac{\pi P_{us}^m (1 + t_i{}^m J, P_{us}^x/(1+t_i^x)}{\pi\left(P_{us}^m, P_{us}^x\right)}$$

$$= \frac{(1+t_i^m)\,\pi\left(P_{us}^m, \dfrac{Pus}{(1+t^w)(1+t^m)}\right)}{\pi\left(P_{us}^m, P_{us}^x\right)}$$

مع ملاحظة إسقاط (e) من التعبير الرياضي السابق تحت فرضية السعر الموحد.

بناءاً على ما سبق فإننا أما حالتين:

الأولى: $(t^m > o,\ t^x = o)$ بمعنى وجود قيود على المستوردات وعدم وجود قيود لصالح الصادرات عندها:

$$P_L^T > ep_{Us}^T$$

وهي الحالة التي وصل اليها دولار

الثانية:($t^m = 0,\ t^x > o$) أن البلد قيد الدراسة لا يفرض قيود على المســـتوردات ولكـــن قيـــود لصـــالح الصادرات. عندها:

$$P_i^T < ei\, P_{us}^T$$

فتظهر الدولة وكأنها متفتحة للخارج وهي في الحقيقة ليست كذلك.

الاستنتاج العملي من التحليل السابق يفيد بأن اقتصاديات تجمع بين القيود علـــى المســـتوردات والضرائـــب التصديرية سوف يحكم عليها عبر المقياس السابق أنها أقل انغلاقا من أخرى تعتمد فقط علـــى القيـــود علـــى المستوردات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وعليه فإن هذا المقياس حساس جدا لشكل القيود على التجارة وعليه يمكن تلخيص ما سبق بـــالقول أن استخدام مقياس دولار يخضع لجملة من الشروط وهي:-

١. عدم وجود ضرائب صادرات أو إعانات (Subsidies)

٢. افتراض السعر الواحد

٣. عدم وجود فوارق سعرية بين البلدان.

ولعل هذه الانتقادات للمقاييس سابقة الذكر لا تقتصر على التشكيك في قدرتها على تمثيل السياســة التجارية و حسب و إنما كذلك النتائج المتعلقة بها فيما يخص بفرضية زيادة سرعة النمو مع زيادة درجة انفتاح الدولة المعنية.

٣-٩:الباب الثامن:نماذج الأردن الكلية: -

إن أول نموذج قياسي كلي للاقتصاد الأردني كان في سنة (١٩٧٠) من قبل ميشيل مارتو و لم يكـــن من قبل دار الهندسة في ١٩٨٠/١٩٨٠ كما تورد بعض الدراسات، وقد قام العديد مـــن البـــاحثين أمثـــال حداد(Hadad,1979) و القرعان (Quran,1988) وآخرون قاموا بوضع نماذج كلية للاقتصـــاد الأردني، وقد تعددت أهداف وأغراض بناء هذه النماذج حسب المتغيرات المراد دراسة أثرها.

ما تجدر الإشارة إليه هو عدم وجود نموذج من هذه النماذج يعبر عن حقيقة الاقتصاد بكافة جوانبـــها إنما هي تقريبات تحاول تحسين فهمنا حول علاقة المتغيرات الاقتصادية ببعضها البعـــض مـــارتو (Marto, 1970) .

و يقدم هذا الجزء من الدراسة تلخيصا للنماذج التي تم بناءها للاقتصاد الأردني مع تركيز خاص على نموذج كل من الوزني (١٩٩٥) ، نظرا لشمولية النموذج لكافة القطاعات و عدم اختصاصـــه بقطـــاع دون الآخر، فضلا عن حسن بناء النموذج و حداثته على مستوى الدراسات الأكاديمية، و نموذج مشعل (مشـــعل ، ٢٠٠١) نظرا لبحثه في فاعلية السياسة المالية والنقدية.

ويبين الجدول التالي النماذج التي تم بناءها للاقتصاد الأردني من أو نموذج لميشيل مارتو ولغاية الآن:-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول(٢-١):نماذج الأردن الكلية.

السنة	المؤلف	عدد المتغيرات	المتغيرات السلوكية	المتغيرات التوزيعية	المتغيرات الاسمية والقدرية	المتغيرات الخارجية المفسرة	القوة التنبؤية	النوع /المصدر
١٩٧٠	مارتو	٩	٣	٦	٧	١٢	١	
١٩٧٩	حداد	١٨	١١	٧	١٢	٨	١	
١٩٧٩	Sabater	١٨	١٦	٢	-	٩	١	UNCTAD
١٩٨٤	Fair	٢٧	١١	٩	٧	٢٥	¼	
١٩٨٥	ميخائيل	١٥	٩	٦	-	١٢	١	
١٩٨٦	Zwiener	١١٩	٤٢	٧٧	٩	٣٠	١	
١٩٨٨	القرعان	٤٦	١٦	٣٠	٤	٢٤	١	
١٩٨٩	حمدان	١٠	٦	٤	-	١٦	١	
١٩٨٩	المفلح	١٥	١١	٤	٣	١١	١	
١٩٩١	ميخائيل	٣١	٢٥	٦	-	١٢	١	تحديث لـ ٨٥
١٩٩٤	Fair	٣٤	١٥	١٩	٨	٢٤	١/٤	تحديث٨ ٤

المصدر: -الشبكة العنكبوتية:-

www.unibw-hamburg.de/wweb/math/uebe/zuhause.html

٣-٩-١: نموذج الوزني (١٩٩٥):-

يتكون هيكل النموذج الذي قدمه الوزني من خمس مجالات وقاعدة لإغلاق النموذج حيث مثل المجال الأول الإنتاج ويشير في هذا المجال إلى صعوبة بناء دالة إنتاج إجمالية للأردن نظرا لمشكلة عدم توفر بيانات رسمية معتمدة لرأس المال الثابت، وقد استخدم الباحث طريقة وضعها كل من دادخة وزهدي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

(Badkhah & Zohedi, 1996) من خلال تقرير دالة ليونتيف. وقد أضاف إلى تقرير دالة الإنتاج متغير صوري (Dummy Variable) يمثل بعض الاضطرابات السياسة داخلية كانت أو خارجية.

أما فيما يتعلق بمجال الانفاق فقد اشتمل على دالة الاستهلاك الخاص ودالة الاستهلاك العام و دالة الاستثمار الإجمالي، وقد جاءت دالة الاستهلاك الخاص معبرا عنها بمتغيرات الدخل المتاح والثروة الذي يعبر عنه من خلال الودائع البنكية السائلة ويفسر ذلك بأن جل التدفقات النقدية الخاصة من الخارج جاءت على شكل تحويلات احتفظ بالجزء غير المستخدم منها على شكل حسابات وودائع لأجل في البنوك التجارية، والمتغير الأخير هو متغير الزمن.

فيما جاءت دالة الاستهلاك العام معبرا عنها تقليديا بإجمالي الإيرادات الحكومية من مصدريها الداخلي والخارجي وعملا بما أسماه الباحث تأصيل العادات فإن هذه الدالة تعتمد على الإستهلاك في الفترة السابقة (Lagged Government Consumption) .

فيما كانت دالة الاستثمار معبرا عنها بالدخل المتاح كونه المحدد الرئيسي للسيولة المتاحة والموجهة لسلوك القطاع العائلي نحو الاستثمار، وقد وضع مستوى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والعام بدلا من تكلفة الحصول عليه (سعر الفائدة) لأن سعر الفائدة محدود إداريا، فضلا عن أن سياسة السقوف الائتمانية ظلت باستمرار أحد أهم أدوات السياسة النقدية في البلاد بما يوحي بتأثر مستوى الاستثمار بشكل مستمر بذلك المتغير ويجعله محددا رئيسيا للدالة كما استخدم مستوى صافي الموجودات (الأصول) بالعملات الأجنبية لدى القطاع المصرفي لتحديد السقوف الائتمانية.

المجال الثالث وهو مجال الإنفاق اشتمل على دالة النفقات الحكومية الذي عبر عنه بالانفاق الحكومي الجاري وجاءت الدالة معرفة على الفترة السابقة لمتغير الإنفاق الحكومي الخارجي، فيما كانت دالة الإيرادات الحكومية معبرا عنها بمتغيرات الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة والإيرادات الخارجية.

أما في مجال التجارة الخارجية فقد وضع الوزني أكثر من شكل لدوال الصادرات حيث كون دالة لكل من صادرات المواد الخام معبرا عنها بالناتج المحلي الإجمالي الخارجي والصادرات لفترة إبطاء واحدة ، كما

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وضع دالة لصادرات المواد المصنعة معبرا عنها بالناتج المحلي الإجمالي الخارجي للسعودية والكويت والرقم القياسي لأسعار وحدة صادرات المواد المصنعة والأسعار العالمية لوحدة الصادرات وسعر صرف الدينار (دينار لكل دولار)،فيما كانت دالة المواد الغذائية معبر عنها بدخل دول الخليج وصادرات المواد الخام لفترة إبطاء واحدة.

وقد قام الباحث بتقسيم دوال الصادرات إلى دوال الطلب على المستوردات الاستهلاكية ومستوردات السلع الرأسمالية ومستوردات السلع الأولية أو الوسيطية حيث عبر عن دالة الطلب على المستوردات الاستهلاكية بما أسماه الطاقة الاستيرادية والرقم القياسي لوحدة المستوردات الاستهلاكية والمستوى العام للأسعار، أما دالة الطلب على مستوردات السلع الرأسمالية فعرفها بدلالة حجم الاستثمار الإجمالي بالإضافة للطاقة الاستيرادية، و قد وضع دالة للطلب على مستوردات المحروقات معبرا عنها بدلالة الطاقة الاستيرادية والناتج المحلي لأن الناتج المحلي محدد محوري لمستوى النشاط الاقتصادي .

أما فيما يتعلق بالمجال الخامس وهو التضخم فإن دالة التضخم عرفت باستخدام متغيرات سعر وحدة المستوردات للتعبير عن أثر التجارة الخارجية على مستوى التضخم، وعلى متغير السيولة المحلية بمعناها الموسع وعلى متغير التضخم في الفترة السابقة.

أما فيما يتعلق بالنموذج الذي قدمته زكية مشعل (٢٠٠١) فإنه نموذج بسيط يحاكي النماذج الكنزية التعليمية البسيطة، لم يراعى أثناء تقديره الاهتمام بالتأكد من وجود علاقة آنية بين المتغيرات من عدمها وتم تقدير المعادلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاقتصادية (OLS) كل معادلة على حدا وجاءت النتائج غير متطابقة في دالة الاستثمار للأردن مع النظرية حيث جاءت قيمة معامل سعر الفائدة موجبة فلجأت إلى إلغاء المتغير سعر الفائدة، و حيث أن هذا المتغير يربط القطاع الحقيقي بالقطاع النقدي فقد قامت بإلغاء القطاع النقدي من التحليل بالنسبة للأردن،و عليه فإنه من غير المكن الاعتماد على نتائج دراسة مشعل نظرا لتبسيط النموذج و عدم و جود القطاع النقدي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الثالث

برنامج التصحيح الاقتصادي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثالث

برنامج التصحيح الاقتصادي

٣-١:مقدمة :-

تناول العديد من الدراسات العوامل التي تؤثر على النمو، منها ما تناول أثر السياسة المالية، و منها ما تناول أثر التحرير التجاري، و منها ما تناول أثر السياسة النقدية، غير أن دراسة لم تتناول اثر السياسات الثلاثة معاً، و هذا ما سنحاول عمله في هذا الفصل الذي يعنى بالحديث عن سياسة التصحيح الاقتصادي بجوانبها المالية و النقدية و التجارية معاً.

يرجع تاريخ تعاون الأردن مع صندوق النقد والبنك الدوليين إلى عام ١٩٨٩م حيث بدأ العمل ببرنامج التصحيح والتكيف الأول الذي يشمل الفترة ما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٣م، إلا أن حرب الخليج الثانية لم تسمح لهذا البرنامج بالاستمرار حيث توقف العمل به في العام ١٩٩٠م ، و تم الاتفاق على برنامج تصحيح آخر يشمل الأعوام ما بين ١٩٩٢ والعام ١٩٩٨م وقد تم تعديل هذا البرنامج مرتين آخرهما عام ١٩٩٥م ، حيث تم بلورته في ما يسمى ببرنامج التصحيح الموسع للسنوات (١٩٩٦-١٩٩٨)، كما قام الأردن بتبني برنامج آخر شمل الفترة ما بين (١٩٩٩-٢٠٠١)، ولعل أبرز أهداف برامج التصحيح هذه هو توفير الأرضية اللازمة لكي يستأنف الاقتصاد الأردني مسيرة النمو المستدام (sustainable growth)، والقضاء على مظاهر عدم الاستقرار التي قد تعترض هذه المسيرة . (النابلسي ، ٢٠٠٠) (الشرع و الوزني،١٩٩٩)

و سيتناول هذا الفصل الأبواب التالية: -

(٣-٢):الباب الأول:مكونات برامج التصحيح الاقتصادي.

(٣-٣):الباب الثاني:مراحل الاقتصاد الأردني.

(٣-٤):الباب الثالث:التصحيح و السياستين المالية والنقدية.

(٣-٥):الباب الرابع:ارتباط مسار التصحيح الاقتصادي بمسار التحرير و الانفتاح.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

(٣-٦):الباب الخامس:الآثار الاجتماعية لتصحيح الاقتصادي.

(٣-٧):الباب السادس:تقييم برامج التصحيح الاقتصادي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٣-٣:الباب الأول: مكونات برامج التصحيح الاقتصادي: -

تلجأ البلدان إلى خطط التصحيح الاقتصادي لتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية التي لم تتحقق كنتيجة لاتباع سياسة قد توصف بالخاطئة و توصل البلد إلى مرحلة يصبح فيها غير قادر على تحمل الظروف الاقتصادية السيئة، و بالتالي اللجوء لمساعدة صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في سبيل احتواء الأوضاع المتدهورة للاقتصاد.

و بطبيعة الحال فإن صندوق النقد و البنك الدوليين يحجمان عن تقديم أي نوع من أنواع المساعدة حتى يخضع اقتصاد الدولة المعنية لبرامج تستهدف تصحيح الخلل في الاقتصاد و تحقيق الاستقرار المطلوب للنمو الدائم.

وتسعى سياسات التصحيح الاقتصادي إلى تحقيق حالة من الاستقرار الاقتصادي في المدى الطويل، والعمل على تغيير هيكل الاقتصاد نحو الانفتاح و التحرير، وتضم هذه السياسات التصحيحية إجراء تعديلات في القطاعات الاقتصادية، فعلى مستوى القطاع العام تعمل خطط التصحيح على تعديل النظام الضريبي لرفع مستوى الإيرادات، و رفع كفاءة النفقات الحكومية و شركات القطاع العام، و تبني خصخصة المؤسسات العامة، أما فيما يتعلق بالقطاع التجاري فإنها تعمل على تحرير التجارة الخارجية تحت فرضية تحسن تخصص الموارد و تحسين أداء الصادرات، و في سوق العمل تعمل على إعادة النظر في قوانين التشغيل، و تسهيل حركة العمالة، أما في القطاع المالي فتعمل على خفض التشوهات في الأسواق المالية من خلال تشجيع سياسات تساهم في رفع الرقابة عن أسعار الفائدة بحيث تعمل على تشجيع الادخار المحلي و بالتالي الاستثمار، كما تعمل سياسة التصحيح على تحرير أداء السوق من خلال عدم التدخل في تحديد الأسعار و رفع الدعم عن بعض السلع، و العمل على تحرير سعر الصرف و تحسين تنافسية المؤسسات المحلية.(الطاهر،١٩٩٣)

إن خطط التصحيح الاقتصادي و التغير الهيكلي تعمل على تبني الدولة مجموعة من السياسات ذات الطابع القاسي نسبياً نظراً للتكاليف السياسية و الاجتماعية التي تلحق عملية التصحيح، و لعل مصفوفة الإجراءات المبينة في جدول(٣-١)تبين أن هذه البرامج تتكون من جزأين متلازمين الأول متعلق بتحقيق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الاستقرار الاقتصادي، و الثاني متعلق بإجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية التي تشمل كل جوانب الاقتصـــاد، ولعل جزءاً من المآخذ على برامج التصحيح الاقتصادي هي إجراء هذا الدمج الذي قـــد يـــؤدي إلى تعميـــق مشكلات الاقتصاد و زيادة عرضته للاضطرابات بالنظر إلى عمل هذه البرامج على زيادة انفتاح الاقتصـــاد في وقت يتوقع أن تكون قابلية الاقتصاد للتأثر بالصدمات الخارجية عالية في ظل هذا الانفتاح.

جدول(٣-١):إجراءات التصحيح و التكيف الهيكلي.

الأهداف	السياسات	الإجراءات
سياسات الاستقرار الاقتصادي	سعر الصرف	تخفيض أو زيادة قيمة العملة
	السياسة المالية	١/تقليل الدور الحكومي في الاقتصاد ٢/تقليل الأجور الحكومية. ٣/تقليل الاستثمار الحكومي. ٤/تقليل الإعانات الحكومية. ٥/تقليل الخدمات الحكومية.
	السياسة النقدية	١/تقليل معدلات التمان البنوك. ٢/تخفيض سقوف الائتمان و تقليل التوسع فيها. ٣/تعديل أسعر الفائدة.
التغير الهيكلي	السياسة التجارية	١/تقليل العوائق الكمية و النوعية(انظمة الحصـــص، التراخيص، الجمارك،...). ٢/تقليل ضرائب الصادرات. ٣/تحرير حركة رؤوس الأموال.
	السياسة الزراعية	١/إعادة هيكلة السوق الزراعي. ٢/تحرير الأسعار.
	السياسات المؤسسية	زيادة الانفاق على البحث و التطوير و التعليم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٣-٣:الباب الثاني: مراحل الاقتصاد الأردني:

مرّ الاقتصاد الأردني في مراحل متعددة لكل منها سماتها وخصائصها التي تميزها عن غيرها، ولان الاقتصاد الأردني يقع ضمن تصنيف الاقتصاد الصغير والمفتوح فقد كان للعوامل الخارجية أكبر الأثر في تشكيل ظروف هذه المراحل.

ويمكن تقسيم هذه المراحل كما قسمها حمارنة (١٩٩٩) والوزني (١٩٩٥) إلى ثلاث مراحل هي أولاً: مرحلة الحقبة النفطية (١٩٧٤-١٩٨٢) ثانياً: مرحلة ما بعد الحقبة النفطية (١٩٨٣ – ١٩٩٠)، ثالثاً: مرحلة برنامج التصحيح الاقتصادي والتي ما زالت مستمرة حتى الان.

٣-٣-١:أولاً: الحقبة النفطية (١٩٧٤-١٩٨٣):

شهدت هذه الفترة نمواً في الدخل والناتج المحلي الإجمالي ناتجاً عن زيادة التدفقات النقدية وزيادة تحويلات العاملين في الخارج، كما كان معدل صرف الدينار مقابل الدولار حوالي (٣,١٤) والتي نتجت بالجملة من الطفرة النفطية التي شهدتها المنطقة أثناء هذه الفترة.

كما ازدادت الاستثمارات بشكل عام في البلاد، وتركزت الاستثمارات في بعض القطاعات وتحديداً قطاع الصناعات الاستخراجية حيث كرست الدولة ما يزيد على ٣٥% من استثماراتها السنوية في هذا القطاع، في ظل هذه الظروف كان الاهتمام بالتنمية الريفية ضئيلاً ، وفي ظل الأسعار السائدة، كان عائد الإنتاج الزراعي عاجزاً عن تلبية المتطلبات المعيشية بالنسبة لمتوسطي الدخل وطبقات المزارعين والملاك.(حمارنة، ١٩٩٩) ،وبدأت تنتشر المزروعات التجارية المعتمدة على التصدير والسوق الخارجي ، وبالخصوص في فترة اندلاع الحرب اللبنانية واعتماد السوق الخليجية على المنتجات الزراعية الأردنية (الوزني، ١٩٩٥).

وقد عانى الأردن في هذه المرحلة من اختلالات واضحة في جانبي العرض والطلب على العمالة، ضمن فائض طلب على العمالة الأردنية المدربة والمؤهلة في دول الخليج الأمر الذي شجع على تبني سياسة تعليمية تستهدف سد هذا الطلب وفي نفس الوقت فقد عانت بعض القطاعات الاقتصادية من عدم وجود العمالة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الأردنية و الحاجة إلى العمالة الخارجية و بالتحديد المصرية و بالذات في قطاع الإنشاءات الذي كان و مـازال مزدهراً في الأردن، لتتشكل حالة فريدة في تصدير العمالة واستيرادها، كما ان عدم تكيف النظام التعليمي مـع تغيرات سوق العمل، و ظهور لمشكلة بطالة هيكلي، كما عانى الأردن من بطالة سلوكية، يحجم فيها الخريجون عن العمل لأسباب تتعلق بالراتب و النظرة الاجتماعية.(طلافحة و الفهداوي،١٩٩٨).

هذه الظروف أوحت للمخطط الاقتصادي أن حالة الاسترخاء ستستمر كنتيجـة لانتظـام تدفـق المساعدات العربية على الأردن، غير أن هذه الحالة أجلت استحقاقات الاختلالات الـتي يعيشـها الاقتصـاد الأردني إلى مرحلة لاحقة وهذا ما حدث فعلاً في مرحلة ما بعد الحقبة النفطية ما بـين العـامي (١٩٨٣ – ١٩٩٠).

٣-٣-٣: ثانياً: مرحلة ما بعد الحقبة النفطية (١٩٨٣-١٩٩٠):

توصف هذه المرحلة بأنها مرحلة دخول الاقتصاد الأردني في مرحلة الركود في دورتـه الاقتصاديـة، حيث عانى فيها الأردن من انكماش اقتصادي ناشئ في الأساس عن انكماش الاقتصاديات المحيطـة والعالميـة الذي أدى إلى انخفاض أسعار مختلف صادرات الأردن وبالذات من الفوسفات والبوتـاس ، كمـا أخـذت المساعدات الخارجية و تدفقات تحويلات العاملين بالتقلص بصورة ملحوظة. (الوزني، ١٩٩٥) ، (البطاينـة، ١٩٩٧) (حمارنة، ١٩٩٩).

وفي ظل تراجع مستويات الإيرادات الخارجية والتي كانت تشكل الغطاء الأساسي لكل من العجـز المالي والتجاري فقد لجأت الدولة في سبيل احتواء العجز الداخلي والخارجي بالاتجاه نحو التمويل بـالاقتراض الداخلي والخارجي، الأمر الذي أوصل البلاد إلى استنفاذ فرص اللجوء إلى الاقـتراض الخـارجي وهبـوط الاحتياطات الأجنبية إلى مستويات متدنية حتى وصلت البلاد إلى مرحلة العجز عن السداد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ولعل أبرز مظاهر الخلل في الاقتصاد الأردني يمكن تلخيصها بالآتي كما عند الوزني والشرع(١٩٩٩) والنابلسي (٢٠٠٠) والفانك (١٩٩٢) والوزني (١٩٩٤):

١- عجز كبير في ميزانية الدولة العامة، بحيث تجاوزت نسبة هذا العجز وباستثناء المنح الخارجيـــة، ٢٠% في الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي ٨٨ و٨٩.

٢- تزايد الفجوة في ميزان المدفوعات، ولاسيما فجوة الحساب الجاري، وهبوط احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية، مما أدى في نهاية عام ٨٨ وأوائل عام ٨٩ إلى نضوب احتياطي البنك المركـــزي تمامـــاً وعجز البنك عن الدفاع عن سعر الصرف الذي انخفض إلى ما يقارب ٥٠% من قيمته.

٣- ارتفاع نسبة التضخم إلى ما يزيد على ٢٥% عام ١٩٨٩م نتيجة التوسع الكبير في الســـيولة النقديـــة والطلب العام و هبوط سعر الصرف لأكثر من الضعف خلال فترة زمنية قصيرة.

٤- ارتفاع المديونية الخارجية والداخلية حيث بلغت نسبة الدين القائم (١٨٠%) من الناتج المحلي الإجمـالي في نهاية عام ١٩٨٩، كما ارتفعت خدمة الدين منسوبة إلى الصادرات من السلع والخدمات نحو ٢٨% عـام ١٩٨٨.

٥- ارتفاع مستمر في معدل البطالة، وقد بدأت معدلات البطالة بالتزايد منذ أوائل الثمانينات لأسباب متعددة منها على سبيل المثال لا الحصر زيادة وطأة التوسع السكاني وازدياد دخول المرأة مجالات العمل وتضـاؤل استثمارات القطاع العام والخاص من جهة وتضاؤل أرقام هجرة العمالة إلى البلدان المنتجة للنفط.

٦- تلاشي قدرة الاقتصاد على النمو، فقد تباطأ معدل النمو ليصل في العام ٨٩ إلى حـــوالي (-١٧,٦٢%) بالأسعار الثابتة للعام ٩٤م.

في ظل هذه الظروف ، وحاجة الأردن لتسديد الديون المستحقة عبر جدولة الديون وتخفيض أســـعار الفائدة، والحصول على قروض ميسرة لتسديد الديون التجارية القديمة وسد فجوة الحساب الجاري، قـــامت الحكومة بإجراء مجموعة من الاتصالات لمدة١٢ شهر تقريباً مع كل من فرنسا و ألمانيا وبريطانيـــا واليابـــان والولايات المتحدة وهي الدول الدائنة الرئيسية للأردن في محاولة لاستغلال الظروف التي تمر في المنطقـــة إبـــان

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

حرب الخليج في سبيل الحصول على اتفاقيات إعادة جدولة ثنائية، دون المرور على نادي باريس والتفاوض مع الحكومات الدائنة على أساس جماعي، فرفضت جميع الدول جدولة الديون على أساس ثنائي باستثناء الاتحاد السوفيتي، لوجود اتفاق ضمني بين الدول الدائنة على عدم جدولة قروض أي دولة نامية إلا بشكل جماعي وبعد حصول الدولة المعنية على شهادة من صندوق النقد الدولي التي تدل على أنها تطبق برنامجاً للتكيف والتصحيح يكون مقبولا لدى صندوق النقد الدولي، و من جهة أخرى فقد رفضت الصناديق العربية السماح للأردن بسحب أي من مستحقاته من القروض لتمويل المشاريع الإنمائية قبل تسديد جميع ديونه، فكان التوجه لتطبيق برنامج للتصحيح والتكيف الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي. (الفانك، ١٩٩٢).

٣-٣-٣: ثالثاً: مرحلة برنامج التصحيح الاقتصادي:

لجأ الأردن إلى ناديي باريس ولندن المتخصصين في إعادة جدولة الديون، و لا يتأتى التفاوض المستمر مع هذين الناديين-- وفقاً للتقسيم الدولي — إلا بمباركة كل من صندوق النقد والبنك الدوليين والحصول على ما يسمى شهادة الصندوق بسلامة الأوضاع، ولما كانت حاجة الأردن لا تقتصر على إعادة جدولة الديون بل تتعداها إلى المزيد من القروض الميسرة والدعم المالي كان لا بد من الخضوع لبرنامج تثبيت وتكيف هيكلي بمباركة مؤسستي بريتون و وودز، فتم إبرام الاتفاق الأول معهما خلال الربع الأول من عام ١٩٨٩ ليغطي الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣م غير أن ظروف أزمة الخليج عام ١٩٩٠م حالت دون ذلك، فتوقف البرنامج الأول عام ١٩٩٠م، ثم تم ترتيب الاتفاق الثاني بعد انتهاء الأزمة ليعطي الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨) واستمر الأردن في تطبيق البرنامج إلى أن تمت مراجعته في نهاية عام ١٩٩٥ كان نتيجة ذلك صياغة ما يسمى بالبرنامج الموسع للفترة (١٩٩٦ -- ١٩٩٨).

ولعل أبرز أهداف هذا البرنامج كما أوردها الفانك(١٩٩٢) ما يلي:

١- تحقيق نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي محسوباً بالأسعار الثابتة، تسمية متزايدة ترتفع من ١% عام ١٩٩١إلى ٤,٣ % عام ١٩٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢- تخفيض نسبة التضخم محسوباً بمقياس المخفض للناتج المحلي (GDP Deflator) تدريجياً من ١٠% عـــام ١٩٩١ ليصبح (٤,٥%) عام ١٩٩٨م.

٣- مع السماح بزيادة الاستهلاك سنويا بالأرقام المطلقة وتخفيض الاستهلاك كنسبة من الناتج المحلي الإجمـالي من (١٠٠,٩%) عام ١٩٩١م إلى (٧٩,٥%) عام ١٩٩٨م.

٤- زيادة الاستثمارات (التكوين الرأسمالي)، ليس بالأرقام المطلقة فحسب، بل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من (١٩,٣%) عام ١٩٩١ إلى (٢٣,١%) عام ١٩٩٨، أي ان الاستثمار يجب ان تنمو بأسرع من نمـو الناتج المحلي.

٥- (التخاصية والانفتاح) تعديل هيكل الاستثمار بحيث يزيد انخفاض حصة القطاع العام من الاســتثمارات الجديدة من (٨,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى ٧% عام ١٩٩٨، وارتفاع حصة القطاع الخاص من هذه الاستثمارات من (١٠,٨%) إلى ١٦,١% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٨.

٦- (تشجيع الصادرات) تخفيض عجز الصادرات من السلع والخدمات عن تغطية المســتوردات منــها مــن ٢١,٧% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى ٢,٦%.

٧- زيادة الإدخارات المحلية (قبل الحوالات الخارجية) من رقم سالب قدره (٠,٩%) عــام ١٩٩١ ليصبــح الرقم موجباً قدره ٢٠,٥% من الناتج المحلي عام ١٩٩٨.

٨- زيادة الإيرادات المحلية للخزينة بأسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي لترتفع من ٢٦,٥% عـام ١٩٩٨م إلى ٣٠,٠% عام ١٩٩٨.

٩- (سياسة مالية) ضبط النفقات العامة بحيث تزداد سنوياً ولكن أقل من نسبة نمو النــاتج المحلــي الإجمــالي وبذلك تنخفض من ٤٤,٤% من الناتج المحلي عام ١٩٩١ إلى ٣٥,٠% عام ١٩٩٨.

١٠- تخفيض عجز الموازنة العامة (باستثناء المساعدات) من (١٧,٩%) من الناتج المحلي الإجمالي عــام ١٩٩١م إلى (٥%) عام ١٩٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١١- تخفيض عجز الموازنة العامة (بما في ذلك المساعدات) من ١٠,٦% من النـــاتج المحلـــي عـــام ١٩٩١ إلى ٣,٦% عام ١٩٩٨.

١٢- تخفيض حاجة الخزينة للاقتراض الخارجي والداخلي من ١٠,٦% من الناتج المحلي الإجمالي عـــام ١٩٩١ إلى ٣,٥ عام ١٩٩٨م.

١٣- وضع سقف للتوسع النقدي المحلي بحيث لا يزيد عن ٩% سنوياً.

١٤- تخفيض نسبة النمو السنوي للتسهيلات المصرفية للحكومة من ٢٠.٢% عام (١٩٩١) ليصبح ٠,٥% عـام ١٩٩٨.

١٥- زيادة نسبة النمو السنوية للتسهيلات المصرفية المقدمة للقطاع الخاص ٤,٨% عـــام (١٩٩١) إلى ٨,٢% عام ١٩٩٨م.

١٦- زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٢٨٧٩ مليون دينار عام ١٩٩١ إلى ٥٦٣٣ مليون دينـــار عام ١٩٩٨م.

١٧- تخفيض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات قبل المساعدات في ٢٣,٧% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى صفر عام ١٩٩٨م.

١٨- (تشجيع صادرات) زيادة الصادرات بنسبة تفوق نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بحيث ترتفع قيمتها مـــن ٢٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١م إلى ٣٠,٥% عام ١٩٩٨ وتزايد قيمة الصادرات سـنوياً بنسب تبدأ بـــ ١٨% عام ١٩٩٢ وتنتهي بـــ ٨,٣% عام ١٩٩٨.

١٩- (المستوردات) زيادة المستوردات بنسبة تقل عن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بحيث تنخفض مـــن ٥٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩١ إلى ٤٢,٣% عام ١٩٩٨ وتكون نسبة نمو المستوردات كما أقصـــى ٥,٨% عام ١٩٩١ بتخفيض إلى ٢,٧% عام ١٩٩٨.

٢٠- تخفيض الفجوة المالية من ٢٧,٤% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠ إلى صفر عام ١٩٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٢١- زيادة احتياطات البنك المركزي الصافية بالعملات القابلة للتحويل لكي نعطي قيمة مستوردات ثلاثة أشهر من عام ١٩٩٨ بدلاً من ٣٧ يوماً في عام ١٩٩١.

٢٢- تحسين أداء مختلف مؤشرات الاقتصاد الأردني.

هذه الأهداف لا بد لها من عمليات إجرائية يتوجب على الحكومة القيام بها سيقوم الباحث بتوضيحها من خلال استعراض علاقة خطة التصحيح الاقتصادي بكل من السياسيتين المالية والنقدية وعلاقتها بالسياسة التجارية.

٣-٤: الباب الثالث: برنامج التصحيح الاقتصادي والسياسة المالية والنقدية:

استهدف التصحيح في السياسة المالية خفض العجز الكبير بين الموارد المالية (قبل المنح) والنفقات المالية، هذا العجز الذي تم تمويله بالاقتراض الخارجي والداخلي ما بين عامي (٨٢-٨٩).

فيما حاول البرنامج معالجة الخلل الكبير في السياسة النقدية عن طريق كبح السيولة النقدية الكبيرة المتفشية في الاقتصاد الوطني ، من خلال تطبيق قيود ائتمانية مشددة ألزمت البنك المركزي بمكافحة توسع الائتمان إلا بما يتناسب مع معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد الأردني وإعادة بناء احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية من خلال تزويد البنك المركزي بقروض من العملات الأجنبية لأجال متوسطة من خلال ما يسمى بالترتيبات الاحتياطية (stand by agreements) التي يقدمها صندوق النقد الدولي.

٣-٤-١: إجراءات السياسة المالية: -

ففي إطار السياسة المالية تركزت الجهود على تعزيز موارد الخزينة المالية من خلال إعادة النظر في التشريعات الضريبية، و لاسيما إدخال نظام ضريبة المبيعات و إعادة النظر في تشريع ضريبة الدخل، و العمل على رفع أسعار سلع و خدمات عامة كانت تقدم دعم كبير كأسعار الطاقة الكهربائية و مشتقات النفط والمياه، كما تم تخفيض نفقات الخزينة الموجهة نحو دعم المواد التموينية و جزء كبير من النفقات التنموية والرأسمالية والدفاعية، كما تم العمل على معالجة مديونية الدول من خلال اتفاقيات لجدولة أعباء المديونية مع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كلٍ من ناديي باريس و لندن، و شطب جزء من ديون الولايات المتحدة و بعض الـــدول الأوروبيـــة علـــى الأردن، كما أعيد شراء جزء من المديونية المصرفية الخارجية بخصم معقول، كما تم إعادة هيكلة بعض الديـون بتحويلها من ديون قصيرة الأجل إلى متوسطة و طويلة الأجل.(النابلسي، ٢٠٠٠).

و يبين ملحق (٣) أبرز الإجراءات التي تم اتباعها على صعيد السياسة المالية.

و لعل استعراضاً بسيطاً للأهمية النسبية لأبرز مكونات الإيرادات الضريبة و مكونات النفقات العامـــة يعطي تصوراً أوضح عن هذه التطورات في السياسة المالية، فقد ارتفعت إيرادات الخزينة من ضريبة المبيعات مع ما رافق هذا من انخفاض واضح في عوائد الضرائب الجمركية، أما فيما يتعلق بالنفقات الرأسمالية فقد انخفضـت بصورة واضحة نتيجة للالتزام الحكومي ببرنامج التصحيح الذي عمل على تقليص الدور الحكومي و توســـيع دور القطاع الخاص، في حين لم تجدي إجراءات الحكومة في خفض النفقات الجارية نظراً لضعف المرونـــة في أغلب بنودها(البنك المركزي، ٢٠٠١).

جدول(٣-٢): الأهمية النسبية لأبرز مكونات الإيرادات الضريبية و النفقات العامة

الأهمية النسبية لأبرز مكونات الإيرادات الضريبية			
	متوسط الفترة		
2001	2001-96	1995-92	
نسبة إلى الإيرادات المحلية			
%31.4	% 26.2	%15.6	ضريبة المبيعات
%14.4	%17.2	%22.3	الرسوم الجمركية
%11.9	%10.4	%10.2	ضريبة الدخل
نسبة إلى الإيرادات الضريبية			
%50.5	%44.2	%28.9	ضريبة المبيعات
%23.1	%29.3	%41.1	الرسوم الجمركية
%19.1	%17.6	%18.8	ضريبة الدخل

الأهمية النسبية لأبرز مكونات النفقات العامة			
	متوسط الفترة		
2001	2001-97	1996-92	
نسبة إلى النفقات العامة			
%86.1	%82.7	%79.5	النفقات الجارية
%15.7	%15.6	%20.1	النفقات الرأسمالية
نسبة إلى النفقات الجارية			
%21.3	%21.3	%22.2	الرواتب والأجور
%16.4	%15.0	%12.3	التقاعد
%15.4	%16.4	%17.9	فوائد القروض
%30.1	%30.2	%29.5	الدفاع والأمن
%4.3	%3.8	%4.1	دعم المؤسسات
%2.7	%2.1	-	الجامعات والبلديات

المصدر: البنك المركزي التقرير السنوي ٢٠٠١.

إن الملاحظة الأبرز في التصحيح المالي والذي قدمنا له التخليص في ملحق(٣)هو الزيادات المطـردة في ضريبة المبيعات لتعويض النقص الحاصل في إيرادات الخزينة من الضرائب الجمركية، وتجدر الإشارة هنـا إلى أن

Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الأخذ بهذا النمط الضريبي وبالتحديد ضريبة المبيعات (ضريبة القيمة المضافة لاحقاً) هو أمر ضـــروري ولازم لتصحيح الاختلال الاقتصادي كونها أداة فعالة للحد من الاستهلاك، الأمر الذي يؤدي إلى تحويل جانب كبير من الدخل إلى الاستثمار والإنتاج بدل الاستهلاك إضافة إلى ما يتحقق من زيـــادات في إيـــرادات الخزينـــة. (هنداوي، ١٩٩٩).

٣-٤-٣:إجراءات السياسة النقدية: -

لقد كان العمل منصباً و ما زال على تحجيم حجم السيولة المتزايدة في الاقتصاد الناجمة في الأســـاس عن العجز المالي و تمويله بطريق الإصدار و الائتمان المصرفي، و قد عملت خطة التصحيح في الجانب النقـــدي على تقييد حجم الائتمان المقدم للقطاعين العام و الخاص بسقوف صلبة مرتبطة بمعدلات النمو، اســـتهدفت إلزام البنك المركزي برقابة دقيقة لحجم الموجودات المحلية للجهاز المصرفي بكامله و للبنك المركزي بذاته، حيث تمكن البنك خلال خمس سنوات من ضبط الائتمان و التحكم الكامل بمعدلات زيادته، هذا و قد اشـــتملت عمليات ضبط الائتمان و السيولة على تحرير أسعار الفوائد و تخلي البنك المركزي عن عملية تحديدها بشـــكل مباشر، كما اشتملت هذه الإجراءات على الانتقال من سياسة المراقبة المباشرة التي كان البنك المركزي يطبقـها من خلال نسب السيولة و الاحتياطي و غيرها إلى سياسة الرقابة غير المباشرة، و التي كانت أداتها الرئيســـية عمليات تدخل البنك المركزي في أسواق النقدية المسماة بعمليات السوق المفتوحة للتأثير على أسعار الفـــائدة ببيع شهادات الودائع التي يصدرها البنك المركزي للبنوك بفوائد مرتفعة، و قد أدت هذه السياســـة إلى رفـــع مستوى أسعار الفائدة بما يقارب الثلاث النقاط، و بالتالي تخفيض الائتمان تخفيضاً كبيراً و ســـحب معظـــم السيولة الفائضة(ما يزيد على ٥٥٠مليون دينار بتاريخ ١٩٩٦/١٠/١) خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً.

إن هذه الإجراءات النقدية أرادت تحقيق ثلاثة أهداف مهمة يكمل بعضهما الآخر، الأول و قد أشرنا إليه سابقاً و هو ضبط السيولة العالية في الاقتصاد و كبحها من ممارسة تأثيرها القوي علـــى الطلـــب المحلـــي وبالتالي التأثيرات التضخمية، و الثاني لجم السيولة الزائدة عن التسرب و التحول إلى اقتناءات بالعملة الأجنبيـــة و لاسيما الدولار في ظل تراجع الثقة بالدينار أو بسبب المضاربة على تراجع سعر صرف الدينار و/أو ارتفـــاع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

سعر الدولار الأمريكي و أخيراً المحافظة على موجودات البنك المركزي من الهبوط بجعل الدينار أكثر جاذبيـــة للاحتفاظ به كعملة تعامل و عملة ادخار.

و لعل ملحق(٤) يعطي صورة عن أبرز إجراءات السياسة المالية خلال ثلاثة أعوام مختارة.

ولعل أبرز ما يلاحظ في ملحق(٤) ، قدرة البنك المركزي على الضبط والتحكم بإيقاع التطـــورات النقدية، وليس هذا فحسب بل المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية في الاقتصاد الوطني.

٣-٥: الباب الرابع: ارتباط مسار التصحيح بمسار التحرير و الانفتاح:

إن جملة الإصلاحات المالية والنقدية التي سبق الإشارة إليها هدفت مع حزمة أخرى من التشـــريعات والتوجهات إلى تحرير الاقتصاد الأردني ورفع القيود أمام المستثمرين الأجانب لدخول الســـوق الأردنيـــة في الوقت الذي أصبحت فيه برامج التصحيح والتكيف وشروط الحصول على القروض من صندوق النقد والبنك الدوليين تتفق مع شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، حيث تستند برامج إصلاح التجارة الخارجية الـــتي يقدمها صندوق النقد الدولي على النظرية النيوكلاسيكية (الكلاسيكية الحديثة) في التجارة الخارجية، و ذلـــك بالتأكيد على مفهوم حرية التجارة،و التخصص في الإنتاج تبعاً للميزة النسبية ، كمبدأ أساســـي في التجـــارة الدولية، والتي تتوافق مع شروط الانضمام لمنظمة التجـــارة العالميـــة (الرفـــاعي، ١٩٩٨)& (Harrison (Edwards, 1992) (Pritchatt, 1994) Gordon, 1999) وقد برز هذا الارتباط في تقريـــر البنـــك الدولي عن الأردن والذي أشار إلى مجموعة من الإجراءات يمكن تلخيصها في جدول(٣-٣) التالي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول(٣-٣):إجراءات التصحيح الاقتصادي حسب تقرير البنك الدولي

نوع الإصلاح	نوع القيود		
	قيود كمية، تحكم سعري إعانات مالية	جمارك مرتفعة، فوارق في الجمارك و الضرائب	السياسة الكلية والدعم المؤسسي للنمو المقاد بالتصدير
مستعجل	١. التقليل من متطلبات الرخص الخاصة بالاستيراد. ٢. إلغاء الاحتكار في سوق الاستيراد الزراعي	١. تخفيض الحد الأعلى للجمارك حتى لا تتجاوز ٥٠% لتقليل الحماية وزيادة مماثل الضرائب الجمركية. ٢. مساواة الضريبة المفروضة على كل من المستوردات والسلع المنتجة محلياً. ٣. التخفيض أو تحويل كل القيم المالية المضافة(surcharges) إلى ضرائب جمركية. ٤. إعادة النظر في نظام الضرائب الجمركية وتركيبها.	١. الوصول إلى سياسة صرف مرنة ، و إدارة قوية للطلب الكلي للتأكد من عدم تعارض نظام الحوافز الواسع مع السلع المصدرة والقابلة للاتجار. ٢. تطوير وتبسيط الدعم المؤسسي للصادرات من خلال:- □ تبسيط إجراءات التخليص الجمركي. □ زيادة حجم الائتمان المقدم للقطاع التصديري. □ إعادة النظر في نظام الصادرات بحيث يتم توسيع قاعدة التصدير لبلدان ليس معها برتوكولات تجارية. ٣. تبسيط إجراءات التصدير من خلال: □ تقليل عدد التواقيع ومتطلبات الرخص. □ إزالة المنع غير المبرر للاستيراد في أوقات الطلب العالي.
في المدى المتوسط	١. إلغاء احتكار الاستيراد مع بعض الاستثناءات لبعض المستثمرين إلى حين إلغاء عقودهم. ٢. إلغاء تحكم الحكومة بالأسعار و هوامش الربح على ١٩ سلعة استهلاكية.	زيادة انسجام و انسيابية الضرائب الجمركية من خلال تخفيض مستويات الضريبة و معدلاتها.	١. الاستمرار في اتباع السياسة الكلية السابقة مع تخفيض قيمة الدينار إذا احتيج لذلك لمرافقة التخفيض الضريبي. ٢. إزالة الجيوب المتبقية في الحساب الجاري.
في المدى المتوسط والبعيد	إلغاء الدعم المقدم للسلع الاستهلاكية الأساسية (الرز، السكر، الطحين حليب البودرة).	١. إلغاء الاستثناءات من الضرائب الجمركية و تراخيص الاستيراد لبعض الشركات الخاصة ٢. الاستمرار في التخفيض الجمركي بحيث يصبح الحد الأعلى لها ٢٠% مع بعض الاستثناءات	١. تحرير حساب رأس المال بالتدريج. ٢. تحسن تكاملية و مرونة سوق العمل للوصول إلى تكاليف منافسة للصناعة الأردنية و السير في اتجاه تشجيع الصادرات لزيادة النمو.

المصدر: Jordan:Report No.12645Jo,World Bank

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

يتضح من الجدول السابق أن الخطوات المطلوب اتباعها في الأردن من سبيل تحرير الاقتصاد ربطت بين السياسة التجارية وبعض الإجراءات المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية و بالنظر إلى معظم ما هو مطلوب فانه يؤدي بالضرورة إلى تراجع إيرادات الخزينة الأمر الذي يزيد من تبعات هذه الإجراءات على المستوى الداخلي للأفراد اقتصاديا واجتماعياً.

مع الانتباه أن هناك تبعات كبيرة على المصنع الأردني نظراً لاختفاء الحماية الانغلاقية ، الأمر الذي يضعه أمام تحد كبير في مواجهة الصناعات الأجنبية من حيث الجودة والنوعية.

وبالنظر إلى ما وقعت عليه الأردن في اتفاقية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يتفق تماماً مع وصل إليه الأردن من تخفيضات على الرسوم الجمركية، غير أن الحكومة عملت على تعويض النقص في الإيرادات العامة عبر الضريبة العامة على المبيعات، كما عملت على فرض ضريبة خاصة على المستوردات تعادل في أثرها التخفيض الحاصل في الضريبة الجمركية.

٣-٦:الباب الخامس: الآثار الاجتماعية لخطط التصحيح الاقتصادي:

لا يفوتنا في هذا المقام أن نتحدث عن الآثار الاجتماعية المرتبطة بخطط التصحيح الاقتصادي بالنظر إلى ان الهدف الرئيسي من خطط التصحيح هو تحسين أداء الاقتصاد والارتقاء به نحو تحقيق نحو مطرد.

فالهنداوي (١٩٩٩) وفي معرض تعليقها على صدور قانون الضريبة العامة على المبيعات تقول:

"إلا أن صدور قانون الضريبة العامة على المبيعات كمقدمة للإصلاح الضريبي في الأردن لم يحقق الأهداف المرجوة منه ذلك انه فيما يتعلق بالهدف الاقتصادي الممثل بالحد من الاستهلاك والاتجاه إلى التوفير "الادخار" الذي من شانه أن يوفر الأموال اللازمة للاستثمار و الإنتاج فهو أمر لا يمكن تحقيقه لأنه وان حصل حدّ في الاستهلاك فان سببه يعود إلى عدم قدرة الأفراد على الشراء لارتفاع الأسعار والدخول المنخفضة ذلك أن الغالب الأعظم من المجتمع الأردني هم في ذوي الدخول المتوسطة والمتدنية إضافة إلى جيش في البطالة الذي لا دخل له أساساً".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وفي هذا الإطار أشار وزير الاقتصاد الوطني في تصريح له لصحيفة العرب اليـــوم (العـــرب اليـــوم، ٢٠٠٣/١/١٥):

"إن العملية الاقتصادية يشترك بها ثلاثة أطراف هم صاحب العمل والموظف أو العـــامل والمستهلك وقد انصرف الاهتمام طوال الفترة الماضية للطرف الأول وقد حان الوقت لتوجيـــه الرعاية للطرفين الثاني والثالث".

وأشار إلى انه و في ظل عدم التدخل من قبل الدولة كطرف ضابط للتوازن و المصالح العامة، فلا بـــد من تقوية دور المؤسسات الأهلية التي تمثل العاملين والمستهلكين، ولا بد من إعداد مســـودة قـــانون لحمايـــة المستهلك.

ويؤكد الفانك (١٩٩٢) أن عملية التصحيح لا يمكن أن تكون حقيقية إلا إذا فرضت قـــدراً مـــن التقشف وخفضاً في الاستهلاك وبالتالي مستوى المعيشة.

ويشير حمارنة (١٩٩٩) إلى أن الضريبة قد تحولت لدعم الأغنياء و عبئاً على الفقراء، نظـــراً لزيـــادة الأسعار،و يشير إلى أن بعض الدراسات تؤكد أن ٢٧% من العائلات كانت تعيش تحت خط الفقـــر عـــام ١٩٩٢ عندما كان خط الفقر يساوي ١١٩ ديناراً للفقر المطبق، غير أن بعض الدراسات تؤكد أن ٤٥% من العائلات أصبحت تعيش تحت خط الفقر في منتصف التسعينات، ولعل الكثير من الدراسات تتفق أن معدلات الفقر قد ارتفعت بشكل ملحوظ في الأردن (الجومرد، ٢٠٠٠) (المصري، ٢٠٠٢).

في هذا الإطار فان كلاً من إجراءات السياسة المالية و النقدية لم يفوتها هذا الأثر السلبي على المداخيل غير أن هذه الإجراءات عملت كذلك على ضبط مخاطر التضخم التي تهدد دخول المواطنين بالتآكل، فجـــاءت مكافحة التضخم من خلال سياسة انكماشية واسعة بتخفيض السيولة العامة من خلال تخفيض عجز الموازنـــة وخفض الائتمـــــان المصرفي و تنشيط سياسة الفوائد المرنة و تثبيت سعر الصرف و إعادة النظر في التعرفـــة الجمركية، لكنها و من جهة أخرى عملت و باتجاه معاكس من خلال سياسة رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية إلا أن النتيجة النهائية كانت ضبطاً مميزاً لمعدلات التضخم فمن معدل يقارب ١٥% عام ١٩٨٩ عاد ليتراوح ما بين ٤%-٥% تقريباً،و في نفس الإطار فقد أوجدت برامج التصحيح برامج أخرى مساندة لحماية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الطبقة الفقيرة من خلال ما تم تسميته بالشبكة الحمائية المستهدفة (Targeted Safety Net) حيث تم استحداث صندوق المعونة الوطنية الذي يقدم معونات نقدية مباشرة تصل في حدها الأقصى إلى ستين ديناراً بالإضافة إلى بطاقة تأمين صحي، كما يهدف هذا الصندوق لتوفير دعم لمشروعات صغيرة منتجة تدر دخلاً على أصحاب الحاجة، كما تم استحداث صندوق التنمية و التشغيل الذي تأسس سنة ١٩٩٠هدف تمكين الأفراد و الأسر الفقيرة أو ذات الدخل المتدني أو العاطل عن العمل من ممارسة العمل و الانتاج.(النابلسي،٢٠٠٠).

٣-٧: الباب السادس: تقييم برامج التصحيح الاقتصادي

نضع في البداية الأهداف الرقمية لخطة التصحيح الاقتصادي ثم نقوم بإجراء مراجعة لآراء الاقتصاديين الأردنيين حول مدى نجاح خطة التصحيح،حيث يوضح جدول(٣-٤) الأهداف الرقمية لخطة التصحيح (٩٢-٩٨) و خطة التصحيح (٩٩-٢٠٠١).

قبل البدء في تقييم برامج التصحيح لا بد من التفريق بين مفهومين الأول هو الإصلاح وهذا ليس من مهام صندوق النقد والثاني وهو التصحيح (Adjustment) ويفيد تصحيح اختلالات معينة هي بالتحديد الاختلالات المالية والنقدية، ولا يتضمن بالقطع عملية إصلاح واسعة وشاملة، وبالتالي فان عملية الإصلاح الشامل منوطة بالدولة المعنية وبالتحديد الحكومة ويمكن التأكد من هذا من خلال استعراض بعض رسائل النوايا(النابلسي،٢٠٠٠) غير ان هذه الفكرة ليست محل اتفاق كما قدمنا في الحديث عن خطط التصحيح الاقتصادي حيث يتلازم هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي مع التغير الهيكلي.

هناك طريقين كميين لتقييم آثار برامج الإصلاح: -

١. الطريقة الأولى:تقوم على تقييم نتائج البرنامج من خلال الفرق بين مستوى المتغيرات الهدفية (Target Variables)قبل و بعد تنفيذ البرنامج.

٢. الطريقة الثانية:قياس أداء هذه المتغيرات بوجود البرنامج و بغيابه.

و بما أن الأردن لم يكن مخيراً بعد أزمة ١٩٨٨م في اختيار البرنامج من عدمه فيصبح من عدم الجدي تقييم البرنامج من خلال الطريقة الثانية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول(٣-٤): مقارنة الأرقام المتوقعة من برنامج التصحيح مع الفعلية.

البند/السنة	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧	٩٨	٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
معدل النمو في الصادرات (برنامج)%	٧,٢	٧,٨	٦,٧	١٦,٥	٦,٥	٢,٥-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٠١	-	-
معدل النمو في الصادرات (فعلي)%											
معدل النمو في المستوردات (برنامج)%	٢٥,٩	٥,٩	١,٤-	١١,١	١١,٢	٤,٣-	١,٨-	١,٩-	١٤,٦	-	-
معدل النمو في المستوردات (فعلي)%											
الصادرات إلى الناتج المحلي (برنامج)%	٥٠,٢	٥٠,٥	٤٨	٥١,٧	٥٢,٨	٤٩,٣	٤٤,٨	٤٣,٤	٤١,٧	-	-
الصادرات إلى الناتج المحلي (فعلي)%											
مستوردات إلى الناتج المحلي (برنامج)%	٨٢,٣	٨١,١	٧١,٣	٧٣,٣	٧٨,٢	٧١,٦	٦٤,٣	٦١,٣	٦٧,٦	-	-
مستوردات إلى الناتج المحلي (فعلي)%											
عجز التجاري إلى الناتج المحلي (برنامج)%	٣١,٩	٣٠,٦	٢٣,٣	٢١,٥	٢٥,٣	٢٢,٣	١٩,٥	١٧,٩	٢٥,٨	-	-
عجز التجاري إلى الناتج المحلي (فعلي)%											
معدل التضخم (برنامج)%	٧,١	٢,٦	٦,٤	١,٩	٢,١	١,٣	٦,٣	-	-	-	-
معدل التضخم (فعلي)%											
الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي (برنامج)%	٣٣,٤	٣٦,٦	٣٣,٣	٣٢,٩	٣٠,٥	٢٥,٧	٢١,٨	٢٥,١	-	-	-
الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي (فعلي)%											
الاستهلاك إلى الناتج المحلي (برنامج)%	٩٩,٤	٩٥,١	٩٠,٩	٨٩,٤	٩٦,٢	٩٧,٦	٩٨,٢	٩٨,٣	١٠٤,٣	-	-
الاستهلاك إلى الناتج المحلي (فعلي)%											

المصدر:تقارير البنك المركزي السنوية، خطة التنمية الاقتصادية للأعوام١٩٩٩-٢٠٠٣، الفانك(١٩٩٢)

و لنبدأ بتقييم البرنامج حسب ترتيب بنود الجدول(٣-٤): -

١. نمو الصادرات:- يلاحظ من قيم نمو الصادرات المتوقعة من البرنامج خلال الفترة ما بين (١٩٩٢) و (١٩٩٨) أنها كانت تتراوح ما بين (٩%)و (١٠%)، و قد كانت قيم النمو الحقيقية منخفضة بشكل كبير و تميزت بالتذبذب، و لم يحقق البرنامج الحد الأدنى المطلوب، و عليه فقد كانت قيم البرنامج المتوقعة في الفترة ما بين (١٩٩٩)و (٢٠٠٣) أكثر واقعية و قراءة للقطاع التصديري، و وضع القاعدة الإنتاجية في الأردن.

© Arabic Digital University-Jordan

www.manaraa.com

٢. **قيم نمو المستوردات**: تنبأ البرنامج بقيم مستوردات منخفض تتراوح ما بين (٣%) و (٥%)، غير أن قيم المستوردات سجلت تذبذباً عالياً بالانخفاض و الارتفاع، و عليه نستطيع استنتاج أن البرنامج فشل في تحقيق معدلات متوقعة و معقولة للمستوردات.

٣. **العجز التجاري**: فشل البرنامج ضمن كل المعايير في احتواء العجز في الميزان التجاري، كنتيجة للتذبذب العالي في قيم المستوردات و الصادرات على حد سواء، و ارتفاع قيمة المستوردات مقابل الصادرات كنتيجة للتخفيضات الجمركية المتلاحقة على الضريبة الجمركية.

٤. **التضخم**:حقق البرنامج نجاحاً مميزاً في ضبط مخاطر التضخم و عمل على كبحه عند أدنى مستوياته.

٥. **الاستثمار**: حقق الاستثمار أرقاماً مقبولة ضمن توقعات البرنامج، و هذا يعود لعدة عوامل من أهمها تدفقات أموال العائدين من الخليج و مساهمتها الفعالة في قطاع الإنشاءات، و القضية الأخرى هي بدء الحكومة ببرنامج خصخصة المؤسسات مما ساهم في زيادة التدفقات الاستثمارية.

٦. **الاستهلاك**: صمم البرنامج أساساً للحد من الاستهلاك و زيادة الادخار، غير اتباع سياسة الانفتاح و إزالة التحيز ضد المستوردات ساهم في زيادة الاستهلاك، و هذا هو العيب في البرنامج فمن حيث يفرض قدراً من التقشف على البلد من جهة فإنه يعمل على زيادة انفتاحها من جهة أخرى مما يساهم في إبقاء السلوك الاستهلاكي على النحو السابق إن لم يكن أسوأ، و هذا ما حدث فعلاً، فمن نسبة استهلاك إلى الناتج (٩٤,٥%) متوقعة من البرنامج جاءت الأرقام الفعلية مفاجئة حيث وصلت إلى حد(١٠٤,٣%) في عام٢٠٠٠م، و هذا ناشئ عن عدة أسباب، منها على سبيل المثال لا الحصر التخفيض الجمركي على السيارات المستعملة المستوردة حتى فاضت البلاد بهذه السيارات و ازداد الطلب على المحروقات مما ساهم في رفع فاتورة دعم المحروقات على الحكومة،

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

وانتشار ظاهرة الخلويات بشكل كبير، بحيث أصبحت ترى أحدث أنواع الأجهزة مع أكبر شريحة مستهلكة وغير منتجة من طلاب المدارس و الجامعات.

نستطيع القول أن البرنامج استطاع تحقيق نجاح في المدى القصير من ضبط للتضخم و العجز غير أنه فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق الأهداف طويلة المدى من خفض للاستهلاك و زيادة المدخرات، و فشل البرنامج ينبع من ذات البرنامج فمن جهة أنه يعمل على ضبط الاستهلاك و زيادة الادخار من خلال سياسة مالية ونقدية متشددة فإنه عمل على إبطال مفعول هذه الإجراءات من خلال البدء بإصلاحات القطاع التجاري والعمل على انفتاح الاقتصاد الأردني، مما ساهم في زيادة الطلب على المستوردات و بالتالي زيادة الاستهلاك وخفض الادخار، و مع ما يرافق ذلك من آثار على احتياطي العملة مما قد يدفع بالحكومة إلى مزيد من الاقتراض، و لعل هذه النتيجة هي محل اتفاق عند كثير من الباحثين الأردنيين الذين قاموا بدراسة البرنامج أو كان لهم متابعة لمسيرته.

يشير الرفاعي(١٩٩٨) إلى أن خفض سعر الصرف عمل على إحداث آثار انكماشية على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير،كنتيجة لارتفاع أسعار المواد الخام الداخلة في العملية الإنتاجية، و قد كان هذا الأثر السلبي من القوة بحيث طغى على الأثر الإيجابي الذي خلقه التخفيض زيادة الطلب على الصادرات.

نقطة أخرى تتعلق بمدى قدرة الاقتصاد الأردني على الاستمرار في إحراز معدلات النمو التي حصل عليها مع بداية البرنامج والتي أشار الفانك(١٩٩٩) أنها كانت نتيجة محرك خارجي طارئ فمن قدوم عشرات الآلاف من العائدين من الكويت وإدخالهم لحوالي مليارين من الدولارات إلى بعض المساعدات التي قدمت للأردن تعويضاً عن خسارته الناجمة عن حرب الخليج الثانية، فضلاً عن جدولة الديون الأردنية وتأجيل استحقاقها إلى فترة لاحقة.

يشير الفانك (١٩٩٩) إلى أن متوسط النمو الحقيقي خلال سبع سنوات (١٩٩٢-١٩٩٨) قد بلغ حوالي ٥,٦% سنوياً، لكن المتوسط بطبيعته يخفي التفاوت ومعانيه، فالحقيقة كما يشير الفانك أن معظم هذا النمو تحقق في السنوات الأربع الأولى من عمر برنامج التصحيح، مما أعطاه دفعة قوية للأمام في حين أن الركود

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الاقتصادي بدأ منذ عام ١٩٩٦ حيث أصبح معدل النمو يتراوح حول الصفر، وفي حين ان المتوسط السنوي خلال الفترة يدل على أن الوضع مريح، فان سلسلة التطور الزمني تدعو للقلق، وتتطلب إجراءات وسياسات للخروج من مأزق الركود الممتد الذي يمكن اعتباره نكسة اقتصادية.

وقد أشار النابلسي (٢٠٠٠) إلى نفس هذه القضية حيث أشار أن نسبة النمو التي قاربت (١/١٨) في العام ١٩٩٢ كانت استثنائية وان هذا الارتفاع يعود إلى قفزات استثنائية لمساهمة قطاعات التشييد والصناعات التحويلية والخدمات الحكومية وخدمات القطاع الخاص.

وفي نفس الإطار يشير النابلسي إلى عدم كفاية نسب النمو هذه والحاجة إلى رفعها للوصول إلى مستوى تنموي مقبول، وألمح إلى أن نسب النمو هذه لم تكن تدل في نظر الأوساط التجارية وأوساط رجال الأعمال على نشاط الاقتصاد، بل كانوا يشيرون إلى وجود مظاهر ركود و تباطؤ شديد ولعل المؤشرات التي تدل على ذلك كما أوردها النابلسي(٢٠٠٠):

أ/ تراجع مؤشرات السوق المالي الذي بدا واضحاً خلال الأعوام ٩٤و٩٥و٩٦ وأدى إلى هبوط بحموع حجم التداول هبوطاً حاداً من ٣,٨٢ مليون دينار عام ١٩٩٣م إلى ١,٧٥ مليون دينار عام ١,٤٦و٩٤ مليون دينار عام ٩٥، يقابله هبوط في معدل الرقم القياسي للأسعار فبعد أن كان الرقم لقياسي للأسعار يتزايد منذ عام ١٩٩١ بنسب مئوية كبيرة (٢٤,٣% عام ٩١، ٢,٩% عام ٩٢ و ٢٢% عام ٩٣) ، هبطت هذه النسبة إلى نسبة سلبية بمقدار ٩,٤% عام ٩٤ ثم نمو بنسبة ١٠,٨ عام ٩٥.

ب/ النمو الحاد في أرقام البنك المركزي المتعلقة بتقاص البنوك والشيكات المرتجعة، فبعد ارتفاع قيمة الشيكات المقدمة للتقاص خلال عام ٩٢ و ٩٣ ارتفاعا بنسبة ٤٢% و ٢٠% عام ٩٣، هبطت هذه النسبة إلى ٢% عام ٩٤ وإلى ٩٠% عام ٩٥ وبالمقابل فان قيمة الشيكات المرتجعة التي كانت تتزايد نسب محدودة باستمرار حتى عام ٩١ ، أخذت بالتزايد بنسب كبيرة جداً غير مألوفة خلال الأعوام ٩٣ ، ٩٤، ٩٥.

إن الارتفاع الذي شهدته أسعار الفائدة حقق الأهداف المرسومة من رفع لجاذبية الدينار ومساعدة ميزان المدفوعات الأردني عن طريق احتواء السيولة المرتفعة، غير أن العديد من الباحثين ناقشوا الآثار السلبية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

التي لحقت هذا الارتفاع على النشاط الاقتصادي والاستثماري وللسوق المالي كذلك.(النابلسي، ٢٠٠٠) (الوزني، ١٩٩٤).

إن بعض الباحثين ومن خلال المؤشرات التي تم تناولها في جدول(٣-٦) يشيرون إلى أن سياسات التصحيح وفي ظل عجزها عن خفض معدلات النمو المرتفعة في العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي، وعدم قدرتها على رفع مساهمة الصادرات الوطنية كنسبة من الناتج المحلي وغيرها من الأرقام لم تفلح في تحقيق الاستقرار المطلوب (الرفاعي، ١٩٩٨).

كما يشير الوزني والشرع(١٩٩٩) إلى أن انتهاج السياسة النقدية الانكماشية في مجالات منح الائتمان يتعارض مع سياسة حفز القطاع الخاص لقيادة عملية التنمية ضمن برنامج إعادة الهيكلة الذي يهدف ويسعى إلى تخصيص مجموعة من الشركات المملوكة للحكومة، وكذلك زيادة مساهمة القطاع الخاص في توليد الدخل القومي.

كما يشير الباحثان أن ضبط مستوى الطلب الكلي، ومعدلات النمو المنخفضة إنما جاءت نتاج عوامل خارجية وداخلية من ضمنها حالة الركود الاقتصادي العالمي والإقليمي، وتدفق المساعدات، وسياسات إعادة الجدولة وشطب الديون، التي شكلت محفزات ساهمت في تحقيق معدلات النمو المشار إليها في جدول(٣-٦).

و أشارت النتائج التي توصل إليها الباحثان كذلك إلى أن أياً من متغيرات السياسة المالية والنقدية لم يكن له أثر معنوي على مستوى التضخم، حيث وصلا إلى نتيجة مفادها أن حالة التضخم في الأردن ذات بعد هيكلي وليس نقدي ومالي، ويشيران إلى الركود في المستوى العام للأسعار على المستوى العالمي قد يكون السبب في الوصول إلى معدلات تضخم منخفضة.

أما فيما يتعلق بالاحتياطي النقدي من العملات الصعبة فقد وجد الباحثان أن المحدد الرئيسي لهذه الاحتياطات هو مستوى الاحتياطات في الفترة السابقة الأمر الذي يعني حسب استنتاج الباحثين أن تكوين الاحتياطي في الأردن خلال فترة دراستها التي امتدت ما بين (١٩٩٢-١٩٩٥) قد اعتمدت على معامل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

تكيف (Adjustment) وعلى التوقعات للفترة المقبلة، كما وجدا علاقة وان وصفت بالضعيفة -- تربط بين زيادة الإنتاج وتكوين الاحتياطيان.

وفي نفس السياق يشير عقل(١٩٩٨) إلى أن صندوق النقد الدولي نجح في معظم الدول في تحقيق أهدافه الآنية والمتمثلة في الاستقرار المالي والنقدي، وعجز عن تحقيق الأهداف النهائية المتعلقة بتحقيق نمو اقتصادي فبالرغم من قدرة البرنامج على إزالة العديد من التشوهات الحادة في الاقتصاد الأردني، إلا انه لم ينجح في إعادة هيكلته باتجاه اعتماده على الذات، ويشير عقل إلى أن التطبيق المتشدد لبرنامج التصحيح الاقتصادي قد أدى إلى ظهور عدة أثار جانبية وسلبية من أهمها:

١. في محاولة الحكومة لتخفض العجز في الموازنة، كان الاتجاه نحو زيادة الإيرادات في خلال الضرائب والرسوم، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأسعار وتقليص معدلات الاستهلاك، بسبب انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، فكان أن تراجعت معدلات الطلب الفعال والدخول في مرحلة من الركود الاقتصادي.

٢. الانخفاض في مديونية الأردن كان طفيفاً ولا يعود لتطبيق البرنامج.

٣. فشل البرنامج في الوصول بالنمو الاقتصادي إلى المستويات المستهدفة فمن نمو تراكمي متوقع يحدد بـ(٢٠%) خلال السنوات الثلاث (٩٥ ، ٩٦، ٩٧) لم يتحقق شيء على الإطلاق، أما معدل النمو البالغ ٩% والذي تحقق خلال السنوات الثلاث الاولى من عمر البرنامج (٩٢-٩٥) فلم يكن بسبب البرنامج.

٤. أدى التشدد في تطبيق السياستين المالية والنقدية إلى تعميق الركود الاقتصادي، حيث أدى الرفع المستمر لأسعار الفائدة إلى مستويات مرتفعة إلى تراجع حجم الطلب على الائتمان، وبالتالي تراجع معدلات الاستثمار، إلى جانب انعكاس تلك الزيادة على سعر الفائدة على صورة زيادات في الكلف الإنتاجية للعديد من المصانع القائمة.

٥. لم تنجح سياسات البرنامج المبنية على أساس تشجيع الصادرات والانفتاح على الخارج إلى تحقيق زيادة ملموسة في حجم الصادرات، وبالتالي بقي العجز في الميزان التجاري عند مستواه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٦. التكاليف المعيشية الباهضة في انتشار الفقر والبطالة وانخفاض السنوي المعيشي لشريحة واسعة من السكان.

ويصل الباحث في النهاية إلى نتيجة مفادها أن برامج التصحيح القائمة على نموذج صندوق النقد البنك الدوليين جيدة لتحقيق الاستقرار على المدى القصير لكنها غير قادرة على تحقيق النمو على المدى تطويل، نظراً لقيامها على أساسيات الانفتاح والتحرر التي لا قبل للدولة النامية على مواجهة متطلباتها.

وقد خلص الوزني (١٩٩٥) إلى نتيجة مفادها أن البرنامج كان ذو طبيعة انكماشية كبيرة وان البرنامج ركز على جانب إدارة الطلب بشكل يضر بعملية التنمية والقطاع الخاص المنتج بل ويتنافى أحيانا مع متطلبات البنك في مجال رفد الاستثمار، وجاء الدليل على ذلك في كون المطالبة بخفض مستوى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والحكومة ورفع أسعار الفائدة تصب أساسا في إعاقة جهود التنمية الحكومية وفي نفي التصنيع.

كما وصل الوزني من خلال نموذجه القياسي إلى نتيجة مفادها عدم فاعلية تخفيض سعر الصرف في تصحيح وضع الميزان التجاري، إذ أن الهيكل السلعي للصادرات والمستوردات الأردنية يحول دون قطف ثمار تلك الآلية، بل على العكس فقد يساهم التخفيض في تجزع حرارة الدواء ثم تدهور حالة ميزان المدفوعات أكثر من ذي قبل.

بعض الباحثين مثل هيرست وطوميسون(٢٠٠١م) وفي إطار حديثهما عن "اللبرلة المالية" يقولان:-

" فان صندوق النقد الدولي يحث على هذه اللبرلة ويطالب بتطبيق علاجات غير حصيفة شرطاً لتقديم القروض مثل فرض التقشف على القطاع العام، واستهداف مستويات تضخم منخفضة ورفع معدلات الفائدة، غير أن الرأي السائد لدى الأوساط الحصيفة يبدي ريبة متزايدة إزاء هذه الوصفات".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الانفتاح الاقتصادي في الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الرابع

الانفتاح الاقتصادي في الأردن

٤-١:مقدمة: -

يتطلب تحليل انفتاح السياسة التجارية في الأردن البحث في الكثير من القضايا و المتغيرات التي يرتبط فيها، فهو لا يعتمد على مقياس تحدد به درجة الانفتاح بل يحتاج إلى دراسة و قراءة في المتغيرات التي تحدد إطار هذه السياسة و رصد التطورات التي تساهم في تشكيل المفهوم و من ثم التوصل إلى الحكم بشأن حقيقة الاتجاه نحو هذا الانفتاح.

و عليه فقد تناول الباحث بالتفصيل أهم القضايا التي تدعم فكرة الانفتاح و تسهم في نجاحها مثل قضايا تتعلق بالتشريعات و القوانين و قضية التنافسية و مستوى أداء ونوعية القطاع الصناعي التجارة الخارجية.

و يشتمل الفصل على الأبواب التالية: -

(٤-٢):الباب الأول: انفتاح السياسة التجارية في الأردن: من خلال دراسة التطور في أدوات السياسة التجارية.

(٤-٣):الباب الثاني: قطاع التجارة الخارجية الأردني- نظرة عام-

(٤-٤):الباب الثالث: تنافسية الاقتصاد الأردني-محاولة لإعادة الصياغة.

(٤-٥):الباب الرابع: سياسة تشجيع الإنتاج.

(٤-٦):الباب الخامس: العوامل السياسية المؤثرة على انفتاح الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

(٤-٣):الباب الأول: انفتاح السياسة التجارية في الأردن:

اعتمد الأردن خلال فترة السبعينات والثمانينيات من القرن الماضي على سياسة تجارية حمائية تفرض ضرائب جمركية مرتفعة على المستوردات في سبيل حماية و تطوير قطاع الإنتاج في الأردن غير أن هذه السياسة لم يكتب لها البقاء في ظل الاتجاه العالمي نحو الانفتاح وتحرير الاقتصاد و لم يكن هذا هو العامل الحاسم في التوجه الأردني نحو التحرير والانفتاح، فخضوع الأردن لبرنامج تصحيح كان السبب الرئيسي في هذا التوجه.

ارتبط التطور في تطبيق سياسة الانفتاح بتطبيق مجموعة من الإجراءات التدريجية، الأولى: إزالة العوائق الكمية والثاني: إعادة النظر في النظام الجمركي أو قل بالأحرى النظام الضريبي ككل، والثالث: متعلق بتحسين أداء الصادرات الوطنية، ولتناول هذا التطورات في السياسة التجارية، فلا بد من تناول التطور في وسائل وأدوات السياسة التجارية أو بعضها، والتي يمكن تقسيمها إلى وسائل سعريه ووسائل كمية ووسائل تنظيمية.

٤-٣-١: أولاً: الوسائل السعرية:

وتشمل الرسوم الجمركية و السياسات المتعلقة بسعر الصرف و سياسة التسعير،حيث تميزت السياسة التجارية في الأردن بالانغلاق و اتباع سياسة حماية جمركية في سبيل حماية الإنتاج الوطني، ففي عام ١٩٧٠ على سبيل المثال صدرت مجموعة من القرارات لتعديل نظام الاستيراد حيث ألغيت الحماية الانغلاقية وتم استبدالها بالحماية الجمركية ورسوم عالية تتراوح بين (٣٠%-٩٠%) من قيمتها للسلع التي ليس لها مثيل في الأردن، في حين استمر منع استيراد بعض السلع التي لها مثيل مثل الزيوت النباتية والحيوانية والجلود والكحول والكرتون ورب البندورة والاسمنت، هذه الحالة رافقها غياب الرقابة بحيث قام أصحاب الامتياز بتغطية النقص في الإنتاج باستيراد الكمية المطلوبة، وبذلك عملت هذه القوانين على زيادة قوة الاحتكار لدى المنتجين وقلت روح المنافسة مما قلل من فاعلية استراتيجية إحلال المستوردات، غير أن تعديلاً طفيفاً على الرسوم الجمركية عمل على تخفيضها على مواد البناء والمواد التموينية بحيث وصلت هذه الرسوم ٥٠% كحد أقصى ، وعمل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

هذا التخفيض على زيادة المستوردات من السلع الاستهلاكية بشكل واضح في إشارة واضحة على ضعف تنافسية المنتج الأردني. (الشريف، ١٩٩٥).

كما و يشير العديد من الباحثين إلى أن الأردن لم يستخدم الرسوم الجمركية بناءاً على أسس علمية واقتصادية في تنمية الاقتصاد الوطني، وتنمية الصناعة، وزيادة الطاقة التصديرية وتحقيق مؤشرات نمو للاقتصاد الوطني تنسجم مع المؤشرات العالمية (الكساسبة، ٢٠٠١). من خلال تقاضيها لعقود طويلة على مستلزمات الإنتاج، مما زاد من كلفة الإنتاج المحلي، و أفقد المنتجات الوطنية الحافز للتطوير بسبب هذه الحماية.

و في عام ١٩٩٤و ما تلاه عمدت الحكومة عبر إجراءات السياسة المالية إلى إجراء إصلاح ضريبي واسع عمل على تخفيض كبير في الرسوم الجمركية بهدف تحسين البيئة الاستثمارية، وإزالة أي تحيز ضد المستوردات وذلك في إطار الالتزام القانوني للأردن بالاتفاقيات الدولية الموقعة بهذا الخصوص، مع الإشارة إلى أن هذا التخفيض يتفاوت بحسب الاتفاقيات الموقعة مع بعض الأطراف التجاريين بحيث يعطى ميزة في التخفيض الجمركي لدولة أو كتلة اقتصادية دون الأخرى كما أن بعض التخفيضات الجمركية استهدف تنشيط الحركة الصناعية والاستثمارية من خلال تخفيض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج الصناعي.

و لتعويض النقص الحاصل في الإيرادات الضريبية فقد قامت الحكومة بفرض ضريبة مبيعات إضافية أو ما سمي لاحقاً بالضريبة الخاصة ضمن قانون الضريبة العامة على المبيعات، حيث أجاز القانون لمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير(وزير المالية) بفرض ضريبة مبيعات إضافية(خاصة) على بعض السلع المستوردة و المحلية المماثلة تعادل في آثرها مقدار التخفيض الذي يتم في رسوم الضرائب الجمركية، و قد و ضعت الحكومة مجموعة من السلع التي ينطبق عليها هذا القرار، و قد ورد في نص قانون ضريبة المبيعات المادة (٦) ما يلي:

أ. تفرض بمقتضى هذا القانون ضريبة عامة على استيراد اي سلعة أو خدمة او بيع اي منهما بنسبة (١٣%) من قيمة هذه السلعة أو بدل هذه الخدمة . ب. مع مراعاة أحكام المادة (٣) من هذا القانون تخضع السلع المدرجة في الجدول رقم(١) الملحق بهذا القانون لضريبة خاصة يحدد مقدارها ونسبتها وفئاتها بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

و قد ورد في الجداول الملحقة بالقانون مجموعة من السلع التي يتم فرض الضريبة الخاصة عليها بحيث تعطى ميزة نسبية للسلع الأردنية المماثلة لها و هي المياه الطبيعية والمعدنية والغازية بما في ذلك مياه الصودا، والمشروبات الغازية، و البيرة بما في ذلك البيرة بدون كحول ، و النبيذ، و الخمور، و التبغ ومصنوعاته، فيما فـــرض القانون ضريبة إضافية على بعض السلع المحلية، و المستوردة بنفس النسبة و هي مبينة في الجدول التالي: –

جدول(٤-١):بعض السلع الخاضعة للضريبة الخاصة.

الصنف	و حدة الاستيفاء	ضريبة المبيعات الإضافية	
		محلي	مستورد
الأجهزة الحرارية الكهربائية	القيمة	14%	14%
أجهزة التسجيل وان كانت مدمجة أو مدمج معها أجهزة أخرى	القيم	14%	14%
أجهزة الهاتف عدا أجهزة الهاتف الخلوية	القيمة	14%	14%
الفيديوهات وان كانت مدمجه أو مدمج معها اجهزة اخرى	القيمة	16%	16%
أجهزة التصوير الفوتوغرافي	القيمة	14%	14%
كاميرات الفيديو – أجهزة تسجيل الصورة والصوت أو الصورة	القيمة	16%	16%

المصدر:قانون الضريبة العامة على المبيعات.

يتضح جليا أن جميع السلع الخاضعة و الواردة في الجدول(٣-١) لا يوجد لها مثيل في الأردن و هـــذا يؤيد فكرة أن الغرض من هذا القانون يقصد منه تعويض النقص في الإيرادات، غير أن هذا الإجراء ينضـــوي على تمييز ضد السلع الأجنبية، مما يخالف التزامات الأردن عبر اتفاقية منظمة التجارة الدولية.

و في حين تضمنت التزامات الأردن في منظمة التجارة العالمية تخفيض نسب التعرفة الجمركية لتصل بحدهـــا الأعلى إلى (٣٠%) في عام ٢٠٠٠ ومن ثم إلى (٢٥%) عام ٢٠٠٥ وأخيرا ليستقر سقف التعرفة الجمركيـة الأردنية عند مستوى(٢٠%) عام ٢٠١٠ . واستثناء كل من منتجات التبغ والكحول والمركبات مـــن هـــذا التخفيض على التعرفة الجمركية، فإن الأردن التزم فيما يتعلق بجزئية التعرفة الجمركية بهذه التخفيضات.

غير أن الحكومة قامت من جهة أخرى بفرض ضريبة مبيعات بالإضافة إلى الضريبة الجمركية علـــى الســـلع المعفاة من التخفيض الجمركي حسب الاتفاقية مع منظمة التجارة الدولية، و عليه فإن قيمة السلعة النهائيـــة لم تختلف كثيرا.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أمر آخر يتعلق بالضريبة و هو آلية التحصيل فإن آلية تحصيل الضريبة تعتمد على توريدها من قبل المكلفين بها، مع ما ينضوي في ذلك من إرهاق للمستثمر مما قد يؤثر على مناخ الاستثمار المحلي الذي تعمل الحكومة على تشجيعه.

هناك مجموعة من الملاحظات على فرض هذه الضريبة الخاصة، منها ما هو دستوري يتعلق بدستورية فرض هذه الضريبة و هذا ليس محل بحثنا، و منها ما يتعلق بالرد الضريبي، ففي حين توصف ضريبة المبيعات بأنها ضريبة إقليمية و في حال أراد المكلف بالضريبة إخراج السلعة التي خضعت للضريبة فإن له الحق في استرجاع الضريبة العامة والخاصة، غير أن القانون لا يسمح له باسترجاع الضريبة الخاصة، و هذا يعني أن الضريبة الخاصة هي ضريبة جمركية بالمضمون لكنها بالنص هي ضريبة مبيعات.

هذا لا يعني أن الباحث ضد هذا الإجراء كون هذا الإجراء الهدف منه تعويض النقص الحاصل في الضريبة الجمركية و الذي تستخدم عوائده في دفع التزامات الحكومة تجاه المواطنين، لكن لابد من الالتفات إلى إمكانية وقوع الأردن في مشاكل قانونية مع منظمة التجارة العالمية في وقت لاحق في حال تنبه بعض المستثمرين لهذه التناقضات القانونية، و بعدها قد يقع الأردن في مشكلة مصداقية ناضل كثيراً بعد أزمة ١٩٨٩لتحصيلها عند المؤسسات الدولية من جهة و المستثمرين من جهة أخرى و التي أعتقد أنها الأهم لأنها هي التي يعول عليها في بناء اقتصاد قوي.

و مما يؤكد ما وصل إليه الباحث أن الأرقام تشير و بوضوح أن عوائد ضريبة المبيعات على السلع المستوردة قد عوض النقص في الضريبة الجمركية حيث عادت قيمة عوائد ضريبة المبيعات(الضريبة الخاصة) إلى نفس مستوى الضريبة الجمركية في العام ١٩٩٦و التي بلغت فيها إيرادات الضريبة الجمركية (٢٣٢)مليون دينار و الأرقام في الجدول التالي تشير إلى وصول عوائد الضريبة الخاصة إلى ما يقارب (٢٣٠) مليون دينار في عام ٢٠٠١م.(البنك المركزي،١٩٩٦).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٤-٢):بعض مؤشرات الضريبة العامة على المبيعات1994 – 2001

(مليون دينار)

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
حصيلة ضريبة المبيعات	222.4	263.5	310.0	315.4	350.3	372.5	464.5	515.0
على السلع المستوردة	-	-	-	163.4	192.2	187.4	246.7	230.0
على السلع المحلية	-	-	-	145.0	149.8	168.3	175.3	195.0
على قطاع الخدمات	-	-	-	7.0	8.3	16.8	42.5	90.0 (1)
معدل نمو الضريبة العامة على المبيعات (%)	27.6	18.5	17.6	1.7	11.1	6.3	24.7	10.9
نسبتها إلى الإيرادات الضريبية (%)	32.0	34.8	36.9	39.5	40.8	42.1	48.3	50.5
نسبتها إلى الإيرادات المحلية (%)	17.0	19.0	21.7	23.0	23.4	23.5	29.8	31.4

(1) يشمل هذا الرقم ضريبة المبيعات على القطاع التجاري، والبالغة 8.0 مليون دينار والذي اخضع للضريبة منذ مطلع عام 2001.

المصدر : البنك المركزي، التقرير السنوي ٢٠٠١م

أما فيما يتعلق بسياسة سعر الصرف وبرغم توجه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للعمل بنظام تعويم سعر الصرف في الأردن، إلا أن الأردن نجح في إقناع المؤسستين ولو بشكل ضمني بالمحافظة على سعر صرف ثابت مقابل الدولار للحفاظ على استقرار السوق النقدي ، والاكتفاء بالانخفاض الكبير والذي وصل إلى (٥٠%) من قيمة الدينار أمام الدولار بعد عام ١٩٨٩.

أما فيما يتعلق بسياسة التسعير فقد كانت الحكومة تلعب دوراً بارزاً في تحديد أسعار السلع والخدمات و ذلك لحماية طبقات المجتمع من ذوي الدخل المحدود من إشكالية الاستغلال و رفع الأسعار، و قد كانت وزارة التموين تمارس هذا الدور من خلال تحديد أسعار السلع، فالسلع الزراعية على سبيل المثال لا الحصر كانت تحدد أسعارها يومياً من قبل الوزارة و تعلن في الصحف اليومية، كما كانت فرق الوزارة تقوم بجولات تفتيشية على المحال و البقالات للتأكد من التزام الباعة والتجار بالأسعار المفروضة، كما كانت الحكومة تقدم مجموعة كبيرة من السلع الاستهلاكية بأسعار مدعومة، كما عملت بنظام الكوبونات الذي كان يقدم الدعم لفئة من ذوي الدخل و الذين يقل دخل الأسرة عن ٥٠٠دينار لمنتجات الرز و السكر و الحليب المجفف.

غير أن التغيرات التي طرأت على السياسة العامة للحكومة بعد خطة التصحيح، جعلت الحكومة تتخلى عن تحديد الأسعار و العمل على جعل قوى السوق مسؤولة عن هذا التحديد،حيث بدأت هذه الإجراءات منذ شباط ١٩٩٣فقامت الحكومة برفع أسعار الخبز بمقدار ١٠فلسات و زيادة أسعار الحليب

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

المجفف بحيث أصبح يباع بسعر ١,١٠دينار و بسعر مدعوم كذلك،ثم قامت الحكومة بعدها برفع الدعم تماماً عن الخبز، و استبدلت ذلك بتعويض المواطنين بقيمة(١,٢٨٠)دينار لكل فرد شهرياً للفئات التي يقل دخلها الشهري عن ٥٠٠دينار، و كذلك استثناء هذه الفئة من الدعم المقدم للسكر و الأرز و الحليب. (البنك المركزي،١٩٩٣،١٩٩٦) و انتهت هذه الإجراءات أخيراً برفع الدعم النقدي المقدم لمادة الخبز، و استثني من ذلك المستفيدون من صندوق المعونة الوطنية.(البنك المركزي،١٩٩٨).

٤-٣-٣:ثانياً: الوسائل الكمية:

وتشمل نظام الحصص وتراخيص الاستيراد الممنوحة من قبل الحكومة لبعض المؤسسات وبالذات في مجال الإنتاج الزراعي، وذلك في سبيل حماية الإنتاج الوطني، فمع نهاية شهر تموز من عام ١٩٩٣ كانت الحكومة تعمد استخدام الوسائل التالية(world bank,1994): -

١. **حظر الاستيراد:** حظرت وزارة الصناعة و التجارة إعطاء رخص لغايات استيراد السلع التالية: -

أ. رب البندورة.

ب. الحليب الطازج.

ج. بعض منتجات الألبان.

د. المياه المعدنية.

ه. ملح الطعام.

٢. **أذونات التراخيص:** حيث تحتاج مجموعة من المنتجات ضمن الأصناف الخمس التالية إلى إصدار تراخيص من وزارة الصناعة و التجارة بالاتفاق مع وزارة الزراعة أو وزارة الداخلية أو وزارة البريد والاتصالات(آنذاك) و وزارة التموين و وزارة الصحة، و الأصناف الخمسة هي : -

أ. الخضروات و الفواكه.

ب. بعض المواد الكيماوية.

ج. الأدوية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

د. المعدات الغذائية.

ه. وسائل الاتصالات.

٣. هناك ما يقارب ٢٢٠ مركب كيماوي يحتاج إلى موافقة الأمين العام لوزارة الداخلية قبل استيرادها، فعلى المستورد تقديم طلب ترخيص من وزارة الصناعة و التجارة ثم الحصول على ورقة من الأمين العام في وزارة الداخلية قبل الحصول على الترخيص المطلوب، أما فيما يتعلق بالأدوية فإن المستورد بحاجة إلى الحصول على موافقة من وزارة الصحة قبل الحصول على الترخيص من قبل وزارة الصناعة و التجارة.

٤. منع استيراد الخضروات الطازجة بدون أسس قانونية واضحة، بحيث يحتاج المستورد إلى تفويض أولي من وزارة الزراعة للحصول على رخصة استيراد من وزارة الصناعة و التجارة، حيث تقوم وزارة الزراعة و بشكل شهري بتحديد الخضروات التي يمكن استيرادها و تحديد جهة الاستيراد كذلك، و يكون دور وزارة الصناعة و التجارة هو منح الترخيص المطلوب في حالة و وجود السلعة المراد استيرادها ضمن قائمة وزارة الزراعة الشهرية.

٥. حوالي ٦٦ مادة تموينية غذائية بحاجة إلى موافقة وزارة التموين قبل إعطاء المستورد رخصة باستيرادها و تشمل على سبيل المثال لا الحصر الجبنة الصفراء و غذاء الحيوانات و اللحوم و الزبدة و العصائر الطبيعية، و كذلك فإن معدات الاتصالات بحاجة إلى موافقة أولية من قبل وزارة الاتصالات قبل منح المستورد رخصة استيراد.

و لعل الجدول التالي يعطي صورة عن حجم التراخيص و الأذونات و الحظر والاحتكار في شتى القطاعات الاقتصادية كما هي بحلول شهر (٧) من العام ١٩٩٣م :-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول(٤-٣):القيود الكمية في القطاعات الإقتصادية

القطاع	حظر الاستيراد	الاحتكار	أذونات و تراخيص
الزراعة	–	١	٩٨
التعدين	–	–	٥
مواد غذائية	٤	٧	١٧٠
المشروبات	١	١	٤
التبغ	–	–	١
الجلود و النسيج	–	–	٣
الصناعة	–	–	٢٥
المواد الكيماوية	–	–	١٥
الصناعة النفطية	–	–	–
الخشب و الفلين	–	–	١
ماكينات كهربائية	–	٤	–
ماكينات علمية	–	–	٢
ماكينات غير كهربائية	–	–	٥
مصنوعات أخرى	–	–	١٣

المصدر : World Bank Report NO 12645 JO,P34

لقد حدثت مجموعة من التغيرات على أنظمة الاستيراد و التصدير غير أن بعض الإجراءات بقيت كما هي، حيث تحتاج البضائع و السلع إلى توصية مسبقة من الجهات الرسمية و يتم اعتبار التوصية بمثابة رخصة استيراد و يتم التخليص على البضاعة بموجب تلك التوصية، فالجدول التالي يبين بعض السلع التي تحتاج إلى إذن مع بيان الجهة التي تعطي الترخيص:-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول(٤-٤):السلع التي تحتاج إلى توصية و جهة التوصية.

	الجهة التي تصدر التوصية	اسم السلعة
١	وزارة التموين	الأرز
٢		حليب حليبنا
٣		دقيق القمح (الطحين ومنتجات المطاحن) مثل (السميد، النخالة، الزوان، كسر القمح)
٤		السكر
٥		القمح، الشعير، الذرة الصفراء
٦	وزارة التموين بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة	حليب للصناعة
٧	وزارة الزراعة	السائل المنوي الحيواني المجمد
٨	وزارة الزراعة بالتنسيق مع وزارة التموين	الحيوانات الحية
٩	وزارة الزراعة	اللحوم الطازجة والمبردة والمجمدة
١٠	وزارة الداخلية (الأمن العام)	سيارات لعب الأطفال التي تعمل بالوقود
١١	وزارة الداخلية (الأمن العام)	طائرات لعب الأطفال الهوائية التي تعمل بالريموت كنترول
١٢	وزارة الداخلية (الأمن العام)	ماكينات الألعاب الكهربائية والإلكترونية المخصصة للاستخدام التجاري
١٣	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	أجهزة الاتصالات الخلوية
١٤	وزارة الصحة	الأدوية والمضادات الحيوية بأنواعها
١٥	مؤسسة التسويق الزراعي	البطاطا، البصل، الثوم
١٦	وزارة المياه والري/سلطة المياه	حفارات الآبار الارتوازية

المصدر:دليل جمعية المصدرين لإجراءات التصدير في المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠٠١

و قد اقتصرت السلع المحصور استيرادها بجهات معينة على السلع التالية و التي تعتبر سلع ذات استخدام خاص:

جدول(٤-٥):السلع المحصور استيرادها و جهة الاستيراد.

	اسم الشركة	السلعة
١	شركة الدباغة الأردنية	الجلود الطبيعية الخام
٢	شركة مصفاة البترول الأردنية	البترول ومشتقاته عدا الزيوت المعدنية
٣	شركة مصفاة البترول الأردنية	أسطوانات الغاز المترلية
٤	شركة مصانع الإسمنت الأردنية	الإسمنت الأسود
٥	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	ملح البارود والمتفجرات وكبسولة المتفجرات
٦	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	نترات الأمونيوم
٧	شركة مناجم الفوسفات الأردنية	الفوسفات الخام
٨	مصانع تلبيس الإطارات	الإطارات المستعملة

المصدر:دليل جمعية المصدرين لإجراءات التصدير في المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠٠١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

و قد تظهر بعض المشاكل في التخليص على البضائع من حيث الحاجة إلى اللجوء إلى أنظمة تحليل البضائع للتأكد من سلامتها و مطابقتها للمواصفات و المقاييس، من حيث أن البضاعة قد تكون قابلة للتلف، وعندها يحق للمستورد طلب التخليص على البضاعة مقابل كفالة ضمان عدم دخول البضاعة السوق المحلي حتى ظهور نتائج التحليل و هذا قد يسبب خسارة كبيرة للمستوردين إذا لم يتم التعامل مع مثل هذه الحالات بمرونة و سرعة و ابتعاد عن الروتين.

أما فيما يتعلق بالتصدير فإن هناك مجموعة من السلع التي يحظر تصديرها دون الحصول على توصية مسبقة من قبل بعض الجهات كوزارة التموين و وزارة الزراعة و وزارة الصناعة و التجارة و البنك المركزي.

جدول(٤-٦):السلع التي تحتاج إلى توصية مسبقة قبل تصديرها

الجهة	السلع
وزارة التموين	القمح
	دقيق القمح ومنتجات المطاحن (الطحين، السميد، النخالة، الزوان، كسر القمح)
	السكر
	الارز العادي
	حليب حليبنا
	زيت الزيتون والزيتون (بالتنسيق مع وزارة الزراعة)
	معكرونة وشعيرية
	بيض المائدة، بيض التفريخ
وزارة الزراعة	اناث الاغنام والماعز والابقار
البنك المركزي	المعادن الثمينة وتشمل السبائك والنقود القانونية من الذهب والفضة
وزارة الصناعة والتجارة	المادة الطينية المستخرجة من البحر الميت

المصدر:دليل جمعية المصدرين لإجراءات التصدير في المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠٠١

يتولد استنتاج من العرض السابق أن ما تم تغييره هو فقط رفع حظر استيراد بعض السلع و السماح باستيراد سلع أخرى، غير أن التغيير بكل ما تحمله كلمة التغيير من معاني لم يتم فلا زال المستورد بحاجة إلى مراجعة أكثر من جهة لإتمام عملية إصدار الرخص، مما يفتح المجال واسعا أما الشخصنة و اللامؤسسية بأن تسود قطاع الاستيراد والتصدير على حد سواء.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٤-٣-٣:ثالثا: الوسائل التنظيمية:

و ذلك من خلال المعاهدات والاتفاقات التجارية، حيث وقع الأردن على مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات التجارية، التي عملت على ربطه بتكتلات اقتصادية دولية و إقليمية مختلفة ولعل الجدول(٣-٧) يبين ابرز الاتفاقات التي وقعها الأردن، موضحا فيه أبرز التطورات في السياسة الجمركية المرتبطة بهذه الاتفاقيات.

الجدول(٤-٧):اتفاقيات الأردن التجارية الدولية

الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ دخولها حيز التنفيذ	إطار التخفيضات الجمركية
منظمة التجارة العالمية WTO	١٩٩٩/١٢/١٧	٢٠٠٠/٤/١١	يسمح بالاحتفاظ برسم جمركي بحد أقصى ٢٠%-٣٠% خلال فترة انتقالية تبلغ ١٠ أعوام.
الشراكة الأردنية الأوروبية	١٩٩٧/١١/٤٢		تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي ضمن فترة انتقالية مقدارها ١٠سنوات.
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	١٩٩٧/٢/١٩	١٩٩٨/١/١	تجارة حرة مع الدول العربية خلال فترة انتقالية تبلغ ١٠ أعوام، حيث يتم إجراء تخفيض جمركي مقداره ١٠% خلال السنوات العشر .
اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٠/١٠/٢٤	٢٠٠١/١٢/١٧	تجارة حرة مع الولايات المتحدة خلال فترة انتقالية تبلغ ١٠ أعوام، حيث يتم إلغاء التعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية و الزراعية على النحو الآتي: - ١/تعريفات جمركية لأقل من ٥% تلغى خلال سنتين. ٢/تعريفات جمركية بين ٥% إلى ١٠% تلغى خلال أربع سنوات. ٣/ تعريفات جمركية بين ١٠%-٢٠% تلغى خلال خمس سنوات. ٤/التعرفات الجمركية لأكثر من ٢٠% تلغى خلال عشر سنوات.
اتفاقية إقامة المناطق الصناعية المؤهلة	١٩٩٧/١١/١٦م	١٩٩٧/١١/١٦م	تجارة حرة مع الولايات المتحدة ضمن مناطق صناعية مؤهلة تعفى منتجاتها من الضرائب في تجارة باتجاه واحد

و لقد فرض دخول هذه الاتفاقيات على الأردن إجراء مجموعة من الترتيبات القانونية المتعلقة بأنظمة الجودة و حقوق الملكية الفكرية و الأسرار التجارية و ذلك من اجل ضمان تطابقها من الناحية التشريعية مع معايير منظمة التجارة، و قد أوجد دخول الأردن في هذه الاتفاقيات و بالتحديد منظمة التجارة العالمية فرصا استثمارية كبيرة أمام المستثمرين الأردنيين من حيث إعطاء ميزة تفضيلية للمنتج الأردني من جهة الإعفاءات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمركية الجزئية والكلية ، غير أنها و ضعت المستثمر كذلك أمام تحد كبير يتطلب حسب رأي بعض الباحثين إلى وجوب إحداث إندماجات بين الشركات الصغيرة لتحمل أعباء المنافسة بالإضافة إلى تأهيلها لتصبح صناعات وخدمات تصديرية . هذا الاندماج سيمكن الشركات الأردنية من الاستثمار في تطوير أنظمة الإدارة والإنتاج ، وتطوير المواصفات. كما ستساهم في قيام مراكز للبحث العلمي والتطوير مما سيسهل عملية انتقال الاستثمارات لمنتجات البحث والتطوير خاصة في قطاعات الأدوية ، الصناعات التعدينية ، الموارد الطبيعية والصناعات الغذائية. و ستعمل على قيام صناعات تصديرية أردنية أو عربية وأردنية أو أجنبية للاستفادة من التخفيض الجمركي إلى الأسواق العالمية.(الطويل،٢٠٠٢).

٤-٣-٤:درجة حرية وانفتاح الاقتصاد الأردني:

يختلف تعريف الانفتاح بين الباحثين و لتوضيح هذا الاختلاف سنسلط الضوء من خلال هذا الباب على تقريرين من تقارير حرية الاقتصاد، الأول (مقياس حرية الاقتصاد للعام ٢٠٠٣) 2003 Index Of Economic Freedom-Heritage Foundation و الصادر عن مؤسسة (هيرتج)Heritage والثاني (تقرير حرية العالم ٢٠٠٢)Economic freedom Of The World 2002 Annual Report الصادر عن مؤسسة فريزر (Fraiser).

أولا:تقرير مؤسسة هيرتج: -

يعتمد هذا التقرير في قياس درجة حرية الاقتصاد على دراسة (٥٠) متغير اقتصادي مستقل تندرج تحت بنود: السياسة التجارية والسياسة المالية للحكومة والتدخل الحكومي في الاقتصاد والسياسة النقدية وتدفقات رؤوس الأموال و الاستثمار الأجنبي والبنوك والأجور والأسس وحقوق الملكية والقوانين ونشاطات السوق السوداء، ويتم التعامل مع كل متغير بنفس الوزن، حيث وضع مقياس شامل يصنف الاقتصاد إلى:

١/ حر جدا: بدرجة ١,٩٥ أو اقل.

١/حر: بدرجة مابين ٢ إلى ٢,٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣/ غير حر بشكل كبير: بدرجة ما بين ٣ إلى ٣,٩٥.

٤/ غير حر على الإطلاق (مغلق) : ٤ فأكثر.

حسب هذا المقياس تصنف السياسة التجارية للأردن بأنها على درجة عالية من الحماية حيث حصل متغير السياسة التجارية على (٥) درجات بناءا على نسبة الحماية الجمركية التي وصلت إلى حوالي ١٨,٩% حسب التقرير، في حين صنف الاقتصاد الأردني ككل على أنه حر جدا بحصوله على(٢,٨٥) درجة وجاء في الترتيب(٦٢) بين (١٦٢) دولة شملها التقرير، غير أن التدخل الحكومي قد صنف كذلك بأنه عال حيث وصل إلى (٤) درجات ولتتبع درجة حرية السياسة التجارية و السياسة المالية و السياسة النقدية وحرية الاقتصاد ككل خلال الفترة من ١٩٩٥وحتى٢٠٠٣ أنظر الجدول التالي:

جدول(٤-٨):مقياس هيرتج لحرية الاقتصاد الأردني.

السنة	معدل النقاط	الترتيب	السياسة التجارية	السياسة الضريبية	السياسة النقدية	عدد الدول التي شملها التقرير فعليا
١٩٩٥	٣,٠٥	٤٨	٤	٤,٥	٢	١٠٢
١٩٩٦	٢,٩٥	٥٨	٤	٤,٥	٢	١٤٣
١٩٩٧	٢,٨٠	٥٣	٤	٤	١	١٥١
١٩٩٨	٢,٩٠	٦١	٤	٤	٢	١٥٧
١٩٩٩	٢,٩٠	٦٢	٤	٤	٢	١٦٢
٢٠٠٠	٢,٩٠	٦١	٤	٤	٢	١٦٢
٢٠٠١	٢,٩٠	٦٣	٤	٤	٢	١٥٥
٢٠٠٢	٢,٧٠	٤٥	٤	٤	١	١٥٥
٢٠٠٣	٢,٨٥	٦٢	٥	٣,٥	١	١٥٧

المصدر: موقع هيرتج على الانترنت http://www.heritage.org/research/features/index/

لعل من الملاحظ أن تطورا حقيقيا في السياسة المالية و السياسة التجارية- و هما مرتبطان- لم يحدث خلال هذه الفترة مع العلم أن الإصلاحات الحقيقية في كل من السياستين بدأ منذ العام ١٩٩٤تقريبا، و هذا يؤيد ما

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وصلنا إليه من ملاحظات في سياق الحديث عن أبرز التطورات في السياسة التجارية و بمعنى آخر أن التغيـــير استهدف الشكل لا المضمون.

ولعل الاقتصاد الأردني حسب التقرير هو من اكثر اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حرية حيث كـان ترتيبه سابعا بين ١٨ دولة شملها التقرير في عام ٢٠٠٣.

جدول(٤-٩):ترتيب دول الشرق الأوسط و شمال أفريقيا حسب درجة الحرية(هيرتج)

الترتيب على مستوى العالم	الدولة	نقاط المقياس ٢٠٠٣
١٦	البحرين	٢,٠٠
٢٤	الإمارات	٢,٢٠
٣٣	إسرائيل	٢,٤٥
٤٠	الكويت	٢,٥٥
٤٤	قطر	٢,٦٥
٥٦	عمان	٢,٨
٦٢	الأردن	٢,٨٥
٦٨	المغرب	٢,٩٥
٦٨	السعودية	٢,٩٥
٦٨	تونس	٢,٩٥
٩٤	لبنان	٣,٢٥
٩٤	الجزائر	٣,٢٥
١٠٤	مصر	٣,٣٥
١٣١	اليمن	٣,٦٥
١٤٣	سوريا	٣,٩٥
١٤٦	إيران	٤,١٥
١٥١	ليبيا	٤,٣٠
NA	العراق	٥,٠٠

المصدر: 2003 Index Of Economic Freedom-Heritage Foundation

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

و في سياق تحليل هذا التقرير للسياسة التجارية يشير و بشكل واضح إلى أن الحكومة تلجأ إلى فرض قيود غير جمركية من خلال طرق و أساليب التخليص الجمركي،فإجراءات التخليص الجمركي تساهم في إضعاف الجو الاستثماري الجاذب، وقد وصفت هذه الإجراءات بأنها احتياطية و قد لا تتفق مع ما هو موثق في القوانين، فضلا عن التأخير الحاصل في هذه الإجراءات.

ثانيا:تقرير مؤسسة فريزر: -

شمل هذا المقياس (١٢٣) دولة عبر إعطاء قيمة من (صفر) وحتى (١٠) للتعبير عن درجة حرية الاقتصاد وعبر دراسة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تم تصنيفها ضمن البنود التالية:

١- حجم الحكومة: النفقات، المؤسسات الضريبية.

٢- الهيكل القانوني وحقوق الملكية الفكرية.

٣- حرية انتقال رؤوس الأموال و الحصول على النقد الأجنبي.

٤- حرية التبادل مع العالم الخارجي.

٥- القوانين المتعلقة بالإيداعات النقدية والعمالة والنشاطات التجارية.

حسب هذا المقياس فإن الاقتراب من (١٠) هو مؤشر حرية وانفتاح الاقتصاد قيد الدراسة، وتاليا ترتيب الاقتصاد الأردني عبر مجموعة من السنوات المختارة:

جدول(٣-١٠):درجة حرية الاقتصاد الأردني حسب تقرير مؤسسة فريزر

البند/السنة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
حرية الاقتصاد	٤,٩ (٥٠)*	٥,٢ (٥٧)	٥,٧ (٤١)	٥,٣ (٦٢)	٦,١ (٦٣)	٧,٣ (٢٤)
القيود الضريبية على التجارة	٥.٥	٥,٣	٦.٦	٤,٦	٦,٢	٦,٨

المصدر: Economic freedom of the world 2002

*الأرقام بين الأقواس الترتيب بين الدول الداخلة في التقرير،الأرقام بدون الأقواس المقياس بالنقاط.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وقد صنف الاقتصاد الأردني أنه من أكثر عشر اقتصاديات ازدادت نسبة انفتاحها في الفترة ما بين ١٩٨٥وحتى ٢٠٠٠، و ضمن مجموعة الدول الإسلامية فإن كلا من الأردن و مصر و ماليزيا تسجل أعلى درجات الحرية حسب هذا المقياس.

إن الاستنتاج الذي يتولد من نتائج التقريرين و تحليل التطور في السياسة التجارية من خلال الوسائل الكمية و التنظيمية، أن السياسة التجارية في الأردن لم تتجه نحو الانفتاح خلال فترة الدراسة مع كل الإجراءات التي تم تنفيذها في سبيل تخفيض الجمارك و تسهيل إجراءاته، و هذا يؤيد ما توصلنا إليه من خلال رصدنا للتطورات الضريبية و أدوات السياسة التجارية، غير أن التطورات في البيئة المالية و النقدية كما اتضح من التقريرين هي التي ساهمت في تحسين المناخ المنفتح للاقتصاد الأردني، و هذا الاتجاه مفسر فالأردن لا يستطيع التخلي عن الإيرادات الناتجة عن حركة الاستيراد و التصدير، لكنه في المقابل هيأ الجو من خلال المناخ المالي و النقدي اللازم لجذب الاستثمار الأجنبي و تحسين بيئته.

٤-٣:الباب الثاني : -تجارة الأردن الخارجية :-

٤-٣-١:الصادرات :

شهدت قيم الصادرات الأردنية ارتفاعا مطردا من (٥٧٥,١) مليون دينار عام ٧٦م بالأسعار الثابتة إلى (٢٢٥٣,٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٠م، غير أن قيم الصادرات تفاوتت نسب نموها على النحو الآتي:

الجدول(٤-١١):نسب نمو الصادرات

الفترة	نسبة النمو%
٧٦-٨٠	١٦,٢
٨٠-٨٥	٣,٤
٨٥-٩٠	١١,٥
٩٠-٩٥	٢,٤
٩٥-٢٠٠٠	١,٩-

المصدر: احتساب الباحث[1].

[1] قام الباحث بتقدير اللوغريتم الطبيعي للصادرات على الزمن حيث يمثل معامل الزمن T نسبة النمو: LOG(EXPORTS)=C+ aT

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

يلاحظ من الجدول(٤-١١) انخفاض نسب النمو عبر الزمن وبالذات في الفترة ما بين (١٩٩٥-٢٠٠٠) حيث شهدت نموا سالبا مقداره (١,٩-%) بالرغم من توقيع الأردن العديد في الاتفاقيات التجارية و توقيعه على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

غير أن الصادرات الأردنية تتميز بمجموعة من الخصائص التي تعكس بوضوح مستوى أدائها كما أشار إليها الكساسبة (٢٠٠١) وهي:

١- انخفاض قيم الصادرات الوطنية كثيرا عن المعدلات العالمية، ففيما يبلغ المستوى العالمي لتصيب الفرد السنوي من الصادرات ٩١٥ دولارا سنويا، فإن المعدل الأردني لنصيب الفرد من الصادرات الوطنية لا يتجاوز ٣٦٠ دولار.

٢- انخفاض نسبة الصادرات السلعية منسوبا إلى الصادرات من الخدمات وفقا للمعايير العالمية حيث تبلغ النسبة العالمية (الصادرات السلعية: الصادرات الخدمية = ١:٤) في حين تبلغ هذه النسبة في الأردن (١:١).

٣- التذبذب السنوي بين الارتفاع والانخفاض.

٤- ضعف النفاذ إلى الأسواق العالمية حيث تتركز الصادرات الأردنية نحو الأسواق العربية

ومن خلال نظرة بسيطة للتركيب السلعي للصادرات يلاحظ ارتفاع الصادرات من السلع الاستهلاكية وبالتحديد من الألبسة التي تركز كثير من مصانع المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) على إنتاجها.

شكل(٤-١):أهم السلع المصدرة٢٠٠١

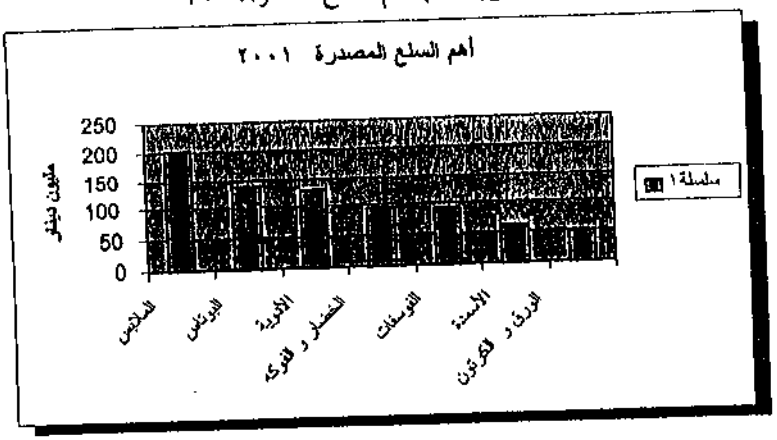

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية فإن كلا من الولايات المتحدة والعراق والهند والسعودية تعد أهم بلدان التصدير حيث كانت الأهمية النسبية للأسواق الثلاث هي (٣٤,٩%) من الصادرات الأردنية وقد جاءت الأهمية النسبية لأسواق التصدير خلال عام ٢٠٠١ على النحو المبين في الشكل التالي:

شكل(٤-٢):التوزيع الجغرافي للصادرات٢٠٠١

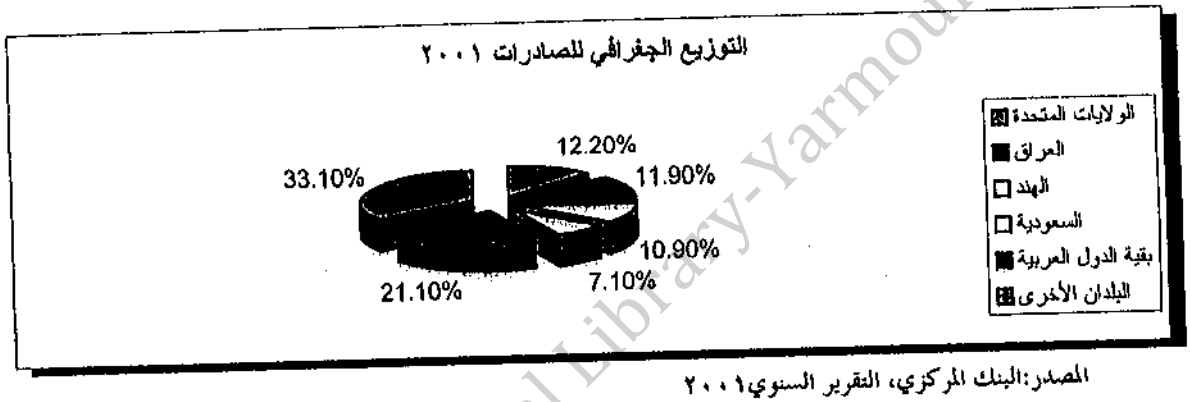

المصدر:البنك المركزي، التقرير السنوي٢٠٠١

٤-٣-٣:المستوردات:

كما شهدت قيم المستوردات ارتفاعا مطردا كذلك من (١٢٦٣,٥) مليون دينار عام (١٩٧٦) بالأسعار الثابتة إلى (٣٦٤٦,٨) مليون دينار عام ٢٠٠٠م كما شهدت قيم نموها تفاوتا واضحا كما يظهر من الجدول (٣-١٢):-

جدول(٣-١٢):نسب نمو المستوردات

الفترة	نسبة النمو%
١٩٧٦-١٩٨٠	١٦,٦
١٩٨٠-١٩٨٥	٠,٥
١٩٨٥-١٩٩٠	٤.٤
١٩٩٠-١٩٩٥	٢,١
١٩٩٥-٢٠٠٠	٠,٤٥-

المصدر:احتساب الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كما يلاحظ من الأرقام السابقة انخفاض قيم نموها عبر الزمن حتى أنها وصلت قيمة سالبة خلال الفترة ما بين (٩٥-٢٠٠٠) بالرغم من التوقيع على الاتفاقات الدولية كما تمت الإشارة سابقا.

ولعل نسبة النمو السالب في كل من الصادرات و المستوردات خلال فترة (٩٥-٢٠٠٠) مدعاة لإثارة كثير من التساؤلات، غير أن الإجابة على هذه التساؤلات تنحصر في أن الاقتصاد الأردني قد تعرض إلى حالة من الركود الاقتصادي بدأت من العام ١٩٩٣م على إثر تبني خطة التصحيح الاقتصادي والتي تركز على خفض الطلب الكلي وتخفيض الاستهلاك الخاص والعام مع ما رافقها من أحداث سياسية رتبت على الأردن تبعات كبيرة.

و يلاحظ كذلك أن نسبة النمو خلال الفترة من (١٩٩٠-١٩٩٥) كانت موجبة في كل من الصادرات والمستوردات حيث كانت نسبة النمو (٢,٤%) و(٠٢,١%) على التوالي، غير أن تفسير هذه النسبة يعود إلى قدوم عشرات الآلاف من العائدين من الكويت و إدخالهم حوالي مليارين من الدولارات إلى البلاد مع ما رافق ذلك من إنفاق عالي على شراء المساكن و الأثاث، و الاستثمارات المتعددة التي قاموا بها والتي أجلت استحقاق دخول برنامج التصحيح و الآثار السلبية لحرب الخليج (الفانك، ١٩٩٩).

أما فيما يتعلق بالتركيب السلعي لمستوردات الأردن فإن الأرقام تشير إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمستوردات مجموعة المواد الخام والسلع الوسيطة لتصل في عام (٢٠٠١م) إلى (٥٢,٨%) من إجمالي المستوردات ، هذا وتشير الأرقام كذلك إلى ارتفاع نسبة المستوردات من مجموعة السلع الرأسمالية لتصل في العام (٢٠٠١م) إلى ١٩,٤% من إجمالي المستوردات ويبين الرسم البياني التالي أهم السلع المستوردة خلال عام ٢٠٠١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

شكل(٤-٣):أهم السلع المستوردة

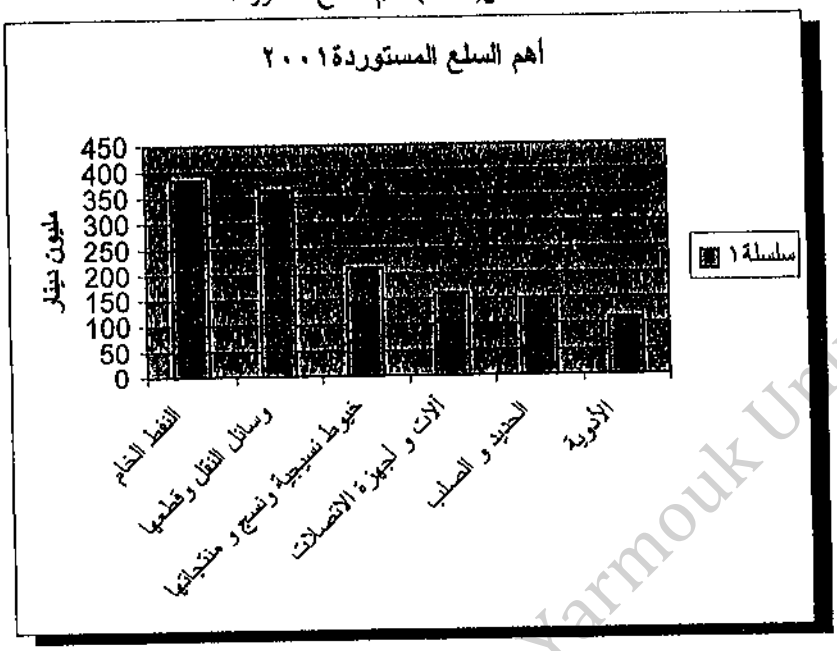

المصدر:البنك المركزي،التقرير السنوي٢٠٠١

ولعل ابرز ملاحظة على التوزيع السلعي للمستوردات الزيادة الكبيرة في معظم بنودها، فقد ارتفعت مستوردات آلات و أجهزة الاتصالات من (٩٤,٢) مليون دينار عام (٢٠٠٠) إلى (١٦٠,٥) مليون عام (٢٠٠١) أي بزيادة مقدارها (٧٠%) من العام السابق و الذي نشأ عن التخفيضات الجمركية المتتالية التي تمت خلال الأعوام ١٩٩٩و ٢٠٠٠، فيما شهدت مستوردات وسائط النقل وقطعها ارتفاعا كبيرا ففي عام (١٩٩٩) كانت حوالي (٣٦٥,٩) مليون دينار لتصبح في عام (٢٠٠٠) حوالي (٤٦٦,٨) مليون دينار أي بزيادة مقدارها (٣٠%) عن العام ١٩٩٩) و الذي نتج عن تخفيض ضريبة المبيعات الإضافية و ضريبة المبيعات المفروضة على السيارات بنسب متفاوتة تتراوح ما بين ٤٣% و ٥٠% تبعا لسعة المحرك، كما تم السماح باستيراد السيارات المستعملة بغض النظر عن سنة الصنع و تحديد نسب التنزيل من قيمة السيارة الخاضعة للرسوم و فق ترتيبات محددة و ذلك اعتبارا من١٩٩٩/٧/٢٥م(البنك المركزي،١٩٩٩) ، وكذلك الحال في مستوردات الخيوط النسيجية فقد ارتفعت من (١٢٧,٧) مليون دينار عام (٢٠٠٠) لتصل إلى (٢١٢,٩) مليون دينار عام (٢٠٠١) أي بزيادة مقدارها (٦٧%) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمستوردات المحلية فقد كانت الأهمية النسبية للمستوردات على النحو الآتي: -

شكل(٤-٤):التوزيع الجغرافي للمستوردات للعام ٢٠٠١

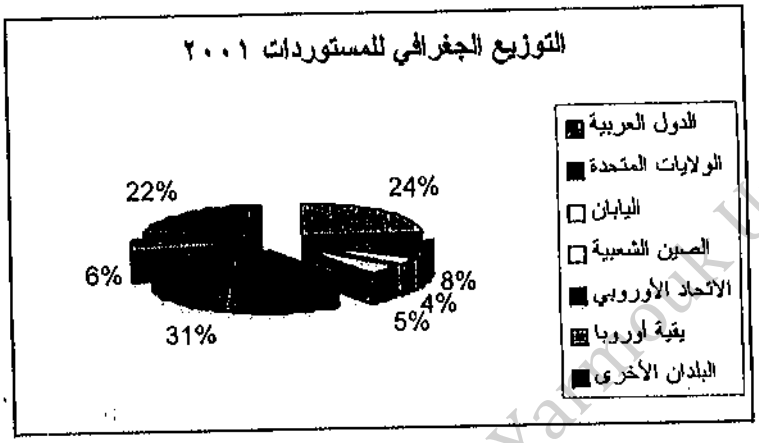

المصدر: البنك المركزي،التقرير السنوي٢٠٠١

٤-٣-٣:العجز في الميزان التجاري:

لقد عانى الأردن من عجز مزمن في الميزان التجاري حيث يتضح من خلال تتبع الأرقام السابقة للمستوردات والصادرات انه يتجه نحو الأسوأ، كما قد يشير إلى إخفاق منظومة السياسات النقدية والاستثمارية والتجارية والصناعية والمالية في تأسيس قاعدة صناعات تصديرية راسخة (الخصاونة، ٢٠٠٢).

الأهمية النسبية للصادرات الأردنية للاتحاد الأوروبي أكثر من (٤%)، فإن الأهمية النسبية لمستوردات الأردن من الاتحاد تتجاوز(٣٠%)، هذا التشوه في العلاقة التجارية بين الأردن و دول العالم لا يستثنى منه الدول التي تصدر لها الأردن الفوسفات و البوتاس، و هذا يؤشر إلى ضعف القاعدة التصنيعية في الأردن بشكل كبير.

شكل(٤-٥)العجز في الميزان التجاري

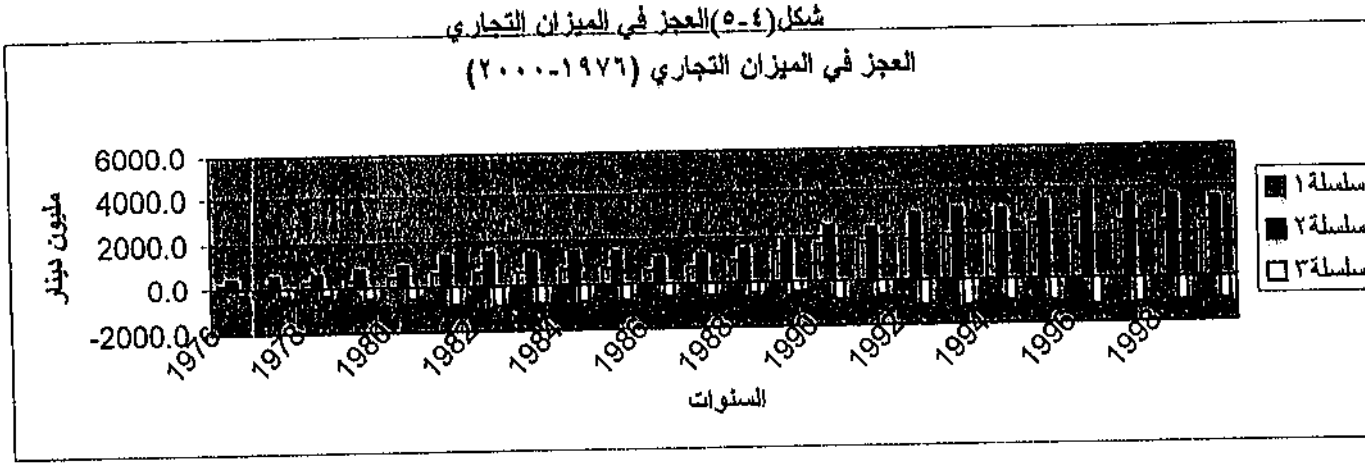

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٤-٣-٤:المعوقات الفنية التي تواجه صناعة التصدير الأردنية:

في ظل انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية رتبت عليه مجموعة من الالتزامات في إطار جودة ونوعية المنتج الأردني، ووضعت مجموعة من المعوقات الفنية التي تحول دون الدخول إلى الأسواق العالمية حيث أشار الكساسبة(١٩٩٧) إلى بعض هذه المعوقات وهي:

١- عدم توفر العمالة المهنية المتخصصة.

٢- ارتفاع كلفة الوصول إلى الأسواق الدولية مع ما يرافق ذلك من عدم أهلية الأسطول البري المحلي لنقل البضائع من حيث الحفظ على سلامة البضاعة و حفظها من التلف.

٣- عدم توفر فرص للتصدير بشكل دوري.

٤- ضعف ثقة الشركات العالمية والمستهلك الأجنبي بالمنتجات الأردنية.

٥- ضعف التسويق وعدم توفر المعلومات عن الفرص التصديرية وبخاصة في قطاع الأدوية.

٦- مشاكل تتعلق بجودة التعبئة والتغليف.

٧- التصنيف السيئ للخضار والفواكه بسبب جهل المزارعين.

٨- ارتفاع أسعار المواد الخام وبالتالي زيادة تكلفة المنتجات.

٩- مشاكل التهريب ودخول الكثير من المنتجات وبالذات الغذائية من سوريا و الآن من العقبة بعد إنشاء منطقة العقبة الاقتصادية.

٤-٤:الباب الثالث: تنافسية الاقتصاد الأردني-محاولة لإعادة الصياغة.

أشار هيرست و طومبسون(٢٠٠١) إلى مقاربتين لبحث القدرة التنافسية، تم التطرق إليهما في الأدبيات الاقتصادية: -

الأولى:تتعلق بالقدرة على البيع: -

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

فتنافسية الاقتصاد ضمن هذه المقاربة تقاس بالكلفة النسبية، و سعر صرف العملة، و تركز هذه المقاربة على الحساب الجاري لميزان المدفوعات و بالتحديد حسابات التجارة، و هناك معياران لقياس القدرة التنافسية و هما و حدة الكلفة النسبية للعمل (Relative unit labor cost) RULC و الثاني معدل سعر الصرف الفعال (Effective Exchange Rate).

الثالثة: تتعلق بجاذبية الموقع: –

هذه المقاربة تركز على حساب رأس المال و كفاءة الأسواق المالية، كما تركز على أهمية قرارات القطاع الخاص من ناحية خيارات الاستثمار أكثر من الاهتمام بالسياسة الحكومية، و المقياس الرئيسي للتنافسية ضمن هذه المقاربة هو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

"ولكن وبالرغم من هذا العرض فليس الأمر اختيار أحدهما على وجه التحديد دون الآخر لأنهما في الواقع يكمل بعضهما البعض، ويعتمدان اعتمادا متبادلا على بعضهما".(هيرست و طومبسون،٢٠٠١)

ومع أهمية المقاربتين السابقتين فلا بد لنا من عدم إغفال مقاربة ثالثة مختلفة تماما وهي مقاربة النوعية، وذلك بوصف النوعية هي المحدد المتنامي للنجاح العالمي، فنتائج مدمرة تترتب على عدم الاهتمام بهذه المقاربة كتلك المرتبطة بمرض جنون البقر في المملكة المتحدة و الذي أدى إلى حالة وصلت لحد التدهور في قطاع التربية الحيوانية في المملكة المتحدة.

وعلى هذا فإن تحليل تنافسية الأردن يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المقاربات الثلاث السابقة ضمن إطارها الإقليمي لوضع صورة واضحة عن الوضع التنافسي للأردن، وقبل الخوض في هذا الإطار من التحليل فقد يكون من الملائم استعراض أحد التقارير الذي يعنى بقياس تنافسية الاقتصاد وهو تقرير التنافسية العالمي والذي يصدر عن (المنتدى الاقتصادي العالمي).

٤-٤-١:تنافسية الاقتصاد الأردني حسب تقرير التنافسية العالمي(Global Competitiveness Report):

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

قام (المنتدى الاقتصادي العالمي) بإعداد مجموعة من تقارير التنافسية العالمية التي تركز على مفـــهومين مختلفين لكنهما يكملان بعضهما لتحليل تنافسية الاقتصاد، الأول يركز على التنافسية العالمية "كمجموعة مـــن المؤسسات و السياسات الاقتصادية التي تدعم المعدلات المرتفعة للنمو في المدى المتوسط"، وقد أوجد لهـــذه الغاية معيار يسمى (معيار النمو التنافسي) (Growth Competitiveness Index – GCI-)حيـــث يبنى هذا المعيار على الأساسيات النظرية والتجريبية (للاقتصاد الكلي) ويقدم تقديرا لإمكانيات وتوقعات النمو لخمـــس ســـنين قادمـــة لحـــوالي (٧٥) اقتصـــاد مـــــن بينـــــها الأردن. (World Economic Forum,2001,2002)

فيما يعتمد الثاني والمسمى (معيار التنافسية الجاري) (Current Competitiveness Index) CCI على مؤشرات الاقتصاد الجزئي لقياس " مجموعة من المؤسسات وتركيب السوق والسياسات الاقتصادية الداعمة للمستويات العالية للرخاء الاقتصادي" وذلك بالرجوع للاستخدام الأمثل للمصادر المخزونة الجاريـــة (Current stock) وبالتالي فإن هذا المعيار يحدد الإمكانيات المنتجة المتاحة لنفس الاقتصاديات (الدول) الـــ (٧٥) المذكورة.

في معيار النمو التنافسي GCI كان ترتيب الأردن (٤٥) عـــام (٢٠٠١م) فيمـــا كـــان في العـــام (٢٠٠٠) (٤٦) مما يشير إلى تحسن طفيف في الوضع التنافسي للأردن ما بين هذين العامين، في حين أن ترتيب الأردن في معيار التنافسية الجاري (CCI) قد تراجع من (٣٥) عام (٢٠٠٠) إلى (٤٤) عام (٢٠٠١)، مـــع الانتباه أن عدد الدول المشمولة في تقرير عام (٢٠٠١) قد ازداد بـــ (١٧) دولة عن العام (٢٠٠٠)، في حـــين أن قيمة المعيار الأول في العام (٢٠٠٢) قد تراجع إلى (٤٧) (المعيار الثاني قد تراجع بشكل كبير إلى حـــوالي (٥٣) في نفس العام المذكور وزيادة (٥) دول إلى التقرير لتصبح (٨٠) دولة، و غير أن الدولة العربية الوحيدة المشمولة في هذا التقرير هي الأردن و الدولة الأخرى من المنطقة هي إسرائيل و التي كلـــن ترتيبـــها في عـــام ٢٠٠١هـــو (٢٤) و تحســـن في العـــام ٢٠٠٢ليصبـــح (١٨).(World Economic Forum,2001,2002)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤-٤-٣: مقاربة النوعية:

توسع الحديث في هذه المقاربة ضمن ما يعرف بالقيود الفنية على التجارة والتي أشير إليها ضمن الحديث عن الأنظمة الفنية في المواد الثالثة والحادية عشرة والعشرين من (الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٤٧ "الجات") ، وفي نهاية جولة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعدد الأطراف (عام ١٩٧٩) وقعت الأطراف المتعاقدة اتفاقا متعدد الأطراف سمي بـ (مدونة المعايير) حيث تمنع هذه المدونة فرض قيود فنية على التجارة، كما تم الاتفاق من خلال جولة الأوروغواي على تفاهم جديد يعمل على توضيح مدونة المعايير كما تم اعتماد هذا التفاهم ضمن اتفاقية منظمة التجارة الدولية، كما تم الاتفاق خلال نفس الجولة على أنظمة تتعلق بتطبيق تدابير الصحة النباتية حيث عملت هذه النظمة على معالجة حقوق و واجبات لم تعالج من قبل بالتفصيل في اتفاق (الجات) وهذا الاتفاق يتعلق بأنظمة سلامة الأغذية التي يجري التعامل فيها و بالمقاييس الصحية للحيوانات والنباتات التي يتم التعامل بشأنها، والغرض الأساسي من هذين الاتفاقين هو تسهيل الوصول إلى الأسواق وضمان ألا تؤدي المقاييس و الأنشطة التي لها صلة لها إلى وضع عقبات لا ضرورة لها على التجارة. (إسكوا ، ٢٠٠١).

وفي هذا السياق تصبح المواصفات والمقاييس (الأنظمة الفنية) أداة فعالة من أدوات تقييد التجارة من جهة فرض شروط متباينة عبر البلدان، وهي كذلك أداة فعالة للنفاذ إلى أسواق جديدة في حالة مطابقة المنتجات للمواصفات والمقاييس العالمية.

وبناءا على ما سبق واعتمادا على إنشاء منظمة التجارة العالمية والاتفاقات المتعلقة بالقيود الفنية التي سبق الإشارة إليها فقد عمدت هذه المنظمة إلى تسهيل التبادل التجاري بين دول العالم الأعضاء في المنظمة والعمل على إزالة العوائق الفنية والجمركية ، وهذا يعني دخول الشركات الأجنبية إلى السوق الأردنية ومنافستها للمنتج المحلي الذي اعتمد طويلا على الحماية، وهذا يتطلب أن تطور الشركات الأردنية منتجاتها للتطابق مع المواصفات و المقاييس العالمية. (الهنداوي احمد، ٢٠٠٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وفي سبيل تعزيز تنافسية القطاع الصناعي الأردني ورفع مستوى الصناعة حتى تتطابق مع المواصفات العالمية كان إنشاء (مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية) كمؤسسة تتمتع بشخصيته اعتبارية و استقلال إداري ومالي تهدف إلى تبني نظام وطني للمواصفات والمقاييس وفقا للممارسات الدولية المتبعة، وتعمل على مواكبة التطور العلمي في مجالات المواصفات والمقاييس وتقييم المطابقة واعتماد الخبرات، كما توفر الحماية الصحية والبيئية والسلامة العامة للمواطنين من خلال التأكد من أن المنتجات مطابقة للقواعد الفنية المعتمدة من قبل المؤسسة فضلا عن ضمان جودة المنتجات الوطنية باعتماد مواصفات قياسية أردنية ملائمة تمكن هذه المنتجات من (المنافسة) في الأسواق المحلية والدولية وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني. (قانون المواصفات، ٢٠٠٠).

وقد حددت مؤسسة المواصفات والمقاييس حتى نهاية شهر نيسان ٢٠٠٢ (١٤٧٨) مواصفة ٦٥% منها اختيارية و ٣٥% إلزامية، وتقوم المؤسسة في هذا السياق بإجراء كشوف وتحقق تم من خلالها إغلاق ما يزيد على (٣٠) منشأة صناعية لمخالفتها للقواعد الفنية الإلزامية للمنتجات بحيث زادت فترة الإغلاق عن أسبوعين.

كما وتصدر المؤسسة مجموعة من شهادات المطابقة وعلامات الجودة الأردنية (ISO, HACCP) .

جدول(٤-١٣):عدد الشركات الأردنية الحاصلة على آيزو و الهاسب

الشهادة[٢]	عدد الشركات
آيزو ٩٠٠١و آيزو ٩٠٠٢	٤٥٨
آيزو ١٤٠٠١	١٨
الهاسب	١٦

المصدر: الهنداوي، أحمد ٢٠٠٢:محاضرة.

فيما بلغ عدد المنتجات الحاصلة على علامة الجودة الأردنية (٥٣) منتجا حتى نهاية شهر نيسان ٢٠٠٢، وفي سبيل الارتقاء بمستوى الجودة الصناعية الأردنية فقد عمدت المؤسسة إلى اعتبار متطلبات مواصفة الايزو ٩٠٠١:٢٠٠٠ متطلب أساسي لعلامة الجودة الأردنية (الهنداوي، أحمد ٢٠٠٢)، هذا الجهد في سبيل

[٢] حتى نهاية شهر نيسان ٢٠٠٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الارتقاء بمستوى نوعية وجودة المنتجات الأردنية تساعد في تحقيقه مؤسسات أخرى مثل مؤسسة تنمية الصادرات و الجمعية العلمية الملكية.

إن تحديات كبيرة تواجه المنتج الأردني، فهناك معايير فنية يتم فرضها ليس لها علاقة بجودة المنتج ولا تستطيع مؤسسة المواصفات و المقاييس متابعتها كتلك المتعلقة ببطاقات البيانات، فبالنسبة للأردن، يجب أن تعرض بوضوح بعبارات كاملة وباللغة العربية المحتويات و أسماء المكونات ومدة الصلاحية ، و مصر لها متطلبات أخرى، و دول أخرى في المنطقة العربية و أوروبا لها مواصفات مختلفة (إسكوا، ٢٠٠١) ، و هذا يتطلب من المنتج الأردني الذي يريد دخول الأسواق التعرف على هذه المتطلبات و قد كان لمؤسسة تنمية الصادرات دور بارز في تثقيف المنتج الأردني من خلال الدراسات السوقية التي تقوم بها المؤسسة.

تبرز مشكلة أخرى تتعلق بمتطلبات جودة توعية المنتجات من حيث اختلافها من بلد إلى بلد، ففي أوروبا على سبيل المثال توجد قيود على مقادير السكر في المنتجات الغذائية، وأي منتج يحتوي على سكر له مقياس خاص للحد الأعلى لمستوى كمية السكر في المنتج، و إلا فإن المنتجات المستوردة تصبح خاضعة لضريبة جمركية مرتفعة، غير أن الشركات المصدرة قادرة أن تعارض هذه القاعدة (من خلال حكومتها) بأن تطلب من البلد المستورد تبرير هذا الاجراء وفقا للمادة (٢-٢) من الاتفاق المتعلق بالقيود الفنية على التجارة، كما ينبغي عليها التحقق مما إذا كان هذا الإجراء ينطوي على تمييز لصالح منتجات محلية أو منتجات مستوردة من موردين آخرين وذلك وفقا للمادة (١-٢) من الاتفاق من نفس الاتفاق (أسكوا، ٢٠٠١).

و لمحاولة تطوير أداء الصادرات فلا بد من تظافر مجموعة من المؤسسات لمواجهة هذه التحديات، وهذا ما قام به الأردن من خلال مجموعة من المؤسسات الأردنية التي تعمل كأجهزة رقابة و تطوير على الصادرات الوطنية للحفاظ على الجودة التصديرية وهذه الأجهزة و هي:- وزارة الصحة - مؤسسة تنمية الصادرات- مؤسسة المواصفات والمقاييس- وزارة الصناعة والتجارة - مؤسسة التسويق الزراعي- الجمعية العلمية الملكية- دائرة الجمارك- مؤسسة المدن الصناعية- جمعية المصدرين الأردنيين -جمعية مصدري الخضار والفواكه - نقابة الصناعات الدوائية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

كما تم استحداث جائزة (الملك عبدالله الثاني للتميز) والتي تهدف إلى تعزيز التنافسية لدى المؤسسات الأردنية في القطاع الخاص عن طريق نشر الوعي بمفاهيم إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز وإبراز المجهودات المتميزة للمؤسسات الأردنية و إنجازاتها في تطوير أنظمتها ومنتجاتها وخدمات و حفزها على المنافسة المحلية والدولية وتحقيق التميز في جميع المجالات علما بأن وزارة الصناعة والتجارة تقوم بتنفيذ وإدارة برنامج الجائزة بالتعاون مع برنامج الشراكة الأردنية الأمريكية للأعمال (JUSBP) و الممول من قبل الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي (USAID) (الطويل، ٢٠٠٢).

٤-٤-٣:المقاربة الثانية: جاذبية الموقع:

و تقاس تنافسية البلد المعني ضمن هذه المقاربة بمدى قدرة البلد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن المقياس الرئيس ضمن هذه المقاربة هو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و التي تعتمد كثيرا على البيئة التشريعية و مدى تطور السوق المالي داخل البلد المعني، و عليه فإن معظم الدول تحاول ترويج نفسها استثماريا من خلال التسهيلات المقدمة للمستثمرين من بنية تحتية و إعفاءات ضريبية و قوانين تنظيم العمالة.

ومن أجل تشجيع حركة الاستثمار في الأردن تم تأسيس مؤسسة تشجيع الاستثمار والتي تعنى بتوفير الدعم والمعلومات اللازمة للمستثمرين العرب و الأجانب.

وللتعرف على الوضع التنافسي للأردن فلا بد من مقارنة معيار الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيه مع الدول المحيطة، فحسب تصنيف تقرير الاستثمار العالمي للعام ٢٠٠٢ (مؤشر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) لأداء الاستثمار الأجنبي وإمكانات الاستثمار الأجنبي للفترة ما بين (١٩٩٨ – ٢٠٠٠) صنف الاقتصاد الأردني ضمن الأداء المتدني بين (تصنيف الإمكانات المرتفعة) للاستثمار الأجنبي المباشر و في المرتبة نفسها مع كل من الإمارات العربية المتحدة وسوريا وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والسعودية(أونكتاد،٢٠٠٢) أنظر جدول(٤-١٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الجدول(٤-١٤) – تصنيف البلدان بحسب أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإمكانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ١٩٩٨-٢٠٠٠

	أداء العالي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر	أداء المتدني في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر
	بلدان الطليعة	اقتصاديات ما دون الإمكانات
الإمكانات المرتفعة للاستثمار الأجنبي المباشر	ارجنتين، اسبانيا، أستراليا، إسرائيل ، ألمانيا، إيرلندا، البحرين، البرتغال، بلجيكا، لكسمبورغ، بلغاريا، بنما، لندا، بيرو، تايلاند، ترنداد، توباغو، جزر البهاما، الجمهورية التشكية، الجمهورية الدومنكية، الدانمراك، السلفاده، سلوفاكا، سنغافورة، السويد، سويسرا، شلس، غانا، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كندا ، كرواتيا، كندا، كوستريكا،لاتفيا، لتوانيا، مالطة، ماليزيا، المملكة المتحدة ، ناميا، النرويج، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، هونغ كونغ (الصين).	الاتحاد الروسي، الأردن، استراليا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، إيران (الجمهورية الإسلامية) أيسلندا، ايطاليا، بروناي،دار السلام ، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سورينام، عمان، قبرص ، قطر، الكويت، لبنان ، مقاطعة تايوان الصينية، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.
	اقتصاديات ما فوق الإمكانات	الاقتصاديات ذات الأداء القاصر
الإمكانات المنخفضة للاستثمار الأجنبي المباشر	اذبسجان، ارمينيا، اكوادور، أنغولا، أوغندا، بابوغنا الجديدة، البارزيل، بوليفيان، تونس، جامكايكا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيان اما، السودان، الصين، غاما، فنزويلا، فيت، نام، قبرغزستان، كازاخستان، كوت ديفور، ملاوي، موزامبيق، نيكاراغوا، هندروس.	اتوبا، المانيا، اندونسيا، أوزبكسان، أوكانا، بارغواي، باكستان، بنغلادش، موركنافاسو، تركيا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جكخورية تترانسا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب افريقيا، رواندا، زمبابوي، سري لانكا، السنغال، سيراليون، طاجسكستان، غابون، غانا، غواتمالا، غينا، الفبين، الكاميرون، كلوميسا، الكونغو، كنسا، مالي، مدغشقر، المغرب، منغوليا، مبانمار، نيبال النجير، نيجريا، هابتي، الهند اليمن.

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستمثار العالمي ٢٠٠٢، الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية ، الجدول الثاني-٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ولوضع صورة أوضح لحجم الاستثمار في الدول المذكور انظر الجدول التالي:

جدول(٤-١٥):تدفقات الاستثمار الأجنبي ١٩٩٠-٢٠٠١بالدولار الأمريكي

مليون دولار

الاقتصاد	١٩٩٠-١٩٩٥ معدل سنوي	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١
إسرائيل	٥٨٠	١٣٨٧	١٦٢٨	١٧٦٠	٢٨٨٩	٤٣٩٢	٣٠٤٤
مصر	٦٣٢	٦٣٦	٨٨٧	١٠٦٥	٢٩١٩	١٢٣٥	٥١٠
البحرين	٢٧٨	٢٠٤٨	٣٢٩	١٨٠	٤٥٤	٣٥٨	٩٢
الأردن	٨	١٦	٣٦١	٣١٠	١٥٨	٣٩	١٦٩
الكويت	-٣	٣٤٧	٢٠	٥٩	٧٢	١٦	-٤٠
لبنان	١٠	٨٠	١٥٠	٢٠٠	٢٥٠	٢٩٨	٢٤٩
عمان	١٠٥	٦٠	٦٥	٩٠١	٢١	٢٣	٤٩
قطر	٦٤	٣٣٩	٤١٨	٣٤٧	١١٣	٢٥٢	٢٣٧
السعودية	٢٩٨	-١١٢٩	٣٠٤٤	٤٢٨٩	-٧٨٠	-١٨٨٤	٢٠
سوريا	١٠٢	٨٩	٨٠	٨٢	٢٦٣	٢٧٠	٢٠٥
تركيا	٧٤٥	٧٢٢	٨٠٥	٩٤٠	٧٨٣	٩٨٢	٣٢٦٦
الإمارات	١٥١	٣٠١	٢٣٢	٢٥٨	-٩٨٥	٢٦٠	-١٥٦

المصدر: UNCTAD.2002.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٤-٤-٤:المقاربة الثالثة: وهي المتعلقة بالقدرة على البيع:

وتتوقف على هيكل الكلفة النسبية وسعر الصرف الدولة قيد الدراسة وقد نستطيع مقارنة الأردن مع الاقتصاديات في المنطقة المحيطة بناءا على هذه المقاييس و التي قد تكون غير متوفرة في الغالب، في هذا الإطار فإن مقارنة بسيطة لتكلفة ساعة العمل في القطاع الصناعي الأردني هي اقل من العديد من الدول حيث تظهر تكلفة ساعة العمل في الأردن بـ (٠,٩٠) دولار مقابل (١,٤٠) دولار في البحرين و (٤,٥٩) دولار في قبرص و (٨,٤٤) دولار في دولة إسرائيل.

وعلى هذا فإن معدل تكلفة ساعة العمل هي اقل من تكلفتها في هذه الدول غير أن سعر تكلفة العمل قد لا تشكل عاملا حاسما في هذا القطاع فإنتاجية ساعة العمل تأخذ بعين الاعتبار كذلك، هذا و قد يعتمد على مقياس آخر في قياس درجة تنافسية الاقتصاد و هو (Effective Exchange Rate) غير أنه غير متوفر للأردن أو أي دولة عربية أخرى حيث يتوفر للدول الصناعية فقط.

٤-٤-٥:أداء القطاع الصناعي الأردني:

تشير العديد من التقارير العالمية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)(UNIDO,2002) وتقرير التنمية العالمي الصادر عن الأمم المتحدة إلى تدني أداء قطاع الصناعة الأردني قياسا بالأرقام العالمية.

ومما يدل على ذلك انخفاض حصة الفرد من القيمة المضافة في القطاع الصناعي (Value Added per Capita in Manufacturing) ففي حين يشير تقرير التنمية العالمي إلى انخفاض هذا المعيار من (٢٠٣) دولار عام ١٩٨٠ إلى (١٨١) دولار في عام ١٩٩٨م، فإن أرقام منظمة التنمية الصناعية تشير إلى انخفاض هذا المقياس عن المعدلات العالمية كما في الجدول التالي: -

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول(٤-١٦):حصة الفرد في الأردن من القيمة المضافة صناعياً مقارنة بغرب آسيا والدول النامية و المتقدمة

المؤشر	السنة أو الفترة	القيمة في الأردن	غرب آسيا	الدول النامية*	الدول المتقدمة**
MVA القيمة المضافة في الصناعة لكل فرد بالدولار الأمريكي	١٩٨٠	١٤٩	٤٠٥	١٦١	٣٧١٢
	١٩٩٠	١٤٠	٤٩٧	٢٠٣	٤٤٣٠
	١٩٩٧	١٦٣	٥٩١	٢٩٠	٤٨٢٩
	١٩٩٨	١٦٠	٥٩٣	٢٩١	٤٨٨٠
حصة القيمة المضافة في الصناعة إلى الناتج المحلي%	١٩٨٠	١٣,١	٩,٠	١٩,٥	٢٢,٩
	١٩٩٠	١٦,١	١٣,٠	٢١,٢	٢٢,٠
	١٩٩٧	١٦,٩	١٥,٩	٢٤,٠	٢١,٦
	١٩٩٨	١٦,٨	١٥,٩	٢٤,٠	٢١,٤

المصدر: -UNIDO Country Industrial Statistics: Jordan على الشبكة :-

www.unido.org/data/stats/showstat.cfm?cc=jor-a

*بما فيها الصين

**باستثناء(transition economies)

كما يشير تقرير التنمية إلى انعدام مساهمة الأردن في صادرات التكنولوجيا المتقدمة والتي تقدمت علينا فيها دول عربية مثل السعودية ومصر.

جدول(٤-١٧): الصادرات التكنولوجية

الدولة	الصادرات التكنولوجية (%من مجموع الصادرات)
الأردن	-
سوريا	-
مصر	-
السعودية	١
تركيا	٢
إسرائيل	٢٠

المصدر: World bank2000/World Development Report2000/2001

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

كما تراجع ترتيب الأردن في مقياس تنافسية أداء الصناعة (Competitiveness Industrial Index) من (٦٠) عام ١٩٨٠ إلى (٦٣) عام ١٩٩٨ بين اقتصاديات (٨٧) دولة، ويظهر واضحاً تأخر ترتيب الأردن ضمن بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا، انظر جدول(٤-١٨): -

جدول(٤-١٨):مقياس تنافسية أداء الصناعة لدول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و تركيا

الاقطار	الترتيب	
	١٩٨٥	١٩٩٨
تركيا	٣٦	٣٨
البحرين	٣١	٤٢
تونس	٤٠	٤٥
المغرب	٤٦	٥٣
السعودية	٤١	٥٤
مصر	٦٧	٥٧
عمان	٣٩	٥٩
الأردن	٩٠	٦٣
اليمن	-	٨٥

المصدر:UNIDO 2002/Industrial Development Report-p59

كما جاء ترتيب الأردن في مقياس الجهد التكنولوجي والابتكار ضمن تصنيف الدول منخفضة الاداء، كما تراجع ترتيب الأردن ضمن وصف الدول الحسب القيمة المضافة في الصناعة من (٥٠) عام ١٩٨٥ إلى (٦١) عام ١٩٩٨ (UNIDO,2002) كما تراجع ترتيب الأردن كذلك ضمن تصنيف الدول حسب الصادرات المصنفة من (٤٧) عام ١٩٨٥ إلى ٥٨ عام (١٩٩٨).

٤-٥:الباب الرابع: سياسة تشجيع الإنتاج.

وضعت الحكومة خطة لتشجيع وتنمية وزيادة تنافسية القطاعات الإنتاجية من خلال برنامج شمولي لإعفاء مدخلات الإنتاج الصناعي ومن خلال برامج المساعدات الأجنبية و قانون حماية الإنتاج الوطني .

ففي إطار البرنامج الشمولي لإعفاء مدخلات الإنتاج الصناعي والذي تم تطبيقه على ثلاث مراحل , المرحلة الأولى يتم فيها تخفيض نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على جميع مدخلات الإنتاج و الخاضعة لنسبة رسوم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٣٥ % , ٢٠ % , ٣٠ % , والتي ليست لها مثيل في الصناعة المحلية إلى نسبة رسم (١٠ %) والمرحلة الثانية تخفيض نسبة الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج من نسبة رسم (١٠ %) إلى نسبة رسم (٥%)، والمرحلة الثالثة يتم فيها إعفاء جميع مدخلات الإنتاج من الرسوم الجمركية . وتنفيذاً لهذا البرنامج فقد تم إعفاء وتخفيض الرسوم الجمركية على حوالي (١٤٨٠) مدخل إنتاجي حسب جدول(٤-١٩) :-

جدول(٤-١٩):التخفيضات الجمركية على مدخلات الإنتاج الصناعي.

الرقم	الإجراء	عدد المدخلات	التاريخ
١	تخفيض الرسوم الجمركية إلى نسبة رسم١٠%	٤٢٥	١٩٩٩/٧/٢٠
٢	تخفيض الرسوم الجمركية إلى نسبة رسم١٠%و ٥%	١٤٧	٢٠٠٠/١/٢٤
٣	إعفاء و تخفيض الرسوم الجمركية إلى نسبة رسم١٠% و ٥%	٢٦	٢٠٠٠/٢/٧
٤	إعفاء من الرسوم الجمركية	٤٩٤	٢٠٠٠/٥/١
٥	إعفاء و تخفيض الرسوم الجمركية إلى نسبة رسم١٠% و ٥%	٣٣٨	٢٠٠٠/١٠/٢٩
٦	إعفاء و تخفيض الرسوم الجمركية إلى نسبة رسم١٠% و٥%	٢١	٢٠٠١/١/٢١
٧	إعفاء و تخفيض الرسوم الجمركية إلى نسبة رسم١٠% و ٥%	٣٠	٢٠٠١/٥/٧

المصدر: الطويل سامر، محاضرة٢٠٠١

هذا وقد تم إعداد قوائم مدخلات الإنتاج الصناعي الخاضعة لنسبة رسوم جمركية (٥%) و (١٠ %) حيث بلغ عدد البنود الجمركية الخاضعة لنسبة رسم (١٠ %) (٢٤٠) بند مدخلات إنتاج لا يوجد لها مثيل في الصناعة المحلية وعدد البنود الجمركية الخاضعة لنسبة رسوم (٥ %) (١٣٥٠) بند مدخلات إنتاج لا يوجد لها مثيل من الصناعة المحلية سيتم إعفاءها بالكامل من الرسوم الجمركية (الطويل , ٢٠٠٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

وقد تم إعفاء الأصول الرأسمالية إضافة إلى الآلات، وتفعيل نظام الإدخال المؤقت على المواد الأولية والمدخلات الصناعية اللازمة للإنتاج والداخلة في التصنيع والمواد غير تامة الصنع لغايات تصديرها من خلال تعليق الرسوم المدفوعة و إمكانية رد الرسوم على المواد الأولية والمدخلات الصناعية اللازمة للإنتاج والداخلة في عمليات التصنيع من اجل تصديرها والعمل على إعفاء الصادرات من رسوم التعرفة الجمركية .

أما فيما يتعلق ببرنامج المساعدات الأجنبية فقد كان للجهات المبينة في الجدول دور كبير في دعم وتطوير القدرات الإنتاجية والتنافسية للإنتاج المحلي :

جدول(٤-٢٠):برامج المساعدات الأجنبية و الجهة النظيرة

البرنامج	الجهة النظيرة
برنامج الشراكة الأردنية الأمريكية (JUSBP)	وزارة الصناعة الو التجارة
البرنامج الأردني الياباني للتنمية الصناعية	المجلس الأعلى للعلوم و التكنولوجيا
المشروع الأردني الألماني للمواصفات و المقاييس (GTZ)	مؤسسة المواصفات و المقاييس
برنامج تطوير بيئة الأعمال في الأردن (AMIR)	وزارة التخطيط

المصدر :الطويل(٢٠٠٢).

و في الإطار نفسه تم إقرار قانون حماية الإنتاج الوطني، فحسب المادة الرابعة الفقرة ألف من القانون فإن للمنتجين المحليين الذين يعانون أو يحتمل تعرضهم لضرر بالغ سببه تزايد استيراد سلعة مشابهة أو منافسة لإنتاجهم ، أن يتقدموا بطلب خطي إلى الوزير(وزير الصناعة والتجارة) أو من يفوضه خطيا لحماية إنتاجهم ، على أن يتضمن الطلب البيانات والوثائق التي تساعد الوزارة على التأكد من وقوع أو احتمال وقوع ضرر بالغ يلحق بقطاع إنتاجهم.(قانون حماية الانتاج الوطني،١٩٩٨)

و في نفس الاتجاه فإن قوانين منظمة التجارة العالمية تجيز فرض ضرائب جمركية لحماية الإنتاج الوطني في حالة ثبوت وجود آثار إغراقية لأي سلعة مستوردة أو ثبت وجود دعم في المنشأ.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

٤-٦:الباب الخامس: العوامل السياسية المؤثرة على انفتاح الأردن.

لعبت العوامل السياسية المحيطة بالأردن دورا أساسيا في تباطأ عجلة الاقتصاد الوطني ، فضلا عن تعرضه لصدمات كبيرة، فمن نكسة ١٩٤٨ م حتى نكسة ١٩٦٧ م وحرب الخليج الثانية و الثالثة، والتي حملت جميعا في طياتها زيادات غير طبيعية في أعداد السكان مما ضاعف أعباء الاقتصاد الوطني .

وفي إطار الحديث عن انفتاح الاقتصاد الأردني ومدى قدرة المنتج الأردني على الوصول إلى الأسواق المجاورة، وقدرة الاقتصاد الأردني على أن يكون بيئة جاذبة فقد كان للظروف السياسة آثار سلبية، منها :

١/ الإجراءات الإسرائيلية المعيقة لانسياب الصادرات الأردنية إلى السوق الفلسطيني .

٣/ التأثير الكبير للحرب الخليج الثانية على الصادرات الأردنية .

٤/ التأثير السلبي للحصار الاقتصادي على العراق , حيث انخفضت هذه الصادرات من ١٢٢ مليون دينار عام ١٩٨٩ إلى ٤٩ مليون دينار عام ١٩٩٢ .

٥/الأثر السلبي لحالة عد الاستقرار التي تلازم المنطقة في الخسارات الكبيرة في الدخل و الاستثمار السياحي على حد سواء.

٦/حرب الخليج الثالثة و حالة الترقب التي يعيشها جزء كبير من القطاع الصناعي الذي كان يعتمد بشكل كبير على السوق العراقية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الخامس

الانفتاح و النمو:
النتائج القياسية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الخامس

الانفتاح و النمو:النتائج القياسية

٥-١:مقدمة

يتناول هذا الجزء من الدراسة نتائج التحليل القياسي للعلاقة بين الانفتاح و النمو و السياستين المالية و النقدية، و قد اشتمل هذا الفصل على الأبواب التالية:

(٥-٢):الباب الأول:مقاييس الانفتاح و السياستين المالية و النقدية.

(٥-٣):الباب الثاني: العلاقة بين الانفتاح و فاعلية كل من السياستين المالية و النقدية و أثر ذلك على النمو.

(٥-٤):الباب الثالث: نتائج دراسة أثر العلاقة بين مقاييس الانفتاح و مقاييس السياسة المالية والنقدية على النمو.

(٥-٥):الباب الرابع: الجمع بين نتائج التحليل الإحصائي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٥-٣:الباب الأول: مقاييس الانفتاح و السياستين المالية و النقدية: -

٥-٣-١:مقاييس الانفتاح: -

اعتمدت الدراسة على أربع مقاييس للانفتاح، وهي نسبة الحماية الجمركية(Effective Protection Rate-EPR)و نسبة الضرائب الجمركية(Duty Ratio-DR) و نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي أو ما يسمى مقياس الكثافة التجارية(Trade Intensity Ratio-TIR)، و مقياس دولار(Dollar)للتشوهات السعرية(Relative Price Level-RPL)، و قد ظهرت قيم مقاييس الانفتاح الأربعة المستخدمة في الدراسة على النحو المبين في جدول(٥-١).

جدول(٥-١): قيم مقاييس الانفتاح

السنة	RPL*	TIR*	DR*	EPR*
١٩٧٦	٢٠٧,٧٠	٧١,٢٩	٧,٠٧	٧,٠٨
١٩٧٧	٢٣٥,٢٤	٧٧,٦٩	٩,٢٦٨	٩,٢٧
١٩٧٨	٢٥١,٢٢	٦٨,٧٣	٧,٦٧	٧,٦٨
١٩٧٩	٢٥٦,٠٩	٧٢,٥٣	٧,٣٥	٧,٣٥
١٩٨٠	٢٣٩,٦٧	٧٧,٨٥	٦,٨٤	٦,٨٣
١٩٨١	٢١٣,٠٨	٩٠,٢٤	٦,٥٨	٦,٥٨
١٩٨٢	٢٠٨,٠١	٨٦,٠١	٦,٧٠	٦,٧٠
١٩٨٣	٢٠٠,٢٩	٧٤,١١	٦,٨٠	٦,٨٠
١٩٨٤	١٨٢,٨١	٧٢,٣٨	٦,٢٧	٦,٢٧
١٩٨٥	٢٠٠,٤٠	٧١,٠٤	٦,٠٥	٦,٠٥
١٩٨٦	٢١٠,٢٦	٤٩,٦٧	٥,٠٢	٥,٠٢
١٩٨٧	٢١١,٥٩	٥٤,١٠	٤,٧٦	٤,٧٦
١٩٨٨	١٤٩,٥١	٦٠,٠٥	٥,٠٢	٥,٠١
١٩٨٩	١٣١,٩٣	٧٦,٦٥	٤,٢٦	٤,٢٦
١٩٩٠	١٤١,٧٦	٨٩,٤٦	٤,٢٩	٤,٢٩
١٩٩١	١٤٤,٩٥	٨٥,١٦	٤,٦٧	٤.٦٦
١٩٩٢	١٤٢,٩٤	٨٤,١٦	٧,٩٢	٧,٩٢
١٩٩٣	١٤٠,٦٥	٨٥.٤٣	٦,١١	٦,١١
١٩٩٤	١٤٢,٦٥	٧٧,٠٤	٥,١٠	٥,١٠
١٩٩٥	١٤٠,٣٤	٨١,٢٦	٤,٣٢	٤,٣٢
١٩٩٦	١٤٥,١٤	٨٨,١٨	٤,٤٦	٤,٤٦
١٩٩٧	١٤٦,١٢	٨١,٩٣	٤,٩١	٤,٩٠
١٩٩٨	١٤٨,٣٨	٧١,١٦	٥,١٤	٥,١٤
١٩٩٩	١٤٦,٠٨	٦٨,٢١	٤,٧٥	٤,٧٥
٢٠٠٠	١٤٢,١٦	٧٦,٧٣	٤.٣٣	٤,٣٣

*جميع القيم تمثل نسبة مئوية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

تشير قيم مقاييس الانفتاح إلى مجموعة من الملاحظات التي ترتبط بكل منها: -

١. مقياس دولار للتشوهات السعرية(مستوى الأسعار النسبي)(RPL):

تشير قيم هذا المقياس إلى الارتفاع الحاد لأسعار السلع في الأردن بالمقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يلاحظ الاتجاه العام لهذا المقياس و الذي كانت قيمته تتراوح مابين٢٠٠% و ٢٥٠% في الفترة من ١٩٧٦و حتى ١٩٨٧،أي زيادة على سعر الولايات المتحدة ما بين ١٠٠% إلى ١٥٠%، ثم انخفضت هذه القيمة لتثبت عند قيمة مقاربة لحوالي ١٤٥% بدون أي تغيير من عام ١٩٨٩و حتى العام ٢٠٠٠م، و هذا يشير و بوضوح أن انخفاض الانحراف في السعر لا يعود إلى اتباع سياسة منفتحة ليس فيها تحيز باتجاه الصادرات،بل يعود إلى انخفاض سعر صرف الدينار بعد عام ١٩٨٩و الذي انعكس كما هو واضح على قيم المقياس.

٢. نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي-مقياس الكثافة التجارية-(TIR):

تشير قيم هذه المقياس إلى الثبات النسبي حول ٨٠% مما يشير و بوضوح إلى الاعتماد العالي للاقتصاد الأردني على الخارج، مع الإشارة إلى أن هذا المقياس لا يعطي صورة واضحة عن المحتوى المستورد أو المصدر كنسبة من الناتج.

٣. نسبة الضرائب الجمركية (DR) إلى الناتج و نسبة الحماية الفعال(EPR):-

تشير قيم هذين المقياسين إلى ثبات نسبي ما بين ٤%-٥% طوال فترة الدراسة، مع الإشارة في هذا المقام أن قيم الضريبة الخاصة لم تدخل ضمن بيانات الضرائب الجمركية، مما يعني بالضرورة ارتفاع قيم الحماية في حالة إضافتها.

يظهر جليا من قيم المقاييس السابقة أن سياسة الانفتاح لم تتغير في الأردن فيما عدا القطاع الاستثماري، هذا يؤيد ما ذهبنا إليه في فصل الانفتاح من أن السياسة التجارية في الأردن لم تتغير و بالذات في مجال التجارة الخارجية، فيما اتجهت جميع الإجراءات و التشريعات التي تم استحداثها في سبيل تشجيع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الاستثمار نحو الانفتاح و التحرر، و يؤيد هذا أن الأردن عند دخوله منظمة التجارة الدولية كان قد عـــدّل جميع التشريعات المتعلقة بالاستثمار بحيث لا تحتوي أياً منها تدبير استثمار مرتبطة بالتجارة تحمل في طياتهـــا قيوداً على الاستثمار و تناقضاً مع مبدأ المعاملة بالمثل، و بالرغم من كل هذا فإن هذه التشريعات ما زالـــت تحتاج إلى الكثير من التعديل ضمن إطار زمني يسمح بظهور التحسن الذي يطرأ على السياسة ككل.

٥-٣-٣:مقاييس السياسة المالية و النقدية:-

و قد استخدمت الدراسة مقياسين للتعبير عن كل من السياسة المالية والسياسة النقدية، و قد ظهرت قيـــم مقياســـي السياســـــة الماليـــــة(نســـــبة العجـــــز إلى النـــــاتج)(Deficit Ratio-DRATIO) والنقدية(التضخم)(Inflation-Inf) على النحو المبين في جدول(٥-٢).

تُظهر قيم نسبة العجز تحسنا واضحاً فقد انخفضت نسبة عجز مـــــن ١٤% عـــام ١٩٧٦ إلى أن حققت الحكومة وفراً ما بين العام ١٩٩١و حتى العام ١٩٩٦ كنتيجة لتلقي الأردن لمساعدات كبيرة مـــن الخارج كتعويضات فيما بعد حرب الخليج، و بزوال هذه المساعدات عادت النسبة للقيم السالبة ضمن نسبة قريبة من ٣% تقريباً مع تذبذب بسيط، و قد استطاعت السياسة النقدية من خلال السياسة المتشددة الـــتي اتبعها البنك المركزي أن تحافظ على مستوى من التضخم مع تذبذب ما بين الارتفاع و الانخفاض لا يتجاوز في أسوأ الحالات حاجز ٦,٣%.

كما يظهر من الشكل (٥-١) اتجاه كل من هاتين النسبتين إلى التقارب حول الصفر، مما يشير إلى الاستقرار الحاصل في كل من معدلات التضخم و نسبة العجز.

شكل(٥-١):قيم التضخم و نسبة العجز(١٩٧٦-٢٠٠٠)

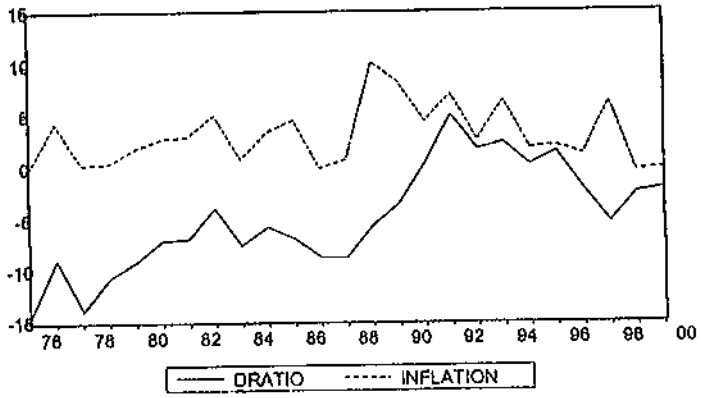

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول(٥-٢):مقاييس السياسة المالية و النقدية

السنة	DRATIO*	INFLATION
١٩٧٦	١٤,٤٢-	NA
١٩٧٧	٨,٨٥-	٤,٣٠
١٩٧٨	١٣,٨٦-	٠,٤٠
١٩٧٩	١٠,٦٤-	٠,٥٠
١٩٨٠	٩,١٠-	١,٩٠
١٩٨١	٧,٠٤-	٢,٨٠
١٩٨٢	٦,٩٠-	٣,٠٠
١٩٨٣	٣,٨٤-	٥,٠٠
١٩٨٤	٧,٥٤-	٠,٩٠
١٩٨٥	٥,٧٢-	٣,٤٠
١٩٨٦	٦,٨٧-	٤,٥٠
١٩٨٧	٨,٧١-	٠,٠٠
١٩٨٨	٨,٧٤-	٠,٨٠
١٩٨٩	٥,٦٢-	١٠,٢٠
١٩٩٠	٣,٤٧-	٨,٤٠
١٩٩١	٠,٤٢	٤,٤٠
١٩٩٢	٤,٩٧	٧,١٠
١٩٩٣	١,٧٩	٢,٦٠
١٩٩٤	٢,٤٠	٦,٤٠
١٩٩٥	٠,٣٢	١,٩٠
١٩٩٦	١,٥٤	٢,١٠
١٩٩٧	١,٩٩-	١,٣٠
١٩٩٨	٥,٢٨-	٦,٣٠
١٩٩٩	٢,٣٧-	٠,٣٠-
٢٠٠٠	١,٩٩-	٠,١٠-

*نسبة مئوية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٥-٣-٣:الارتباط بين مقاييس الانفتاح: -

تحت افتراض العلاقة الإيجابية بين الانفتاح و النمو، فهذا يعني أن الارتباط بين مقاييس الانفتاح والمقاييس التي تشير إلى الحماية يجب أن تكون عكسية، و يظهر الجدول(٥-٣) مصفوفة الارتباط بين المقاييس التي تم استخدامها حيث كان الارتباط بين نسبة التجارة *(TIR)* و مستوى الأسعار النسبي *(RPL)* سالباً مما يشير إلى أن انحراف الأسعار المحلية عن السعر العالمي -كنتيجة لاتباع سياسة حمائية- له أثر سلبي على سياسة الانفتاح، فيما كان الارتباط بين نسبة التجارة *(TIR)*و معدل الحماية الفعال موجباً غير أنه ضعيف، فيما كان الارتباط بين معدل الحماية الفعال*(EPR)* و نسبة الضرائب*(DR)* مرتفعاً للغاية كما ارتبط هذا المتغير إيجابياً كذلك مع مستوى الأسعار النسبي.

جدول(٥-٣):مصفوفة الارتباط بين مقاييس الانفتاح.

المقياس	RPL	DR	TIR2	EPR
RPL	1.00			
DR	0.69	1.00		
TIR2	-0.30	0.06	1.00	
EPR	0.69	0.99	0.06	1.00

٥-٣:الباب الثالث:العلاقة بين الانفتاح و فاعلية كل من السياستين المالية والنقدية و أثر ذلك على النمو:-

تمت دراسة العلاقة بين الانفتاح و معاملات السياستين المالية و النقدية من خلال نموذج كلي ساكن لإيجاد قيم كل من معامل السياسة المالية و السياسة النقدية في حالة الاقتصاد المغلق و الاقتصاد المفتوح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٥-٣-١: تقدير النموذج الكلي:

يتطرق هذا الجزء من الدراسة إلى مشاكل تقدير النموذج الكلي و كيفية حلها، كما يتناول نتائج تقدير معادلات النموذج.

أولاً: مشكلة الارتباط الذاتي: -

إن طبيعة بعض المتغيرات الاقتصادية التي عادة ما يحكمها زخم أو دافع ذاتي قوي التأثير يسير بها في اتجاه معين، فسلاسل الدخل القومي والإنتاج والاستهلاك والاستثمار والأسعار، غالباً ما تشير في اتجاه التزايد خلال فترات النشاط الاقتصادي بينما تتباطأ في فترات الكساد، وعليه فإنه من المتوقع وجود مشكلة الارتباط الذاتي (التسلسلي) في الاحصائيات الزمنية (عبد الرحمن، ١٩٩٧) وبإضافة متغير داخلي بفترة إبطاء واحدة، فإن الارتباط الذاتي يصبح جزء أساسي بناء النموذج تتم معالجته من خلال طريقة التقدير حيث سنستخدم طريقة فير (Fair, 1970,1973)و (Fair,1994) في التقدير للتقليل من مشكلة الارتباط التسلسلي.

ثانياً: مشكلة التعريف (Identification Problem):

تتخلص هذه المشكلة في إمكانية التعرف على ما إذا كان النموذج مصاغاً في شكل فريد (Unique) ، و بالتالي الحصول على تقديرات وحيدة وفريدة لمعالمة، و يبين الجدول رقم (٥-٤) نتائج اختبار تعريف كل معادلة على حدة، حيث أشارت نتائج اختبار الرتبة و الدرجة إلى أن معادلات النموذج جميعاً زائدة التمييز.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول(٥-٤):اختبار تعريف المعادلات.

م	المعادلة	عدد المتغيرات الداخلية في المعادلة (g)	عدد المتغيرات الخارجية في المعادلة (k)	شرط الدرجة[1](Oder) K-k>g-1*	النتيجة
١	الاستهلاك الخاص	2	2	7>1	زائدة التمييز
٢	الاستهلاك الحكومي	2	2	7>1	زائدة التمييز
٣	العوائد الضريبية	3	0	9>2	زائدة التمييز
٤	الاستثمار	2	3	6>1	زائدة التمييز
٥	المستوردات	2	2	7>1	زائدة التمييز
٦	الطلب على النقد	3	2	7>2	زائدة التمييز

*عدد المتغيرات الخارجية المحذوفة من المعادلة(K-k) أكبر من عدد المتغيرات الداخلية في المعادلة ناقص واحد(g-1).

٥-٣-٣:نتائج تقدير المعادلات الهيكلية في النموذج:

يمكن تقدير معادلات النموذج الهيكلية كل واحدة على حدا أو على شكل نظام (System) باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية على مرحلتين، وتفضل الطريقة الثانية على الأولى من حيث جهتين، الأولى: أن الأخطاء في معظم الأنظمة مترابطة، و بالتالي تقديرها مع بعضها يعطي نتائج أكثر كفاءة، و الثاني:إمكانية وضع بعض الشروط على معاملات بعض المتغيرات أثناء التقدير.

وقد حدد الباحث معادلات النموذج على النحو المبين في جدول(٥-٥) وعلى يمينها المتغيرات الوسيطية التي تم استخدامها في تقدير كل معادلة.

[1] شرط لازم غير كافي(necessary but Not sufficient).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول(٥-٥):تحديد معادلات النظام و المتغيرات الوسيطية المستخدمة في التقدير.

م	المعادلة	المعادلة المقدرة	المتغيرات الوسيطية
١	الاستهلاك الخاص	RPC=C(11)+C(12)*RDI+C(13)*RWR+C(14)*RPC(-1)	C,RDI,RWR,RPC(-1),RTGR, RGC(-1) RI2 RTAX(-1) CPI94
٢	الاستهلاك الحكومي	RGC=C(21)+ C(22)*GDP94+C(23)*RTGR+C(24)*RGC(-1)	C,RGC(-1),RGC(-2),GDP94(-1) GDP94(-2),RTGR,RTGR(-1), RTGR(-2)
٣	العوائد الضريبية	RTAX=C(31)+C(32)*GDP94+C(33)*RI2+[AR(1)=C(34)]	C,RTAX(-1),RTAX(-2),GDP94(-1) GDP94(-2) RI2(-1) RI2(-2)
٤	الاستثمار	RI2=C(41)+C(42)*RIR+C(43)*RWR+C(44)*GDP94+C(45) *RK(-1)	C,RI2(-1),RI2(-2),RIR(-1),RIR(-2) RWR(-1),RWR(-2),RK(-2),RK(-3) GDP94(-1),GDP94(-2)
٥	المستوردات	RIMPORTS1=C(51)+C(52)*GDP94+C(53)*RI2+ C(54)*RIMPORTS1(-1)	C,GDP94,RWR,RTGR,CPI94, REXPORTS, RIR,T, RPC(-1) RGC(-1) RTAX(-1) RI2(-1) RIMPORTS(-1)
٦	الطلب على النقود	RMS=C(61)+C(62)*GDP94+C(63)*DEF94+C(65)*RIR+ [AR(1)=C(66)]	C,MS(-1),MS(-2),GDP94(-1) GDP94(-2),DEF94(-1),DEF94(-2) RIR(-1),RIR(-2),RWR

وقد جاءت نتائج تقدير معلمات النموذج على النحو المبين في جدول(٥-٦) التالي:

جدول(٥-٦):نتائج قيم معاملات النموذج.

المعاملات	قيمة المعاملات	الخطأ المعياري	قيمة(t)المحسوبة	الاحتمال
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C(11)	٩٨,٥٢٠٠٥	١٩٩,٣٠٨٢	٠,٤٩٤٣١٠	٠,٦٢٢١
C(12)	٠,٢٨٠٤٢٥	٠,١٦٢٢٢٢	١,٧٢٨٦٥٣	٠,٠٨٦٧
C(13)	٠.٨٤٢٩٦٦	٠,٢٩٣٢١٤	٢,٨٧٤٩١٤	٠,٠٠٤٩
C(14)	٠,٤٥٠٢٠٣	٠,١٤٣١١٦	٣,١٤٥٧١٥	٠,٠٠٢١
C(21)	٦,٦٥٣٦١٦	١٠١,٥٩٩١	٠,٠٦٥٤٨٩	٠,٩٤٧٩
C(22)	٠,٢٦٢٢٨٠	٠,١١٦٩٨٩	٢,٢٤١٩٣٢	٠,٠٢٧٠
C(23)	٠,٣٢٠٦٠٥-	٠,٢٠٣٣٧٣	١,٥٧٦٤٣٦-	٠,١١٧٨
C(24)	٠,٢٩٧٧١٩	٠,٢٠٣٩٣٢	١,٤٥٩٨٩٧	٠,١٤٧٢
C(31)	٢٧٨,٧٥٣٠-	٢٨٦,٣٤٩١	٠,٩٧٣٤٧٢-	٠,٣٣٢٥
C(32)	٠,٢١٨٨٤٩	٠,٠٤٥٨٢٥	٤,٧٧٥٧٧٣	٠,٠٠٠٠
C(33)	٠,٠٣٦٥٨٥-	٠,١٧٢٤٩٤	٠,٢١٢٠٩٦-	٠,٨٣٢٤

© Arabic Digital Library Yarmouk University
www.manaraa.com

C(34)	٠,٦٩٤٦٦٥	٠,١٨٥٩١٠	٣,٧٣٦٥٦٤	٠,٠٠٠٣
C(41)	٣٦٨٥,١١٨	٧٠٣,٥٨٦٤	٥,٢٣٧٦١٩	٠,٠٠٠٠
C(42)	١٤٥,١٢٥١-	٢٨,٨٧٢٣٨	٥,٠٢٦٤٣٥-	٠,٠٠٠٠
C(43)	٠,٨١٤١٦٣	٠,٣٤٦١١٠	٢,٣٥٢٣٢١	٠,٠٢٠٤
C(44)	٠,٤٦٧٢٤٤	٠,١٩٧٣٧٩	٢,٣٦٧٢٤٦	٠,٠١٩٧
C(45)	٠,٢٨٨٣١٨-	٠,٠٣٩٥٤٦	٧,٢٩٠٧٧٤-	٠,٠٠٠٠
C(51)	١٨٤,٩١١٢	١٥٢,٥٥٠٥	١,٢١٢١٣٠	٠,٢٢٨١
C(52)	٠,٤١٢٤٤٥	٠,١٠٤٧٨٠	٣,٩٣٦٣٠٢	٠,٠٠٠١
C(53)	٠,٢٢٤٢٥٥	٠,١٣٢٩٧١	١,٦٨٦٤٩٣	٠,٠٩٤٥
C(54)	٠,٢١٣٧٤٩	٠,١٥٨٩٣٩	١,٣٤٤٨٤٥	٠,١٨١٤
C(61)	٤٦٦٦,٩٠٨	٢٦٢٩,٣٧٣	١,٧٧٤٩١٣	٠,٠٧٨٧
C(62)	٠,٩٢٢٣٠٩	٠,٣٦٢٣٩٨	٢,٥٤٥٠١٦	٠,٠١٢٣
C(63)	١٠,٤٠٣٥٠-	٢٢,٦٨٢٤٣	٠,٤٥٨٦٥٩-	٠,٦٤٧٤
C(64)	٢٩١,٨٦٦٥-	١٥٦,٠٥٩٧	١,٨٧٠٢٢٣-	٠,٠٦٤١
C(65)	٠,٢١٩٧٠٧	٠,٣٠٠٩١١	٠,٧٣٠١٣٨	٠,٤٦٦٩

و جاءت النتائج لكل معادلة على النحو الآتي: -

أولا:القطاع الحقيقي: -

١. دالة الاستهلاك الخاص: -

عند تقدير دالة الاستهلاك التالية: -

$$RPC=C(11)+C(12)*RDI+C(13)*RWR+C(14)*RPC(-1)$$

ظهرت نتائج تقدير معلمات المعادلة على النحو الآتي: -

$$RPC=98.52+0.280*RDI+0.842*RWR+0.450*RPC(-1)$$

$$(0.494)^1 \quad (1.72) \quad (2.87) \quad (3.14)$$

$$R^2=0.93$$

يتضح جليا من نتائج تقدير هذه الدالة النسق التقليدي للاستهلاك في الأردن حيث كان معامل الاستهلاك لفترة إبطاء ذا معنوية إحصائية عند مستوى دلالة إحصائية (١%)، كما ظهر أن الميل الحدي للاستهلاك من الدخل المتاح وصل إلى (0.280)، فيما وصل الميل الحدي للاستهلاك من تحويلات العاملين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

إلى (0.842) مما يشير إلى انخفاض الميل نحو الادخار عند العاملين في الخارج وكانت كلا معلمتي المتغيرين ذات دلالة إحصائية عند مستوى (١٠%) و (١%) على التوالي، و قد نجحت الدالة في تفسير ما يقارب من (٩٣%) من التغير في الاستهلاك الخاص في الأردن، إن ارتفاع قيمة الميل الحدي للاستهلاك من تحويلات العاملين في الخارج تشير و بوضوح إلى دور هذه التحويلات في تنشيط الحركة التجارية و بالتالي الاستثمارية في الأردن و هذه النتيجة تتفق مع ما توصل إليه القرعان(Quraan,1988)في بحثه المتعلق بأثر تحويلات العاملين في الخارج على الاقتصاد الأردني.

٢. دالة الاستهلاك الحكومي: -

و قد تم تقدير المعادلة التالية: -

$$RGC=C(21)+ C(22)*GDP94+C(23)*RTGR+C(24)*RGC(-1)$$

حيث ظهرت النتائج على النحو التالي: -

$$RGC=6.653+ 0.262*GDP94+0.320*RTGR+0.298*RGC(-1)$$
$$(0.065)\quad (2.24)\qquad (1.57)\qquad (1.45)$$
$$R^2=0.93$$

لم تتمتع مقدرات معلمات دالة الاستهلاك الحكومي بمعنوية عالية، ما عدا معامل الدخل الذي يمثل الميل الحدي للإنفاق كان موجبا ويساوي (٢٢%) و ذا معنوية إحصائية عند مستوى دلالة(٥%)، فيما كانت معلمات متغيرات الإيرادات الحكومية والاستهلاك الحكومي لفترة إبطاء ليست ذات معنوية إحصائية عالية، وقد نجحت الدالة في تفسير (٩٣%) من التغيرات في مستوى الاستهلاك العام، و هذه النتائج تعود

---

[1] القيم بين الأقواس تمثل قيمة (t) المحسوبة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

إلى أن جزءاً لا يستهان به من الانفاق الحكومي يتم من خلال مصادر خارجية مثـــل المنـــح و القـــروض والمساعدات و المشاريع الإنمائية.

٣. دالة الإيرادات الضريبية: -

و قد قدرت المعادلة التالية: -

RTAX=C(31)+C(32)*GDP94+C(33)*RI2+[AR(1)=C(34)]

وجاءت نتائج التقدير على النحو الآتي: -

RTAX=-278.753+0.218*GDP94 - 0.036*RI2+0.694*AR(1)
(-0.973) (4.77) (-0.212) (3.73)
R^2=0.93

و قد تم إضافة الحد (AR(1)) للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، وقد فسرت الدالـة (٩٣%) من التغيرات في هذه الإيرادات الضريبية، وجاءت معلمة الدخل موجبة (والتي تمثل نسبة الضريبة) وتســاوي (٠,٢١٨) وذات معنوية إحصائية مرتفعة عند مستوى دلالة(١%)، فيما لم تكن معلمـــة الاســـتثمار ذات دلالة إحصائية مما قد يشير إلى ضعف العوائد الضريبية من النشاط الاستثماري المحلي لأسباب قـــد تتعلـــق بحجم هذا القطاع وقوته.

٤. دالة الاستثمار: -

و قد تم تقدير الدالة التالية :-

RI=C(41)+C(42)*RIR+C(43)*RWR+C(44)*GDP94+C(45)*RK(-1)

و قد جاءت نتائج التقدير على النحو الآتي: -

RI=3685.12-145.13*RIR+0.814*RWR+0.467*GDP94 -- 0.288*RK(-1)
(5.23) (-5.03) (2.35) (2.36) (-7.29)
R^2=0.81

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

تفسر دالة الاستثمار نحو(٨١%) من التغير في الاستثمار، وقد جاءت معلمة سعر الفائدة الحقيقي سالبة وتساوي (-١٤٤) وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(١%)، بخلاف معظم الدراسات السابقة التي حيدت اثر سعر الفائدة بالنظر إلى ثباته النسبي وتحكم البنك المركزي في تحديده، غير أن هذا لا ينفي أن السلوك الاستثماري يعتمد على سعر الفائدة وعلى السقوف الائتمانية التي يفرضها البنك المركزي، و هذا يعني أن زيادة سعر الفائدة بمقدار ١% سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار بمقدار (١,٤٤) مليون دينار، وقد جاء معامل تحويلات العاملين من الخارج موجباً ويساوي (٠,٨١) وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(٥%)، ولعل هذا يرجع إلى أن معظم العاملين في الخارج يلجئون إلى الاستثمار في مجال قطاع البناء والإنشاءات ويشير إلى المساهمة الكبيرة لهذه التحويلات في النشاط الاستثماري حيث تتفق هذه النتيجة مع ما وصل اليه القرعان (Quraan, 1988) ، و قد جاء معامل الدخل موجباً و يساوي (٠,٤٦٧) وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية(٥%)، أما إشارة معامل رأس المال لفترة إبطاء واحدة فقد جاءت سالبة و يساوي (-٠,٢٨٨) و ذا معنوية إحصائية عند مستوى دلالة(١%) مما يعني أن الإنتاجية الحدية لرأس المال منخفضة أو أن قيمة رأس منسوباً إلى حجم الاستثمار كبير جداً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٥. **دالة المستوردات: -**

و قد تم تقدير الدالة التالية: -

$$RIM=C(51)+C(52)*GDP94+C(53)*RI+ C(54)*RIM(-1)$$

حيث خرجت النتائج على النحو الآتي: -

$$RIM=184.91+0.412*GDP94+0.224*RI+ 0.213*RIM(-1)$$

(1.21) (3.93) (1.68) (1.34)

$R^2=0.93$

دالة الاستيراد فسرت (٩٣%) من الطلب على المستوردات في الأردن، وقد كان معامل الدخل (الذي يمثل الميل الحدي للاستيراد) موجباً ويساوي (٠,٤١٢) وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (١%) ، فيما كان متغير الاستثمار ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (١٠%)، و كان معامله موجباً مما يشير إلى أن المستوردات تلعب دوراً هاماً في الحركة الاستثمارية من خلال استيراد المواد الخام والمعدات اللازمة لممارسة النشاط الإنتاجي الاستثماري، فيما لم يكن معامل الاستيراد لفترة ابطاء ذا معنوية إحصائية مما يشير إلى أن مبدأ تأصل العادات لا يسري على هذه الحالة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ثانياً:القطاع النقدي:

و قد تم تقدير دالة الطلب على النقود و التي تعطى على النحو الآتي: -

$$RMS=C(61)+C(62)*GDP94+C(63)*DEF94+C(65)*RIR+ [AR(1)=C(66)]$$

و قد جاءت النتائج على النحو الآتي:

$$RMS=4666.91+0.922*GDP94-10.40*DEF94-291.87*RIR+0.21*AR(1)$$

(1.77) (2.54) (-0.458) (-1.87) (0.73)

$R^2=0.93$

فسرت دالة الطلب على النقود ٩٣% من التغير في الطلب على النقود وقد جاءت جميع معلمات النموذج ذات دلالة إحصائية ما عدا متغير مخفض الناتج، إشارة معامل الدخل موجبة وتساوي (٠,٩٢) ومعامل مخفض الناتج سالب ويساوي (-١٠,٤٠) فيما جاء معامل سعر الفائدة سالباً كما هو متوقع ويساوي(-٢٩١,٨) و يعني أن زيادة سعر الفائدة بمقدار(١%) سيحدث انخفاضاً في الطلب على النقود بمقدار(٢,٩١٨)مليون دينار .

٥-٣-٣: معاملات السياسة المالية و النقدية: -

وبحل معادلات النموذج كما هو مبين في ملحق(٥)، جاءت قيم مضاعفات كل من السياسة المالية والنقدية في حالتي الاقتصاد المغلق و المفتوح على النحو المبين في جدول(٥-٧).

جدول(٥-٧):مضاعف السياسة المالية و النقدية.

مضاعف السياسة المالية		مضاعف السياسة النقدية	
الاقتصاد المغلق	١,٩٢	الاقتصاد المغلق	١,٨٤
الاقتصاد المفتوح	١,١٩	الاقتصاد المفتوح	٠,٤٦
نسبة الانخفاض%	٣٨	نسبة الانخفاض%	٧٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

يظهر جليا من خلال نتائج تقدير مضاعفات السياسة المالية والنقدية أن المضاعف في حالة الاقتصاد المفتوح كان أصغر منه في حالة الاقتصاد المغلق مما يعني أن السياسة المالية والسياسة النقدية أكثر فاعلية في حالة الاقتصاد المغلق، وهذا الاستنتاج هو محل اتفاق عند جميع الاقتصاديين فالاقتصاد المفتوح معرض لصدمات وتغيرات أكثر من الاقتصاد المغلق.

لكن النتيجة الأهم والتي توصل إليها بعض الباحثين وتؤيدها نتائج تقدير النموذج أن الدخل الناتج عن زيادة الإنفاق (استثماريا كان او عاما..الخ) سيكون اكبر في الاقتصاد المغلق منه في الاقتصاد، و هذا يعني أن زيادة في الإنفاق في حالة الاقتصاد المغلق بمقدار مليون دينار ستزيد من الدخل بمقدر ١,٩٢مليون دينار في حين تعمل على إحداث زيادة بمقدار١.١٩مليون دينار في حالة الاقتصاد المفتوح بفرض ثبات العوامل الأخرى.

و هذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه مشعل(٢٠٠١) من أن السياسات النقدية و المالية ستكون قاصرة عن تحسين أوضاع الاقتصاد في حال تعرضه للكساد، فيكون العبأ على خزينة الدولة كبيرا لزيادة الطلب الكلي بزيادة الإنفاق الحكومي، فزيادة الدخل القومي بمقدار ١٠مليون دينار تتطلب إنفاقا حكوميا بمقدار(٨,٤٠)مليون دينار في حالة الاقتصاد المفتوح، في حين تحتاج إلى (٥,٢٠)مليون فقط في حالة الاقتصاد المغلق، بفرض ثبات العوامل الأخرى.

غير أن هذه النتيجة لا تؤخذ بعين الاعتبار عوامل النمو الخارجية و التي تؤثر في الدخل، و بالتحديد الاستثمار، مما يقتضي دراسة أثر الانفتاح و السياستين المالية و النقدية على النمو، وهذا ما يتناوله الباب الثاني من هذه الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٥-٤:الباب الثاني:نتائج دراسة العلاقة بين مقاييس الانفتاح و مقاييس السياسة المالية و النقدية على النمو: -

عملت الدراسة على تقدير المعادلة التالية، ضمن المنهجية التي تم الإشارة إليها في الفصل الأول: -

$$\dot{Y} = \alpha_0 + \alpha_1 \frac{I}{Y} + \alpha_2 \dot{L} + \alpha_3 O + \alpha_4 Inf + \alpha_5 Fis + U \qquad (1)$$

و قبل البدء بتقدير الدوال فلابد من التأكد من استقرار البيانات.

٥-٤-١:اختبار استقرار البيانات: -

لاختبار استقرار البيانات فقد تم تطبيق اختباري ديكي فولر(DF) و اختبار ديكي فولر الموسع(ADF)،حيث تم اختبار البيانات على المستوى (Level) بقاطع(C) لوحده، ثم قاطع (c) واتجاه زمني(Trend) ، حيث ظهر أن جميع البيانات تعاني من عدم الاستقرار على المستوى الأول أنظر الجدول(٥-١٣)، وعليه فقد تم إعادة تقدير البيانات باستخدام الفرق الأول وتطبيق اختبار (ديكي فولر وديكي فولر الموسع) حيث تبين أن جميع البيانات مستقرة على الفرق الأول وعليه يمكن القول بأن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى [I(1)].

جدول(٥-٨):قيم ماكينون المحسوبة لااختبار استقرار البيانات باستخدام اختباري ديكي فولر و ديكي فولر الموسع

المتغير	المستوى الأول		الفرق الأول	
	C	C & Trend	C	C & Trend
GR94	-2.133	-2.57	-6.899**	-6.845**
IR	-1.681	-2.052	-4.366**	-4.299**
GRE(I)	-2.021	-2.135	-8.494**	-8.261**
INFLATION(I)	-2.803	-2.575	-5.297**	-5.362**
RATIOD	-2.126	-2.293	-6.265**	-6.132**
EPR	-1.913	-3.083	-6.270**	-6.221**
DR	-1.912	-3.085	-6.263**	-6.213**
TIR	-2.202	-2.157	-3.935**	-3.803*
RPL	-0.924	-2.332	-3.882**	-3.794*

*رفض وجود جذر الوحدة عند ٥%.**رفض وجود جذر الوحدة عند١%.(I)باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع.

و بما أن جميع المتغيرات مستقرة على نفس الدرجة فهذا يعني إمكانية الحصول على أخطاء متكاملة من الدرجة صفر، فحسب تحليل إنجل و جرانجر (Engle & Granger)فإن المعادلة (١) يمكن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

استخدامها مباشرة في اختبار التكامل المشترك، و ذلك باختبار استقرار حد الخطأ باستخدام اختبار ديكـــي فولر في المعادلة فإذا كان متكاملا من الدرجة صفر، فتكون المتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة، و عليـــه فإن تقدير معلمات النموذج على المستوى الأول صحيحة و غير زائفة و تمثل العلاقة بين المتغيرات في المـدى الطويل، هذا و قد تم تطبيق اختبار (إنجل جرانجر) على جميع المعادلات المقدرة و ظهر أن جميع المتغـــيرات بينها تكامل مشترك.

٥-٤-٣:نتائج تقدير دالة النمو بوجود مقاييس الانفتاح:-

تم تقدير دالة الإنتاج بعد إدخال مقاييس الانفتاح، و قد جاءت النتائج علـــى النحـــو المبـــين في جدول(٥-٩)، و بتطبيق اختبار ديكي فولر على حد الخطأ ظهر أن جميعها مستقر *((I(0))*، ممـــا يعـــني أن نتائج تقدير جميع الدوال صحيحة و غير زائفة، و تمثل المعاملات العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات.

يظهر جليا من تقدير المعادلة الأولى بعد إدخال متغير انحراف الأسعار (مستوى الأسعار النسـبي) **(RPL)** الذي يمثل انحراف الأسعار عن المعدل العالمي ويشير إلى ارتفاع نسبة الحماية، أن معلمـــة هـــذا المقياس موجبة وتساوي (٠,٢٤٧)، وذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالـــة(١%) ممـــا يشـــير إلى أن الانحراف في الأسعار في الأردن كنتيجة لاتباع سياسة حمائية كان ذا أثر موجب على النمو ، علمـــا بـــأن توصيف الدالة نجح في تفسير (٦٩,٦%) من التغيرات في النمو.

بعد إجراء التقدير مرة أخرى بإدخال متغير الكثافة التجارية (TIR) ظهرت معلمة المتغير ســـالبة وتساوي (-٠,٦٨٧) وذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة(٥%)، وعليه يمكـــن اعتبـــار الانفتـــاح والاعتماد على الخارج ذا اثر سلبي على النمو، وقد فسر التوصيف السابق للدالة (٥٢,٣%) من التغيرات في النمو مع معاناته من الارتباط التسلسلي حيث كانت قيمة معامل ديوربن واتسن تساوي(٠,٩٠).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول (٥-٩)نتائج تقدير معادلة النمو بوجود متغيرات الانفتاح(المتغير التابع النمو في الناتج)

قاطع C	نسبة الاستثمار إلى الناتج IR	النمو في العمالة GRE	مقياس سياسة نقدية	مقياس سياسة مالية	مقاييس الانفتاح				R^2	F	DW
			التضخم INFLATION	نسبة العجز أو الوفر إلى الناتج DEFICIT	مقياس دولار RPL	نسبة التجارة إلى الناتج TIR	نسبة الضريبة الجمركية إلى الناتج DR	مقياس الحماية الفعال EPR			
٥٦,٦٥-	٠,٧٠٦	٠,٢٩٢	na	Na	٠,٢٤٧	Na	Na	Na	٠,٦٩٦	١٥,٣٠٢٢	١,٥٣٩
(٥,٤٥-)	(٢,٨٩)	(٠,٦٦٣)	na	Na	٤,٤٥	Na	Na	Na			
١٥,٢٢	١,٦٠٠	٠,٤١٦٢	na	Na	na	٠,٦٨٧-	Na	Na	٠,٥٢٣	٧,٣٢٢	٠,٩٠٩٣
(٠,٨٠٩)	(٤,٦٦)	(٠,٨٠٣-)	na	Na	na	(٢,٣٠٥-)	Na	Na			
٤٢,٦٧-	٠,٧٢٦	٠,٣٥٧-	na	Na	na	Na	٥,٦١٣	Na	٠,٥٥٨	٨,٤٤٨	١,٢٩٧٢
(٣,٧٩-)	(٢,٣٤)	(٠,٧١٨-)	na	Na	na	Na	(٢,٧١١)	Na			
٤٢,٦٧-	٠,٧٢٧	٠,٣٥٧-	na	Na	na	Na	Na	٥,٦٠٩	٠,٥٥٩	٨,٤٦٠	١,٢٩٦
(٣,٨٠-)	(٢,٣٤)	(٠,٧١٨-)	na	Na	na	Na	Na	(٢,٧٢)			

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

و قدتم إعادة التقدير بإدخال متغير نسبة الضريبة الجمركية إلى الناتج(DR) حيث كانت معلمة هذا المقياس موجبة و مرتفعة و تساوي(٥,٦١٣) و ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة (٥%)، و قد نجحت الدالة في تفسير حوالي (٥٥%) من التغير في النمو.

و بعد إعادة تقدير المعادلة بإضافة متغير الحماية الفعال جاءت النتائج شبه متطابقة مع مقياس نسبة الضريبة الجمركية إلى الناتج حيث كانت معلمة متغير الحماية الفعال(*EPR*) موجبة و تساوي(٥,٦٠٩) و ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة (٥%)، و قد نجحت الدالة في تفسير (٥٥%) من التغير في النمو.

يظهر جليا من نتائج تقدير المعادلات السابقة الأثر الإيجابي للحماية على النمو، فيما كان أثر الانفتاح على النمو سالبا، و لعل هذه النتيجة مبررة في حالة الأردن، بالنظر إلى انخفاض مساهمة ضرائب الدخل و الأرباح في الإيرادات الضريبية كنتيجة لضعف القاعدة التصنيعية والإنتاجية في الأردن، فيما الضرائب على القطاع الخارجي أهم مورد من موارد الخزينة.

٥-٤-٣:نتائج تقدير دالة النمو بوجود مقاييس الانفتاح و مقاييس السياستين المالية و النقدية :

تم إعادة تقدير معادلة النمو بإدخال متغيري التضخم و نسبة العجز إلى الناتج حيث جاءت النتائج على النحو المبين في الجدول(٥-١٠)، و بتطبيق اختبار ديكي فولر على حد الخطأ ظهر أن جميعها مستقر(*I(0)*)، مما يعني أن نتائج تقدير جميع الدوال صحيحة و غير زائفة، و تمثل المعاملات العلاقة في المدى الطويل بين المتغيرات.

يظهر من نتائج التقدير في جدول(٥-١٠) بعد إدخال كل من متغيري العجز و التضخم أن معلمات المتغيرين سالبتين و تساويان (-١,٧٣٦) و (-١,٤٩٠) على التوالي، مما يؤكد ما ذهبنا إليه في التحليل النظري، من أن العلاقة بين العجز و التضخم و النمو سالبة كنتيجة لحالة عدم التيقن و خوف المستثمرين من دخول السوق و هذا التفسير معقول بالنسبة للأردن بالنظر إلى أن أزمة الدينار بقيت تؤثر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

بشكل و بآخر على تفاعلات السوق، فقد حدثت حالة من عدم الاستقرار في عام ١٩٩٨م، حيث شهد السوق النقدي خلال هذا العام زيادة كبيرة في الطلب على العملات الأجنبية كنتيجة للهجمة الأمريكية على العراق خلال النصف الأول من هذا العام، و مجموعة من الظروف الاستثنائية مرت على المملكة خلال النصف الثاني من نفس العام غير أن البنك المركزي استطاع السيطرة على الأوضاع من خلال تلبية هذا الطلب المتزايد و السماح بعمليات البيع و الشراء دون قيود إلى أن استقر السوق في نهاية العام.(البنك المركزي،١٩٩٨)

و قدتم إعادة تقدير معادلة النمو بوجود متغيري التضخم و العجز و إضافة متغيرات الانفتاح، و قد جاءت النتائج متطابقة مع نتائج التقدير في جدول(٥-٩)، و حافظت معلمات مقاييس الانفتاح على إشارتها ما عدا نسبة التجارة إلى النمو(*TIR*) حيث أصبحت موجبة و تساوي (٠,١٥٥) لكنها لم تتمتع بأي معنوية إحصائية، مما يشير إلى عدم وضوح العلاقة بين النمو و الانفتاح و وجود أكثر من قناة يؤثر بها الانفتاح على النمو كالاستثمار، و قد ازدادت القدرة التوضيحية للنموذج كنتيجة طبيعية لزيادة عدد المتغيرات الداخلة في معادلة النمو.

غير أن إدخال هذه المتغيرات (الانفتاح) إلى جانب كل من متغيرات التضخم ونسبة التجارة إلى الناتج يفترض كما عند فيشر *(Fisher, 1991) (Fisher, 1993)* أنها لا تؤثر على بعضها لكنها تؤثر على عناصر الإنتاج وهي رأس المال والعمالة وإنتاجية عوامل الإنتاج، غير أن توسيع التقدير بإدخال متغيرات السياسة على النمو السابق، والمماثل لما قام به كل من ليفن وريتلت (Levine & Renelt,1992) يهدف إلى التأكد من قوة النتائج المتعلقة بأثر هذه السياسات على النمو فثبات إشارة ودرجة معنوية جميع متغيرات السياسة على النمو ما عدا (نسبة التجارة إلى الناتج) يشير وبوضوح إلى قوة العلاقة بين متغيرات السياسة السابقة والنمو وضعف هذه العلاقة وعدم وضوحها بالنسبة لمتغير الانفتاح، مما يستدعي دراسة اثر هذا المتغير بالخصوص على عوامل الإنتاج وبالتحديد الاستثمار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

جدول(٥-١٠):نتائج تقدير معادلة النمو بوجود متغيري العجز و التضخم.(المتغير التابع النمو في الناتج)

قاطع C	نسبة الاستثمار إلى الناتج IR	النمو في العمالة GRE	مقياس سياسة نقدية	مقياس سياسة مالية	مقاييس الانفتاح				R^2	F	DW
			التضخم INFLATION	نسبة العجز أو الوفر إلى الناتج DEFICIT	مقياس دولار RPL	نسبة التجارة إلى الناتج TIR	نسبة الضريبة الجمركية إلى الناتج DR	مقياس الحماية الفعال EPR			
٢٧,٥٢-	١,٠٣٧	٠,٦٧٠	١,٤٩٠-	١,٧٣٦-	Na	Na	Na	Na	٠.٦٨٦	١٠.٣٥٥٤	١.٣٩٠٢
(٣,٢٢٨-)	(٤,٤١٠)	(١,٣١٧)	(١,٨٨-)	(٣,١٦٥-)	Na	Na	Na	Na			
٤٦,١٥٧-	٠,٧٨٦	٠,٤٧٨	١,٢١٥-	٠.٤٣٣-	٠,١٨١	Na	Na	Na	٠,٧٣٧	١٠,١١٨٩	١.٤٨٢٩
(٣,٦٣٤-)	(٣,٠٥)	(٠,٩٨١)	(١,٦٠٧-)	(٠,٥٠٣-)	(١,٨٨)	Na	Na	Na			
٣٧,٠٢٣-	٠,٩٢٢	٠,٨٠٠	١,٥٨٥-	١,٩٥٩-	Na	٠,١٥٥	Na	Na	٠.٦٨٩	٧.٩٥٣	١.٥٠١٦
(١,٤٨-)	(٢,٤٨)	(١,٣١٠)	(١,٨٨-)	(٢,٤٩٧-)	Na	(٠,٤٠٧)	Na	Na			
٣٦,٦٤-	٠,٨٠٧	٠,٤٥١٠	١,٢٤٣-	١,٥٧٣-	Na	Na	٣,٤٠٩	Na	٠.٧٣١	٩.٨٢١	١.٥٢٧٢
(٣,٨١٤-)	(٣,١٢٣)	(٠,٩٠٥)	(٢,١٠٤-)	(٢,٠٩-)	Na	Na	(١,٧٦)	Na			
٣٦,٦٤-	٠,٨٠٧	٠,٤٥٠٥	١,٢٤٢-	١,٥٧٣-	Na	Na	Na	٣,٤١١	٠.٧٣١	٩.٨٣٢	١.٥٢٦٤
(٣.٨١٩-)	(٣,١٢٧)	(٠,٩٠٤)	(٢,٠٩٥-)	(٢,٠٩٥-)	Na	Na	Na	(١,٧٧)			

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٥-٤-٤:نتائج تقدير أثر مقاييس السياسة على الاستثمار: -

تم تقدير معادلة نسبة الاستثمار على الناتج و رأس المال لفترة إبطاء واحدة و متغيرات السياسة المالية و النقدية على النحو:-

$$IR=\beta_0+\beta_1 GDP_{94}+\beta_2\ K_{-1}+\beta_3\ Inf+\beta_4\ fis+\beta_5 TIR+V \qquad (2)$$

بحيث:

IR:نسبة الاستثمار إلى الناتج.

GDP_{94} : الناتج العملي الاجمالي بالاسعار الثابتة.

K_{-1}: رأس المال لفترة ابطاء واحدة.

Inf:التضخم.

fis:نسبة التضخم إلى الناتج.

TIR:نسبة التجارة إلى الناتج.

و عند تقدير معادلة (٢) بوجود متغير الانفتاح ثم إضافة كل من متغيري التضخم و نسبة العجز، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية على مرحلتين لحل مشكلة الارتباط التسلسلي و الداخلية، حيث جاءت نتائج تقدير معلمات النموذج على النحو المبين في الجدول(٥-١١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

جدول(٥-١١):نتائج تقدير نسبة الاستثمار على التضخم و العجز و الانفتاح*

المتغير التابع	C	GDP94	K_{-1}	INFLATION	DEFICIT	TIR
IR	3.37	0.0151	-0.0056	NA	NA	0.438
	(0.502)	(5.38)	(-7.77)	NA	NA	(6.19)
المتغيرات الوسيطية	C, I2R(-1), GDP94, GDP94(-1), GDP94(-2), RK(-1), RK(-2), RK(-3), TIR2, TIR2(-1), TIR2(-2)					
	R^2=0.88		F=48.09		DW=2.005	
IR	-16.10	0.0211	-0.0067	0.753	-0.558	0.479
	(-1.54)	(6.09)	(-8.38)	(2.26)	(-2.14)	(6.17)
المتغيرات الوسيطية	C,I2R(-1),GDP94,GDP94(-1),GDP94(-2),RK(-1),RK(-2),RK(-3), INFLATION,INFLATION(-1),INFLATION(-2),RATIOD,RATIOD(-1) RATIOD(-2), TIR2,TIR2(-1), TIR2(-2)					
	R^2=0.92		F=37.60		DW=1.948	

*القيم بين الأقواس تمثل قيمة *(t)* المحسوبة.

إن الهدف من تقدير هذه المعادلة باستخدام هذه الطريقة يعود لأسباب من أهمها الارتباط المرتفع بين البيانات كنتيجة لاحتساب رأس المال بطريقة *(ICOR)*[1] حيث ستكون الارتباط بين حجم الناتج ورأس المال مرتفعاً فضلاً عن ارتباط اخطاء التقدير بعضهما البعض كنتيجة لهذا الارتباط فتنتج مشكلتان الأولى الارتباط الخطي المتعدد و الارتباط التسلسلي و قد أمكن حل هاتين المشكلتين باستخدام هذه الطريقة في التقدير.

تظهر نتائج تقدير المعادلة الأولى أن العلاقة بين الانفتاح و الاستثمار كانت موجبة و تتمتع بمعنوية إحصائية مرتفعة، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح و الاستثمار مما يعني أن للانفتاح علاقة إيجابية مع النمو، الأمر الذي يتناقض مع مضمون ما توصلنا إلية في معادلات النمو السابقة، و نتائج النموذج الساكن، و بالرغم من هذا التناقض غير أن إمكانية الجمع بين هذه النتائج واردة عبر التحليل التالي: -

[1] للإطلاع على آلية استخدام هذه الطريقة يمكن الرجوع إلى بحث:-
الطلافحة، حسين،"دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني"،أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية،مجلد٥،عدد١،ص ص٦٧-٩٢،١٩٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١. إن سياسة الانفتاح التي تبناها الأردن بعد تبني سياسة التصحيح الاقتصادي قد ساهمت في دخول عدد من الشركات الأجنبية عبر الاستثمار الأجنبي المباشر في السوق عبر عمليات الخصخصة التي قامت به الحكومة، مما ساهم في زيادة الاستثمار.

٢. هذه الزيادة في الاستثمارات عملت على زيادة النمو كما هو واضح من جميع نتائج تقدير معادلات النمو جميعاً.

٣. غير أن سياسة الانفتاح ساهمت بشكل و بآخر في توسيع الفجوة بين فاتورتي الصادرات و المستوردات، وزيادة تفاقم مشكلة ميزان المدفوعات بشقيه، الميزان الجاري، و ميزان المدفوعات، مما يشير و بوضوح إلى الأثر السلبي لهذه السياسة على الميزان التجاري، و بالتالي زيادة مشكلة الميزان الجاري في الأردن مما قد يحمل أثراً سلبياً على النمو، لكن الفجوة في الميزان مؤشر على القيمة المضافة التي تعطيها هذه الاستثمارات الأجنبية داخل البلد ففي حين ينظر في احتساب الناتج المحلي الإجمالي إلى القيمة المضافة فإن الزيادة المطردة في حجم الاستثمار لا يمكن قياسها إلا بمقدار التدفقات النقدية الداخلة للبلد بغض النظر عما يتم تحويله خارج البلد من أرباح لهذه الشركات، فضلاً عن الجزء المتعلق بشراء الأصول الثابتة الموجودة أصلاً في الشركات التي يتم خصخصتها.

٤. و عليه فإن سياسة الانفتاح تؤثر على قنوات النمو جميعاً بلا استثناء، لكن يبقى أن نحدد الأثر الكلي على النمو.

٥. لذلك فإن استمرار الحكومة في إجراءات الخصخصة لكن ضمن شروط تسمح بتحويل جزء من حصة الحكومة للمساهمة العامة للمواطنين كما حصل في بعض الشركات،مواصلة الجهد الترويجي للاستثمار في الأردن عبر قطاعات جديدة مثل الاستثمار الأردني الأمريكي الأردني المشترك في مشروع(البرومين) الذي حصل على حصة سوقية عالمية (١٠%) مع بدايات التشغيل، و الصناعة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

التكنولوجية عبر استغلال الرمل الأردني الذي تصل نسبة نقاوته (٩٩%) و هـذه مواصفـة مناسـبة للصناعة الزجاجية والتكنولوجية، سيكون لها أكبر الأثر في زيادة النمو في الأردن.

فيما تظهر نتائج تقدير المعادلة الثانية الأثر السلبي للعجز على الاستثمار فيمـا ظـهرت النتيجـة معاكسة لما توقعناه في الإطار النظري و ما توصل إليه فيشر من أن للتضخم أثر سلبي على الاستثمار مـن خلال حالة عدم التيقن، غير أن هذا له تفسير من حيث أن التضخم يعمل على زيادة التراكم الرأسمالي مـن خلال التحول من الأصول النقدية السائلة إلى الأصول الثابتة و الذهب مما يساهم في زيادة التراكم الرأسـمالي فيما يسمى ظاهرة (مندل-توبن)، غير أن هذا التفسير النظري مستبعد في حالة الأردن، بالنظر إلى أن الحالـة التضخمية حدثت في الأردن مرة واحدة على شكل صدمة، و نجح البنك المركزي بعدها في احتواء التضخم عند معدلات منخفضة، مما خلق بيئة ملائمة لتدفق الاستثمارات و بالتحديد الأجنبيـة ممـا يشـير إلى أن السياسة الائتمانية التي اتبعها البنك المركزي كانت ناجحة في إحداث الاستقرار المحفز للاستثمار بعكس مـا عبر عنه بعض الباحثين من تخوفات تقول بأن السياسة الائتمانية المتشددة قد تعمل علـى تثبيـط المنـاخ الاستثماري.

و بالعموم فإن العلاقة بين الاستثمار و عجز الموازنة جاء سالباً كما كان متوقعاً، و هذا يعـود إلى الأجواء غير المستقرة أو قل غير المشجعة على الاستثمار غير أن التفسير الدقيق يعود إلى أن الحكومة كـانت تلجأ إلى الإنفاق الزائد على بعض مشاريعها و الاستدانة في سبيل إدامتها مما ساهم في زيـادة العجـز في الموازنة.

٥-٣-٥:مشكلة الداخلية والارتباط:

إن الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه هذه الدراسة في إدخال متغيرات الانفتاح و التضخم يقـوم على فكرة أن هذه المتغيرات خارجية *(Exogenous)* و للتأكد من أن هذه المتغيرات خارجية، تم تطبيـق اختبار السببية، حيث تبين عدم وجود علاقة سببية من النمو في الناتج باتجـاه جميـع مقـاييس الانفتـاح

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

والتضخم و نسبة العجز، و كذلك الحال بالنسبة لمتغيري التضخم و نسبة العجز كما يظهر من نتائج جدول(٥-١٨).

جدول(٥-١٢):نتائج اختبار السببية (Granger Causality)

Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis: الفرضية الصفرية
٠,٢٧٥٩٠	١,٤٣٠٢١	٢١	RPL لا تسبب GR94
٠,٩٣٤٣٣	٠,١٤٠٠٧	٢١	TIR2 لا تسبب GR94
٠,٩٤٧٢٦	٠,١١٩٢٧	٢١	EPR لا تسبب GR94
٠,٩٤٨٨٢	٠,١١٦٧٠	٢١	DR لا تسبب GR94
٠,٦٠٨٣٣	٠,٦٢٨٨٢	٢١	INFLATION لا تسبب GR94
٠,٥١٥٠٠	٠,٧٩٨٥٥	٢١	RATIOD لا تسبب GR94

أما فيما يتعلق بمشكلة الارتباط المرتفع بين المتغيرات فإن مصفوفة الارتباطات المبينة في الجدول (٥-١٩) تشير إلى ارتفاع الارتباط بين النمو وكل من نسبة الحماية الفعالة و نسبة الضرائب الجمركية، ولعل هذا الارتباط المرتفع هو الذي يفسر بعض النتائج التي تم الحصول عليها، فيما تم حل هذه المشكلة من خلال طريقة التقدير بالنسبة لمتغير نسبة الاستثمار.

جدول(٥-١٣): مصفوفة الارتباطات بين متغيرات نموذج النمو

	GR94	I2R	INFLATION	RATIOD	RPL	TIR2	EPR	DR
GR94	1.000							
I2R	0.619	1.000						
INFLATION	-0.369	-0.003	1.000					
RATIOD	-0.470	-0.002	0.313	1.000				
RPL	0.729	0.335	-0.334	-0.785	1.000			
TIR2	0.072	0.581	0.279	0.486	-0.298	1.000		
EPR	0.660	0.498	-0.057	-0.360	0.687	0.085	1.000	
DR	0.660	0.499	-0.056	-0.360	0.687	0.085	1.000	1.000

غير أن هناك نتيجة مخالفة لما توصلنا إليه في تقدير معادلة نسبة الاستثمار ففي حين كان معامل التضخم موجباً، جاء الارتباط بين نسبة الاستثمار و التضخم كما في جدول(٥-٩) سالباً، مما يستدعي المزيد من دراسة العلاقة بين التضخم و الاستثمار في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

5-5:الجمع بين نتائج التحليل الإحصائي: -

إن النتائج التي توصلنا إليها في النموذج الساكن تؤيد فكرة القائلين بأن الانفتاح يؤثر سلباً على فاعلية السياستين المالية و النقدية، و قد ظهر من نتائج التقدير كذلك أن الدخل اللاحق و الناتج عن الإنفاق الاستثماري أو العام سيكون في حالة الاقتصاد المغلق أكبر منه في حالة الاقتصاد المفتوح، غير أن هذه النتيجة لا تؤخذ بعين الاعتبار الزيادة اللاحقة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنتيجة لزيادة الانفتاح.

و قد ظهر من نتائج تقدير معادلات النمو جميعاً الأثر الإيجابي للاستثمار، فيما كانت علاقة الانفتاح بالنمو غير واضحة، و عند تقدير معادلة الاستثمار ظهر جلياً الأثر الإيجابي للانفتاح على الاستثمار مما يعني علاقة إيجابية مع النمو.

يتضح من التناول السابق أن سياسة الانفتاح تؤثر على النمو إيجاباً و سلباً من خلال مجموعة من القنوات من أهمها: -

أ. قناة تأثير إيجابية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة فرص الاستثمار المحلي من خلال التسهيلات في الإجراءات، و تحسن ظروف الاستثمار.

ب. قناة تأثير إيجابية من حيث زيادة الصادرات و توسيع الأسواق المحلية.

ج. قناة تأثير سلبي من خلال الأثر السلبي على فاعلية كل من السياستين المالية و النقدية، و زيادة المستوردات مما يزيد من عبأ الحكومة في توفير العملة الأجنبية لتمويل هذه الزيادة في المستوردات مع ما يرتبط بهذا من آثار سلبية على ميزان المدفوعات، و بالتالي النمو.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

الفصل السادس

النتائج و التوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل السادس

النتائج و التوصيات

حاولت الدراسة أن تبحث العلاقة المتبادلة بين الانفتاح و السياستين المالية و النقدية و النمو الاقتصادي في الأردن، و قد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج و التوصيات من التحليل الوصفي و القياسي، نعرض لها من خلال هذا الفصل.

٦-١:أولاً:النتائج

١. يظهر جليّا الاختلاف النظري والتطبيقي في تحديد العلاقة بين الانفتاح والسياسة المالية والنقدية والنمو في الدراسات التطبيقية على مستوى البيانات المقطعية، و السلاسل الزمنية، و يرجع هذا الاختلاف إلى تنوع النظريات و الأساليب القياسية و الإحصائية المستخدمة في التحليل.

٢. لم تكن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الانفتاح و النمو بالنسبة للأردن مختلفة كثيراً عن مثيلاتها في الأدبيات العربية و الأجنبية، فقد خرجت العديد من الدراسات في الأردن بنتائج مختلطة حول هذه العلاقة.

٣. نتج عن هذا الاختلاف في النتائج تنوع في شكل السياسات التي تتبعها الدول في إدارة اقتصادياتها بالاتجاه إقبالاً أو إحجاماً عن اتباع سياسة الانفتاح، و إن كان العنصر الحاسم في اتباع معظم دول العالم الثالث لسياسة الانفتاح قد جاء في سياق برامج التصحيح و التكيف الاقتصادي، مع الإشارة إلى أن هذه الدول جميعاً تتفق على ضرورة إجراء هذه الإصلاحات كما في حالة الأردن.

٤. لكل من السياستين المالية والنقدية دور كبير في تهيئة البيئة الملائمة للنمو المستمر، و قد ظهر دور السياسة المالية و النقدية في إعادة استقرار السوق الأردني بعد عام ١٩٨٩م، و قد حققت السياسة النقدية نجاحاً كبيراً في ضبط السيولة، و زيادة جاذبية الدينار مقابل العملات الأجنبية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٥. تعددت مقاييس الانفتاح المستخدمة بالنظر إلى قصور أي منها في تمثيل سياسة الانفتاح، و لم يستطع أي من الباحثين تقديم مقياس خال من العيوب، و لجأ العديد منهم إلى استخدام أكثر من مقياس في سبيل تمثيل سياسة الانفتاح بشكل كامل.

٦. مر الاقتصاد الأردني بمراحل متعددة ساهمت في تشكيل الاختلالات التي تعاني منها بنية الاقتصاد الوطني، و كان للعوامل السياسية اثر كبير في المساهمة في تشكيل حالة الاقتصاد الأردني.

٧. ركزت إجراءات السياسة المالية على زيادة معدلات الضريبة بهدف ضبط الطلب الكلي، و قد تم سن مجموعة من القوانين في سياق إجراءات التصحيح المالي كان من أبرزها البدء بتطبيق الضريبة العامة على المبيعات(ضريبة القيمة المضافة)، و قد ساهمت عوائد هذه الضريبة في إعادة مستوى إيرادات الخزينة إلى ما قبل تبني سياسة الانفتاح .

٨. ترتب على تطبيق برامج التصحيح آثار اجتماعية قد توصف بالقاسية كون هذه البرامج تعمل على الحد من الاستهلاك وتتطلب قدرا من التقشف.

٩. ترى الدراسة أن خطط التصحيح الاقتصادي قد نجحت في تحقيق الأهداف قصيرة الأجل من استقرار في الاقتصاد، غير أنها لم تنجح في تحقيق الأهداف طويلة الأجل المتعلقة بالحد من مشكلة ميزان المدفوعات و زيادة النمو في الصادرات، و زيادة الادخار و الحد من الاستهلاك.

١٠. بالرغم من أن معظم التقارير العالمية تشير إلى أن الاقتصاد الأردني من أكثر الاقتصادات العربية والإسلامية انفتاحا، غير أن بعض التقارير أشار و بشكل واضح إلى ثبات السياسة التجارية وعدم تغيرها عبر الأعوام من (٩٥-٢٠٠٣)، و قد توصل الباحث إلى نفس النتيجة بعد تتبع التطورات في سياسات الضريبة الجمركية و استبدالها بالضريبة الخاصة.

١١. تشير الأرقام إلى انخفاض قيم الصادرات الوطنية عن النسب العالمية ، كما تشير إلى انخفاض نسبة الصادرات السلعية إلى الصادرات من الخدمات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

١٢. شهدت قيم الصادرات نموا متذبذبا عبر الزمن غير أن معدل نموها كان سالبا في الفترة مـــا بـــين (٩٥-٢٠٠٠) بالرغم من توقيع الأردن ودخوله العديد من الاتفاقيات الدولية.

١٣. كما شهدت قيم المستوردات نموا متذبذبا كذلك وشهدت نفس الفترة (٩٥-٢٠٠٠) نموا ســـالبا بلغ (٠ر٤٥)، مما يشير إلى وقوع الأردن في حالة ركود بدأ يعاني منها منذ العام ١٩٩٥م.

١٤. تشير أرقام تدفقات الاستثمار المباشر إلى الأردن تحسنا ملحوظا فقد وصلت في العـــام (٢٠٠١) إلى (١٦٩) مليون دولار.

١٥. تشير العديد من الأرقام والإحصائيات العالمية إلى انخفاض مستوى الأداء الصناعي في الأردن.

١٦. إن النتائج التي توصلنا إليها في النموذج الساكن تؤيد فكرة القائلين بأن الانفتاح يؤثر ســـلباً علـــى فاعلية السياستين المالية و النقدية، و قد ظهر من نتائج التقدير كذلك أن الدخل اللاحق و الناتج عـــن الإنفاق الاستثماري أو العام سيكون في حالة الاقتصاد المغلق أكبر منه في حالة الاقتصاد المفتوح، غـــير أن هذه النتيجة لا تؤخذ بعين الاعتبار الزيادة اللاحقة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنتيجة لزيـــادة الانفتاح.

١٧. يظهر جلياً من نتائج تقدير المعادلات السابقة الأثر الإيجابي للحماية على النمو، فيما كان أثـــر الانفتاح على النمو سالباً، و لعل هذه النتيجة مبررة في حالة الأردن، بالنظر إلى انخفاض مســـاهمة ضرائب الدخل و الأرباح في الإيرادات الضريبية كنتيجة لضعف القاعدة التصنيعية والإنتاجيـــة في الأردن، فيما كانت الضرائب المفروضة على القطاع الخارجي أهم مورد من موارد الخزينة.

١٨. و قد ظهر من نتائج تقدير معادلات النمو جميعاً الأثر الإيجابي للاستثمار، فيما كانت علاقة الانفتاح بالنمو غير واضحة، و عند تقدير معادلة الاستثمار ظهر جلياً الأثر الإيجابي للانفتاح على الاستثمار ممـــا يعني علاقة إيجابية مع النمو.

١٩. يتضح من التناول السابق أن سياسة الانفتاح تؤثر على النمو إيجاباً و سلباً من خلال مجموعة مـــن القنوات من أهمها: -

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

أ. قناة تأثير إيجابية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة فرص الاستثمار المحلي من خلال التسهيلات في الإجراءات، و تحسين ظروف الاستثمار.

ب. قناة تأثير إيجابية من حيث زيادة الصادرات و توسيع الأسواق المحلية.

ج. قناة تأثير سلبي من خلال الأثر السلبي على فاعلية كل من السياستين المالية و النقدية، و زيادة المستوردات مما يزيد من عبأ الحكومة في توفير العملة الأجنبية لتمويل هذه الزيادة في المستوردات مع ما يرتبط بهذا من آثار سلبية على ميزان المدفوعات، و بالتالي النمو.

٦-٣:التوصيات: -

١. الاستمرار في اتباع سياسة الانفتاح عبر مجموعة من التشريعات التي تحسن المناخ الاستثماري، والعمل على ترويج بعض القطاعات الاستثمارية الجديدة في الأردن.

٢. ضرورة استفادة الأردن من فترات السماح التي تعطيها الاتفاقيات الدولية في إعداد الاقتصاد الوطني بحيث يكون قادرا على تحمل غمار المنافسة الدولية.

٣. تخفيض نسب الضريبة الخاصة و التي تفرض على بعض مدخلات الإنتاج الصناعي.

٤. العمل على زيادة تنافسية القطاعات الاقتصادية، عبر تطبيق أنظمة الجودة و المواصفات و المقاييس العالمية.

٥. وضع جدول زمني محدد لجميع المصانع و الشركات الأردنية للالتزام بالمواصفات و المعايير الأردنية بهدف زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني.

٦. العمل على ترويج الأردن استثماريا عبر الأدوات الدبلوماسية مثل السفارات، وتفعيل دور القطاع الخاص في هذا المجال من خلال غرف الصناعة و الغرف التجارية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٧. بالرغم من عمل الحكومة على التخفيض وإزالة مجموعة من العوائق الكميـــة كأنظمـــة الحصـــص وتراخيص الاستيراد، غير أن إجراءات منح الرخص ما زالت تحتاج إلى تطويـــر وتحديـــث و تبســـيط واعتماد جهة منح تراخيص واحدة.

٢٠. ضرورة العمل على زيادة تنافسية الاقتصاد ومخرجاته من خلال أنظمة ومؤسسات تعمل على رفـــع مستوى تنافسية الاقتصاد.

٨. تشجيع رؤوس الأموال المحلية و العربية على الاستفادة من الميزة النسبية للاقتصاد الأردني من خـــلال الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين الأردن و الولايات المتحدة و أوروبا.

٩. زيادة الطاقة التصديرية لدول الاتحاد الأوروبي بالنظر إلى كبر فجوة الميزان التجـــاري بـــين الأردن ودول الاتحاد، لصالح الاتحاد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

المراجع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

اولاً: المراجع العربية:

كتب:

١. عطية، عبد القادر محمد، ١٩٩٨، " **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**"، الطبعة الثانية الدار الجامعية، الإسكندرية.

٢. الفانك، فهد، ١٩٩٢، " **برنامج التصحيح الاقتصادي ١٩٩٢-١٩٩٨**"، مؤسسة الفانك.

٣. هيرست، بول وطوميسون، جراهام، " **ما العولمة**"، ترجمة عبد الجبار ، فالح، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ٢٠٠١.

٤. وفا، عبد الباسط. ٢٠٠٠. **النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي: نظريات النمو الذاتي، دراسة تحليلية نقدية**، الطبعة الأولى، دار النهضة.

دوريات و مجلات محكمة:

١. حماد، خليل، ومشعل، زكيه، " **تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية**"، مجلة أبحاث اليرموك، العلوم الإنسانية، مجلد ٢، عدد ٢، ص ١٦٧-١٩١، ١٩٨٦.

٢. طلافحه، حسين، والفهداوي، خميس خلف، " **دراسة تحليلية لمشكلة البطالة في الاقتصاد الأردني خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩٦**"، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، ١٩٩٨.

٣. شاميّة، عبد الله و الروابدة، موسى ، " **تجارة الأردن الخارجية و أثرها على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية (١٩٦٧-١٩٨٧)**"، مجلة دراسات، المجلد السادس عشر، العدد الأول ١٩٨٩، ص ٦٢.

٤. شهاب، محمد عبد السلام، " **احتساب محددات النمو الاقتصادي، دولة الإمارات العربية المتحدة: حالة تطبيقية**"، آفاق اقتصادية، مجلد ٢١، عدد ٨٣، ص ١٥-٢٤، ٢٠٠٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٥. مشعل، زكيه، " **الانفتاح التجاري و أثره على السياسات المالية والنقدية**" ، مجلة جامعة الملك سعود، مجلد ١٣، العلوم الإدارية (٢)، ص ٤٤٣، ٢٠٠١.

رسائل جامعية:

١. بني احمد، محمد ثائر. **العوامل التي تؤثر على تجارة الأردن الخارجية: دراسة قياسية باستخدام نموذج الجاذبية للفترة (١٩٨٥-١٩٩٥)**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

٢. البطاينه، إبراهيم محمد، ١٩٩٧، " **التجارة الخارجية ودورها في تنمية الاقتصاد الأردني للفترة ١٩٨٠-١٩٩٥**"، رسالة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، العراق.

٣. الخصاونه، احمد، ٢٠٠٢. **نموذج النمو المقيّد بميزان المدفوعات: حالة الأردن (١٩٧٠-٢٠٠٠)**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

٤. الرفاعي، مروان. ١٩٩٨. **تقييم قطاع التجارة الخارجية الأردني وإمكانيات تطوير مساهمته في الدخل القومي: دراسة قياسية (١٩٧٠-١٩٩٦)**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

٥. زيتون، برجس صالح محمد.١٩٩٧. **دور قطاع الزراعة في الاقتصاد الأردني: القيمة المضافة وروابط الأمامية والخلفية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

٦. الشريف، بدر مصطفى، ١٩٩٥. **استراتيجية إحلال المستوردات والنمو الاقتصادي في الأردن**. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

٧. المغايرة، عيسى احمود.١٩٩٣.**الاستثمار و النمو الاقتصادي في الأردن**.رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة اليرموك،إربد.

٨. الوزني، خالد. ١٩٩٤. **سياسات التكيف الاقتصادي: حال الأردن**. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

مؤتمرات و ندوات و ورش عمل و تقارير: -

١. حمودة،حكيم بن.١٩٩٩."اقتصادات التنمية في مرحلة ما بعد التكيف".الحافظ،مهدي."تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي في الأقطار العربية:أعمال المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية"،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،بيروت.

٢. حمارنه، منير، " واقع الاقتصاد الأردني و أفاق المستقبل"، عازر، واصف و آخرون، " الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن" الطبعة العربية الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩.

٣. الطاهر، جميل، ١٩٩٣، " بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية" ، سلسلة اجتماعات الخبراء (ب)، كتيب رقم (٤)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

٤. طويل، سامر،٢٠٠٢، "الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية"، المؤتمر الاقتصادي الوطني الأول للاستثمارات الأوسع انتشارا، عمان.

٥. الشرع، منذر، والوزني، خالد، " سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي: تجربة الأردن"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، أعمال المؤتمر العلمي الرابع، ١٩٩٩.

٦. عقل، مفلح،" سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية (الأردن نموذجا)"، الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الأردن"، واصف عازر و آخرون، الطبعة العربية الأولى، ص ٧٦، ١٩٩٩.

٧. الفانك، فهد،"الصناعة الأردنية و آفاق المستقبل"، الحمارنة، مصطفى،"الاقتصاد الأردني: المشكلات و الآفاق"، مركز الدراسات الاستراتيجية،الجامعة الأردنية، عمان،١٩٩٤.

٨. الفانك، فهد و آخرون، ١٩٩٩. مأزق النمو في الأردن. ورشة عمل، المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٩. كرمول،أكرم،"الصناعة الأردنية في مواجهة التحديات و المتغيرات المستقبلية"،الحوراني،هاني و آخرون،"الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي و الدولي"،أوراق مؤتمر،مركز الأردن الجديد للدراسات،١٩٩٦.

١٠. الكساسبه، بسام،٢٠٠١،" انعكاسات الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية على الصادرات الأردنية"، وحدة الدراسات الاقتصادية، وزارة الصناعة والتجارة، عمان، الأردن.

١١. النابلسي، محمد سعيد،٢٠٠٠،" التصحيح المالي والنقدي في المملكة الأردنية الهاشمية بين الحاضر والمستقبل"، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

١٢. هنداوي، احمد ذوقان.٢٠٠٢، "دور مؤسسة المواصفات والمقاييس في تقرير تنافسية القطاع الصناعي الأردني"، قسم الهندسة الصناعية، الجامعة الأردنية، عمان.

١٣. هنداوي، رانيه سمير، ١٩٩٩، " الوعاء الضريبي والخصم والرد والإعفاء الضريبي في قانون الضريبة العامة على المبيعات"، نقابة المحامين.

١٤. صحيفة العرب اليوم، ٢٠٠٣/١/١٥،مقابلة مع وزير الاقتصاد سامر الطويل، الصفحة الاقتصادية.

الشبكة العنكبوتية:

١. طوقان، أمية و جواد العناني. "الاقتصاد الأردني: نظرة مستقبلية":ورشة العمل .مركز الدراسات الاستراتيجية. ١٠ كانون الثاني ١٩٩٦، على الشبكة العنكبوتية: -

http://www.css-jordan.org/arabic/economic/workshopA/jorec96/perspective.html

٢. موقع هيرتج على الانترنت:-

http://www.heritage.org/research/features/index

٣. الجومرد، اثيل عبد الجبار، " متغير الإحباط ومعدل النشاط الاقتصادي للسكان في الأردن"، على الشبكة العنكبوتية:

WWW.CSS-Jordan.Org/Arabic/Publications/books/Discovergment.html

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

٤. المصري، سلوى ضامن، " تشخيص الفقر في الأردن"، ٢٠٠٢، على الشبكة العنكبوتية:

WWW. Worldbank.Org/wbi/devedebates/mena/masri.doc.

تقارير: -

١. أنكتاد،٢٠٠٢."تقرير الاستثمار العالمي٢٠٠٢:الشركات عبر الوطنيـــة و القـــدرة التنافســـية التصديرية"،مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، الأمم المتحدة، جنيف.

٢. اسكوا، ٢٠٠١ " بناء القدرات الوطنية في بلدان مختارة من أعضاء الاسكوا في إزاء القيود الفنية على التجارة واتفاقيات منظمة التجارة العالمية"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، الأمـــم المتحدة، نيويورك.

٣. البنك المركزي، التقرير السنوي،١٩٩٣.

٤. البنك المركزي، التقرير السنوي،١٩٩٦.

٥. البنك المركزي، التقرير السنوي،١٩٩٨.

٦. البنك المركزي،التقرير السنوي ١٩٩٩.

٧. البنك المركزي، التقرير السنوي،٢٠٠١.

٨. وزارة التخطيط. خطة التنمية للأعوام ١٩٩٩-٢٠٠٣.

قوانين و أنظمة: -

١. جمعية المصدرين الأردنيين،" دليل جمعية المصدرين الأردنيين لإجـــراءات التصديـــر في المملكـــة الأردنية الهاشمية"، عمان، الأردن، ٢٠٠١.

٢. وزارة المالية، دائرة الضريبة على المبيعات، قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لعام ١٩٩٤، والتعديلات التي طرأت عليه والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

٣. مؤسسة المواصفات والمقاييس، **قانون المواصفات والمقاييس**، قانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠.

٤. دليل جمعية المصدرين الأردنيين لإجراءات التصدير في المملكة الأردنية الهاشمية،٢٠٠١،**قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٨قانون حماية الإنتاج الوطني**.عمان،الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

Books:

1. Barro, Robert and Xavier Sala- I- Martin. 1995. **Economic Growth.** New York, McGraw Hill, Inc.
2. Batiz, Francisco L. Rivera & Luis A. Rivera – Batiz ,1999. **International Finance and Open Economy Macroeconomics**.Macmillan Published Company, NY.
3. Dunn.Robert M. and Ingram James.1996.**International Economics**.Johm Wiley & Sons, Inc, New York.
4. Chow,G.C. , 1983, **Econometrics**, New York: McGraw-Hill.
5. Fair, Ray C.1994.**Testing Maroeconometric Models**. Harvard University Press
6. Friedman,M.1956."**The Quantity Theory of Money: A Restatement** "In studies in Quantity Theory of Money, eds.M. Friedman(eds), Chicago: University of Chicago Press.
7. Grubel, Herbert G.1977.**International Economics**. Richard D. Irwin, Inc
8. Gujarati, Damodar N., 1995, **Basic Econometrics**, 3rd edition, MC Graw-Hill, Inc.
9. Intriligator,M.D, Econometric Models, Techniques and Applications, Amsterdam: North-Holland Publishing Co. 1978.
10. Maddala, G.S and Kim In-Moo,1998,Unit Roots Cointegration and **Structural Change**, Cambridge University press.
11. Thirlwall, A.P,1999,"**Growth and development**",6th edition, MACMILLAN press.
12. Fischer

Thesis:

1. Elfiki ,Fakhry A.1984. **A small model of Egypt, Foreign Economic Assistance and the Egyptian Economy**, Clark University, Ph.D. Dissertation.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

2. El-Mefleh, Muhannad Ali.1989. **A macroeconomic forecasting model for Jordan**,Ph.D. dissertation, The Florida State University .
3. Haddad, Adeeb Khalil. 1979.**An Econometric Monetary Model of the Jordanian Economy**, Oklahoma State University.
4. Marto, Michel Isa.1970.**A money supply model: Jordan,** Ph.D. dissertation, University of Southern California.
5. Quraan ,Anwar Al-Ali. 1988. **Macroeconomic effects of worker's remittances: the case of Jordan.** the University of Texas at Austin, Ph.D. dissertation.
6. Serry, E. A. E. 1987. **A macroeconometric model for the Egyptian Economy, Specification, Estimation and Simulation under Alternative principles of economics**, Clark University, Ph.D. Dissertation, Worcester, Massachussetts.

Journals:

1. Al- Yousif,Y. Khalifa, " Exports and Economic Growth: Same Empirical Evidence from the Arab Gulf Countries" Applied economics, 29,693-697, 1997.
2. Brander, James and Barbra Spencer, " **International R&D Rivalry and Industrial Strategy**", Review of Economic Studies, 50, 707-722, 1983
3. Barro, Robert and Gordon David, " **Roles , Desertion and Reputation in a Model Monetary Policy**", Journal of Monetary Economics XII, 106-121, 1983.
4. Balassa, Bela, " **Exports, Policy Choices Economic Growth in developing Countries after the 1973 Oil Shock**" Journal of development Economics 18, 2223-35, 1985.
5. Ben-David,dan ,"**Equalizing Exchange: Trade Liberalization and Income Convergence**", Quarterly Journal of Economics, 108(3), 1993
6. Chawdhory, Abdur R, " **Monetary Policy Fiscal Policy and Aggregate Economic Activity: some further Evidence**", Applied Economics, 20,63-71, 1988.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

7. Darrat, alif- " **Are Exports on Engine of Growth? Another Look at the Evidence**" ,Applied Economics, 19, 277-285, 1988.

8. Dollar, David. " **Outward- Oriented Developing economics Really Do growMore Rapidly : Evidence from 95 LDCs, 1976-1985**" Economic Development and Cultural Change 40, 523-544, April 1992.

9. Dadkha, K. M. and F. Zahedi,"**Simultaneous Estimation of Production Functions and Capital Stocks for Developing countries**", The Review of Economics and Statistics, 553-541,1986.

10. Edwards, Sebastian, " **Trade Orientation, distortions and Growth in Developing Countries**", Journal of Development economics, 39, 311-57, 1992.

11. Engle,R.F. and C.W.J Granger,"**Cointegration and Error Corrections: Representations, Estimation and Testing**",Econometrica,,55,252-276,1987

12. Feder, G. ,"**On Exports and Economic Growth** ", Journal of Development Economics, 12, 59-73, 1982.

13. Fair, Ray C., " **The Estimation of Simultaneous equation Models with Lagged Endogenous Variables and First Order Serially Correlated**", Econometrical, Vol. 38, No.3, 1970.

14. Fair, ray C., " **A Comparison of Alternative Estimators of Macroeconomic Models**", International Economic Review, Vol.14, No.2,1973

15. Granger, C.W.J,"**Investing Causal Relations by Econometric Models and Cross-Spectral Methods**", Econometrica,36, 424-438,1969.

16. Ghartey, Edward E. " **Causal Relation between Exports and Economic Growth: Same Empirical evidence in Taiwan, Japan and the US**" ,Applied Economics, 25, 1145-1152.

17. Granger, CW.J, " **Testing for Causality a Personal View Points**", Journal of Economic Dynamics and Contral,2,329-352, 1980.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

18. Harrison, Ann, " **Openness and Growth: A time- series, cross – country analysis for developing countries**" Journal of Development economics, 48, 419-447, 1996.

19. Hsiao, C., " **Autoregressive Modeling and Money Income Causality Detestation**", Journal of Monetary Economics, 7, 85-108, 1981.

20. Jaleel, Ahmad & Andy C.C. Kwan, " **Causality between Exports and Economic Growth: Empirical from Africa**", Economic Letters, 37, 243-248, 1991.

21. Jung, Woos. & Peyton J. Masshall, " **Exports, Growth and causality in developing Countries**", Journal of Development Economics, 18, 1-12, 1985.

22. Karras, G., " **Openness and the Effects of Monetary Policy**", Journal of International Money and Finance, 18,13 –26, 1999.

23. Lane, Philip R., " **Inflation in Open economics**", Journal of International Economics, 42,327-347, 1997.

24. Lucas, Robert E.,"**On The Mechanisims of Economic Development**", Journal of Monetary Economics, 22(1), 3-42,1988.

25. Levine, Ross and David Renelt, " **A sensitivity Analysis of Cross – Country Growth Regressions**", The American Economic Review, Vol. 82, No. 4, 1992.

26. Mikhail ,W.M.. **A Standard Aggregative Model for the Jordanian Economy**,International Journal of Middle East Studies 17, 67-88, 1985.

27. Moschas, Demetrios, " **Export Expansion, Growth and the Level of Economic Development**" Journal of Development economics, 30,93-103, 1989.

28. Miller, Stephen M.,"**A Note on Cross –Country Growth Regressions**", Applied Economics, 28, 1019-1026, 1996.

29. Pagan, A.R. and M.R. Wickens, " **A Survey of Some Recent Econometric Methods**", The Economic Journal, 99, 962-1025, 1989.

30. Pritchett, Lant, " **Measuring Outward Orientation in LDCs: can it Be Done?**" ,Journal of Development Economics, 49,307-335, 1996.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

31. Quraan, Anwar, " **Private and Public Investment and Economic Growth in Jordan: An Empirical Analysis**", Abhath AL-Yarmouk, Hom. & Sos. Sci, Vol. 13, No. 3, 35-46, 1997

32. Quandt, R. E. ,"**The Estimation of a Linear Regression System Obeying Two Seperte Regimes**",Journal of The American Statistical Association, 53, 873-880, 1958.

33. Rosensweig, Jeffry and Tallman, Ellisw., " **Fiscal Policy and Trade Adjustment: Are the Deficit Really Twins**", Economic Inquiry, XXXI, 580-594, 1993.

34. Romer, david, " **Openness and Inflation: theory and Evidence**", Quarterly Journal of economics, 108,869-903, 1993.

35. Romer, Paul M, " **Increasing Returns and Long – run Growth**" Journal of Political economy, 94(5), 1002-1037, 1986.

36. Romer, Paul M, " **Endogenous Technological Change**", Journal of Political Economy , XCVIII, 71-103, 1990.

37. Solow,R.M, " **Technical progress and Aggregate production function**", Review of Economics and Statistics, 39, 312-320, 1957.

38. Sharma, Subhash C. & Dharmendra Dhakal, " **Causal Analysis between Exports and Economic Growth in Developing Countries** ", Applied Economics, 26, 1145-1157, 1999.

39. Saches, Jeffry and Andrew Warner,"**Economic Reform and the Process of Global Integration**", Brookings Papers on Economic Activity, 1, 1-118,1995.

40. Terra, Cristina T., " **Openness and Inflation: A New Assessment**", Quarterly Journal of economics, 113,641-648, 1998.

41. White, H, " **A Hetroskedasticity Consistent Covariance Matrix Estimator and A direct Test for Hetraskedasticity**", Journal of Econometrics , 48,817-838, 1980.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

Conferences and Research centers:

1. Alyan, Nafez and AL- Awad Movawiya, " **Trade Openness and the Effectiveness of Monetary Policy Under Fixed Exchange Rates: the case of Middle East**", Fifth Economic conference, AL- Yarmouk University, 2001.
2. Cuadros, A.V.Orts, & MT. Alguacil, "**Openness and Growth: Re-Examining Foreign Direct Investment, Trade and Output Linkages in Latin America**", Credit Research paper 01/04,2001.
3. Engen, Eric M. and onethan Skinner,"**Fiscal Policy and Economic Growth**", NBER Working Paper No. w4223, National Bureau of Economic Research, Inc,1992.
4. Eastrly, William and Sergio Reblo,"**Fiscal Policy and Economic Growth: An Empirical Investigation**", NBER Working Paper No. w4499, National Bureau of Economic Research, Inc,1993.
5. Fischer ,Stanley ,"**Growth, Macroeconomics, and Development**", NBER Working Paper No. w3702, National Bureau of Economic Research, Inc,1991.
6. Fischer ,Stanley,"**The Role of Macroeconomic Factors in Growth**", NBER Working Paper No. w4565, National Bureau of Economic Research, Inc,1993.
7. Grossman, Gene M. and Elhanan Helpman ," **Endogenous Innovation in the Theory of Growth**", NBER Working Paper No. w4527, National Bureau of Economic Research, Inc,1993
8. Harrison, Ann and Hansen Gordon," **Who Gains from Trade Reform? Some Remaining Puzzles**", NBER Working Papers NO. w6915, National Bureau of Economic Research, Inc, 1999.
9. Jay, Keith, " **Growth of Exports and Income in the Developing Worlds: A Neoclassical View**" , Bureau for Program and Policy

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

Coordination, department of Sate, Agency for International Development, Washington D.C, Discussion paper No. 28, November 1973.

10. Leamer, Edward E. " **Measures of Openness**", NBER conference on Trade Issues, February 1987.
11. Mikhail, William M., **A preliminary framework for policy analysis**, United Nations Development Programme, Department of Technical Co-operation for Development, Jordan/88/003/C/01/01, 1991.
12. Miller, Stephen M. and Russek Frank S.,"**Fiscal structures and Economic Growth: International Evidence**", Western Economic Association Meetings, Lake Tahoe,1993
13. Proudman, James, Stephen Redding and Macro Bianchi," **Is International Openness Associated with Faster Economic Growth**", Bank of England,London,1997
14. Rodriguez, Francisco & Rodrik, Dani,. **"Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to Cross-National Evidence,"** NBER Working Papers NO.w7081, National Bureau of Economic Research, Inc, 1999
15. Rodrik, D.,"**Closing the Technology Gap: Does Trade Liberalization Realy Help**", NBER Working Papers NO.w2654, National Bureau of Economic Research, Inc,1988.
16. Rodrik, D.,"**Getting Interventions Right: How South Korea and Taiwan Grew Rich,**" NBER Working Papers NO.w4964, National Bureau of Economic Research, Inc, 1994.
17. Smadi, Tayseer" Is the Exported Growth Hypothesis Valid for Jordan's Economy". Fifth Economic conference, AL- Yarmouk University, 2001.

Web site Sources:

1. Krugman, Paul.1994," **The myth of Asia's miracle**", on the web site: - http://www.owlnet.rice.edu/~econ212/papers/krugman.pdf
2. Year Book of Labor and Statistics(1995), on the web: http://www.cbj.gov.jo/docs/investment/114.html

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

Reports: -

1. Gwartney, James & Rebort Lawson.2002."**Economic Freedom of the world:2002**"., Annual Report, The Fraser Institute, Vancouver, B.C
2. JR. Gerald P. O'Driscoll & Edwin J. Fevlner & Mary Anastasia O' Grady.2003."**2003 Index of economic Freedom**". The Heritage Foundation, the Wall Street Journal, Washington D.C,NY.
3. Schwab,K. & Michael E. & Jeffrey D. 2001. **The Global Competitiveness Report 2001-2002**. World economic Forum, Geneva, Switzerland.
4. Schwab,K. & Michael E. & Jeffrey D. 2002. **The Global Competitiveness Report 2002-2003**. World economic Forum, Geneva, Switzerland.
5. UNCTAD.2002. **World Investment Report 2002**. United Nations, New York and Geneva.
6. UNIDO.2002. **Industrial Development Report 2002/2003**. United Nations Industrial Development Organization.
7. World Bank,"**Jordan: Consolidating Economic Adjustment and Establishing the Base for Sustainable Growth**", Report NO.12645Jo,Vol 1,1994.
8. World Bank.2001."**World Development Report2001/2002**",Oxford University Press

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الملاحق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق١:البيانات المستخدمة في الدراسة.

obs	GDP	PC	IGC	I	TAX	WR	TGR	RIR	K	IM	EX	MS	CPI94	DEF94
1976	565.0	325.50	155.9	150.20	65.80	129.60	107.60	NA	1954.63	422.000	192.100	378.400	26.40	33.40
1977	690.50	412.80	156.60	206.50	96.10	154.80	142.30	NA	2161.13	540.300	242.000	467.600	30.30	37.70
1978	799.70	517.40	190.00	223.00	96.60	159.40	158.50	19.46	2384.13	605.600	264.300	606.700	32.40	38.10
1979	979.40	736.80	235.30	280.00	118.40	180.40	187.90	17.10	2664.13	824.500	339.500	773.100	37.00	38.60
1980	1139.90	858.30	342.70	463.90	136.20	236.70	226.20	15.43	3128.03	961.700	448.000	984.800	41.10	40.50
1981	1429.50	1074.50	455.50	701.00	171.30	340.90	309.20	15.45	3829.03	1392.70	588.500	1179.90	44.30	43.30
1982	1635.80	1457.90	477.90	650.80	200.30	381.90	362.00	14.40	4479.83	1555.70	670.200	1403.30	47.60	46.30
1983	1772.90	1579.10	473.40	589.80	225.80	402.90	400.60	14.70	5069.63	1453.20	639.600	1615.20	50.00	51.30
1984	1881.70	1648.40	534.60	571.20	232.20	475.00	415.00	14.17	5640.83	1519.10	746.300	1757.00	51.90	52.20
1985	1949.90	1794.80	531.70	414.90	246.60	402.90	440.80	13.30	6055.73	1502.70	781.500	1874.80	53.50	55.60
1986	2226.80	1718.20	566.50	444.30	237.90	414.50	514.40	13.30	6500.03	1199.50	634.10	2072.40	53.50	60.10
1987	2275.70	1669.80	586.70	511.90	242.30	317.70	531.50	13.32	7011.93	1319.70	756.200	2372.20	53.40	60.10
1988	2337.90	1626.50	604.30	532.50	255.90	335.70	544.30	12.52	7544.43	1519.70	1020.80	2646.80	56.90	60.90
1989	2436.50	1635.10	618.80	563.20	274.00	358.30	565.40	10.00	8107.63	1804.50	1359.50	2971.10	71.50	71.10
1990	2718.30	1976.50	663.90	850.10	383.90	331.80	744.10	8.62	8957.73	2474.30	1652.10	3122.60	83.10	79.50
1991	2913.50	2052.80	742.00	738.50	401.50	306.30	828.80	9.90	9696.23	2362.60	1697.60	3717.50	89.90	83.90
1992	3615.70	2803.60	790.60	1208.80	639.30	573.10	1168.90	10.05	9855.83	2974.70	1819.90	4193.00	93.50	91.00
1993	3884.00	2834.60	857.90	1422.70	643.40	720.70	1191.50	9.74	11278.53	3151.70	1962.10	4481.80	96.50	93.60
1994	4358.20	2977.60	985.60	1451.00	694.40	763.70	1306.40	9.40	12729.53	3107.60	2093.40	4841.50	100.00	100.00
1995	4714.60	3104.70	1111.30	1554.30	757.90	871.70	1389.10	9.19	14283.83	3453.20	2438.50	5159.80	102.30	101.90
1996	4912.20	3523.60	1204.10	1497.40	840.90	1094.80	1518.00	8.64	15781.23	3839.90	2597.20	5175.30	108.90	104.00
1997	5137.80	3702.20	1312.50	1321.80	798.00	1173.50	1425.70	8.39	17103.03	3676.70	2532.80	5576.60	112.20	105.30
1998	5610.10	4143.50	1367.0	1225.40	858.60	1093.80	1496.00	8.14	18328.43	3608.70	2515.00	6026.00	115.70	111.60
1999	5767.20	4256.30	1412.30	1087.80	884.20	1179.80	1589.40	7.45	19416.23	3537.90	2505.40	6747.60	116.40	111.30
2000	6002.40	4770.20	1493.30	1199.00	961.90	1308.20	1560.70	8.46	20615.23	4055.30	2505.70	7434.70	117.10	111.20

© Arab Academy for Banking & Financial Sciences University

www.manaraa.com

ملحق(٢):حساب معدل الحماية الفعال

ODS	الناتج المحلي الاجمالي GDP94	الضرائب الجمركية RDUTY	القيمة المضافة محليا VA	معدل الحماية الفعال EPR
	١	٢	٢+١	
١٩٧٦	١٦٩١,٦١٧	١١٩,٧٦٠٥	١٨٠٩,١٦٠	٧,٠٨٨٩٣٦
١٩٧٧	١٨٣١,٥٦٥	١٦٩,٧٦١٣	١٩٩٩,٣٦١	٩,٢٧٨٦٠٠
١٩٧٨	٢٠٩٨,٩٥٠	١٦١,١٥٤٩	٢٢٥٩,٢٥٥	٧,٦٨٠٩٩٠
١٩٧٩	٢٥٣٧,٣٠٦	١٨٦,٥٢٨٥	٢٧٢١,١٢٨	٧,٣٥٩٢٨٧
١٩٨٠	٢٨١٤,٥٦٨	١٩٢,٥٩٢٦	٣٠١٠,٦٩٣	٦,٨٣٤١٢٩
١٩٨١	٣٣٠١,٣٨٦	٢١٧,٣٢١٠	٣٥١٩,٥٢١	٦,٥٨١٠٩٨
١٩٨٢	٣٥٣٣,٠٤٥	٢٣٦,٩٣٣٠	٣٧٧١,٠٣٣	٦,٧٠٤١٩٨
١٩٨٣	٣٤٥٥,٩٤٥	٢٣٥,٠٨٧٧	٣٦٩٠,٧٨٨	٦,٨٠٢٨٩٧
١٩٨٤	٣٦٠٤,٧٨٩	٢٢٦,٠٥٣٦	٣٨٣٠,١٥٤	٦,٢٧٢١٢٥
١٩٨٥	٣٥٠٧,٠١٤	٢١٢,٢٣٠٢	٣٧١٨,٧٣٠	٦,٠٥٢٤٨٠
١٩٨٦	٣٧٠٥,١٥٨	١٨٦,٣٥٦١	٣٨٩٣,٤٥٦	٥,٠٢٧٠٠٤
١٩٨٧	٣٧٨٦,٥٢٢	١٨٠,٥٣٢٤	٣٩٦٦,٠٣٢	٤,٧٦٩٠٥٢
١٩٨٨	٣٨٣٨,٩١٦	١٩٢,٧٧٥٠	٤٠٣٣,٥٧٥	٥,٠١٩١٣٨
١٩٨٩	٣٤٢٦,٨٦٤	١٤٦,١٣٢٢	٣٥٧٤,٨٣٢	٤,٢٦٢٠٣٠
١٩٩٠	٣٤١٩,٢٤٥	١٤٦,٧٩٢٥	٣٥٦٥,٩٩٢	٤,٢٩٣١٨١
١٩٩١	٣٤٧٢,٥٨٦	١٦٢,٢١٦٩	٣٦٣٦,٥١٧	٤,٦٦٩٠٥٣
١٩٩٢	٣٩٧٣,٢٩٧	٣١٤,٧٢٥٣	٤٢٨٧,٥٢٥	٧,٩٢٢٠٠١
١٩٩٣	٤١٤٩,٥٧٣	٢٥٣,٩٥٣٠	٤٤٠٥,١٥٣	٦,١١٧٥٨٠
١٩٩٤	٤٣٥٨,٢٠٠	٢٢٢,٤٠٠٠	٤٥٨٠,٤٠٠	٥,١٠٣٢٥٨
١٩٩٥	٤٦٢٦,٦٩٣	٢٠٠,٠٩٨١	٤٨٢٧,٦٩٨	٤,٣٢٤٠١٥
١٩٩٦	٤٧٢٣,٢٦٩	٢١٠,٨٦٥٤	٤٩٣٤,٣٦٥	٤.٤٦٤١٧٧
١٩٩٧	٤٨٧٩,٢٠٢	٢٣٩,٦٠١١	٥١٢٠,١٠١	٤,٩٠٩٣٥٦
١٩٩٨	٥٠٢٦,٩٧١	٢٥٨,٤٢٢٩	٥٢٨٥,٩٢٣	٥,١٤٠١٨٨
١٩٩٩	٥١٨١,٦٧١	٢٤٦,١٨١٥	٥٤٢٧,٢٨١	٤,٧٥١٥٢٩
٢٠٠٠	٥٣٩٧,٨٤٢	٢٣٤,٢٦٢٦	٥٦٣٤,١٦٣	٤,٣٣٨٢٧٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ملحق(٣):إجراءات السياسة المالية.

السنة	الضرائب[1]	الإيرادات غير الضريبية[2]
١٩٩٢	* الضريبة الجمركية: تخفيض الرسوم الجمركية على عدد من السلع الأولية المستخدمة في الصناعة تراوحت ما بين ١٠,٠٠% - ٣٠%. وتخفيضها على حديد التسليح من ١٠,٠% - ١%. * ضريبة الاستهلاك: توسيع قاعدتها لتشمل سلع جديدة مثل التبغ و انظمة الإرسال. ضريبة الدخل: توسع الضريبة لتشمل دخل الشخص المتأتي في الخارج.	* الرسوم: فرض رسم تصدير على الأغنام مقداره ٣,٥ دينار على كل رأس بهدف الحد من تصديرها. * زيادة رسوم التأسيس و الاشتراك السنوي لخدمات الهاتف. * زيادة رسوم الاشتراك في امتحان الثانوية العامة. * رفع أسعار البنزين الخاص والسولار والزيت الثقيل بنسبة ١١,١% و ٤٠,٠% و ٥٧,٠%. • رفع أسعار الحليب المستوردة لحساب وزارة التموين.
١٩٩٥[3]	* ضريبة المبيعات: رفع ضريبة المبيعات من ٧% إلى ١٠% بالإضافة إلى توسيع قاعدتها لتشمل العديد من الخدمات مع زيادة عدد السلع المعفاة من ٥٥ إلى ٧٨ لسلعة. * الضريبة الجمركية: إعفاء بعض مدخلات صناعات الأدوية والكهرباء والورق والنسيج وبعض أجهزة الأمن و السلامة، كما تم تخفيض الضريبة الجمركية من ٥٠ إلى ٥٠% على السلع الوسيطية المستخدمة في الصناعة التحويلية. • رفع الرسوم الجمركية على بعض السلع التي لها بدائل محلية (خضروات وفواكه) من ٢٥% إلى ٣٠%	* الرسوم: زيادة الرسوم على الدخان والمشروبات الكحولية، وفرض رسوم على دخول بعض المناطق السياحية مثل أم قيس قلعة عز الدين في عجلون.
١٩٩٨	* ضريبة الدخل: فرض ضريبة على دخل المؤسسات الحكومية الناجم عن تأجير المباني، وأرباح الفنادق المملوكة من مؤسسة الضمان الاجتماعي. وإخضاع أرباح الشركات التي تقوم ببناء مربع اتفق السكنية لضريبة الدخل بأثر رجعي اعتباراً من ١٩٩٦/١/١. * الجمارك: إصدار قانون جديد للجمارك عمل رقم (٢) لسنة ١٩٩٨ يتماشى مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. * ضريبة المبيعات[4]: تخفيض من التسجيل للمكلفين بتوريد الضريبة الذين تتجاوز مبيعاتهم ١٠٠ ألف دينار (بائع أو مودي خدمة) إلى ٥٠ ألف دينار للبائع و ٢٥ ألف دينار لمودي الخدمة كما فرضت ضريبة إضافية للمبيعات نسبتها ١٤% على أجهزة الهاتف التي تضمن كشف رقم المتصل. * ضرائب إضافية: فرض ضريبة إضافية مقدارها ١٠% على مقدمي خدمة الاتصالات.	* الرسوم: إعفاء نشرات الإصدار وعمليات التداول بالأوراق المالية في سوق عمان من رسوم الطوابع (الورودات). * رفع الرسوم المستوفاه من شركات الضرائب من قبل سلطة الطيران المدني بنسب متفاوتة.

المصدر: نشرات البنك المركزي،التقرير السنوي١٩٩٢،١٩٩٥،١٩٩٨.

---

[1] وتشمل ضرائب الاستهلاك (المبيعات والقيمة المضافة لاحقا) والضرائب الجمركية وضريبة الدخل والضرائب الاضافية.

[2] وتشمل الرسوم الايرادات المختلفة.

[3] شهد هذا العام تقديم قرض من قبل صندوق النقد العربي لدعم مسيرة التصحيح في الاردن.

[4] استبدلت ضريبة المبيعات بضريبة الاستهلاك من خلال القانون رقم (٦) لسنة (٩٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق(٤):إجراءات السياسة النقدية

السنة	الإجراءات
١٩٩٢	* انقاص فائض السيولة: قبول الودائع بالدينار لأجل مدته ستة أشهر بنسبة فائدة ٤% سنويا. * مراقبة العملة الأجنبية: - زيادة أوراق النقد والمسكوكات الأردنية المسموح بإخراجها من قبل كل شخص كسامل الأهلية عند مغادرته للمملكة من ٣٠٠ دينار إلى ٥٠٠٠ دينار. * السماح باستيراد النصب دون الحصول على موافقة البنك المركزي. * مضاعفة سقف التحويلات من العملات الصعبة إلى الخارج النفطية المدفوعات غير المنظورة (كالسفر والعلاج واخ) لكل مقيم ليصبح عشرين ألفا بدلامن عشرة آلاف سنويا.
١٩٩٥	* زيادة سعر الفائدة على القروض المقدمة للقطاع الزراعي والحرفي وتشجيع الصادرات لصالح البنوك. * تحديد سعر صرف الدينار مقابل الدولار بسعر وسطي ٧٠٩ فلسا، مع السماح بالتذبذب تجاه العملات الاخرى. * زيادة جاذبية الموجودات المحررة بالدينار عن طريق تحقيق هامش فائدة بجزية مقارنة بتلك المحررة بالدولار. * القيام بمجموعة من الإجراءات التي ترتبط بالمخاطر الناتجة عن المركزات الائتمانية من خلال: - تحديد سقوف للتركزات الائتمانية لعملاء البنك حسب نسب معينة. ب- تحديد الحدود القصوى لأجمالي للتركزات الائتمانية للبنك بأربعة أضعاف قاعدة رأس المال. ج- إلزام لبنك المتجاوز للسقوف السابقة أو منح تسهيلات دون أخذ موافقة البنك المركزي، إيداع مبالغ نقدية لدى البنك بنسبة تتباين ونو ع التجاوز ومدى الاستمرار فيه. * تحرير حجم الإئتمان: إلغاء سقف حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة بالدينار والعملات الأجنبية من قبل البنوك المرخصة بما لا يزيد عن ٩٠% من إجمالي ودائع العملاء بالدينار. * تحرير القيود على مراقبة العملة الأجنبية: ١- السماح للبنوك المرخصة باستثمار ما نسبته ٥٠% كحد أقصى من ودائعها بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل لغايات منح قروض تنموية أو شراء سندات رسمية من الولايات المتحدة و ألمانيا و اليابان و بريطانيا و سويسرا. ٢- زيادة الحدود المسموح بتحويلها من قبل العمالة غير الوطنية لتصبح ٤٠٠ دينار شهريا او ٥٠٠٠ دينار سنوياً. -السماح للبنوك بالاقتراض محليا بالعملة الاجنبية من بعضها البعض. - إلغاء القيد الذي يحدد نسبة التحويل للأشخاص الذين يحفظون بحسابات غير مقيمة. * تحسين مناخ الاستثمار في السوق المالي: رفع السقف المفروض على التسهيلات الائتمانية المباشرة لغايات تمويل شراء الأوراق المالية و/ أو الإكتساب بها من ١٥٠ دينار إلى ١٥٠٠ الف دينار للشخص الطبيعي وفي ٣٠٠,٠٠ الف إلى مليون للشخص المعنوي. * الاحتياطي النقدي الإلزامي: استثناء المبالغ المقترضة بالدينار من الوعاء الخاضع للاحتياطي النقدي الإلزامي بالدينار.
١٩٩٨	* شهدت هذه الفترة زيادة في الطلب على الدولار. -توفير طلب البنوك من العملات الصعبة، بفصل الاحتياطي المتين للبنك. - رفع أسعار الفائدة على شهادات الإيداع. - رفع سعر إعادة الخصم وعلى عدة مراحل من ٧,٧٥% إلى ٩,٠%. -رفع سعر فائدة اتفاقيات إعادة شراء شهادات الإيداع بالدينار لمدة أسبوع وعلى عدة مراحل من ٩,٠% إلى ١١,٥%. * توفير التمويل للقطاعات الانتاجية: -تقديم تسهيلات التمانية إضافية بمبلغ ٣٠ مليون دينار لبنك الانماء الصناعي وبسعر فائدة نسبة ٦,٥%. - توفير تسهيلات إضافية لمؤسسة الأقراض الزراعي بمقدار ١٠ مليون دينار وبسعر فائدة تفضيلي بمقدار ٥٠,٢٥%. -تسهيلات إعادة التمويل التي يقدمها البنك المركزي للبنوك المرخصة لغايات تشجيع الصادرات الوطنية وبسعر فائدة تفضيلي يقل بنقطتين مئويتين عن سعر الخصم النفاذ والبالغ ٩,٠% مع نهاية عام ١٩٩٨. * تطوير إدارة سيولة الجهاز المصرفي في الأجل القصير: -إتاحة نافذة الإيداع بالدينار لليلة واحدة على ان لا يقل الحد الأدنى للمبالغ المقبولة عن مليون دينار. -استعداد البنك المركزي لتنفيذ عمليات شراء شهادات الإيداع بالدينار لليلة واحدة. * منعة الجهاز المصرفي: -اتخاذ تدابير لضبط مخاطر تركزات الائتمان وبناء مخصصات لمواجهة الديون المتعثرة. - تبني معايير محاسبية دولية والإفصاح المحاسبي.

المصدر:البنك المركزي، التقرير السنوي ١٩٩٢،١٩٩٥،١٩٩٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
www.manaraa.com

ملحق(٥):حل معادلات النموذج الكلي

Real Sector

$GDP_{94} = RPC + RGC + RI + Rex\text{-}Rim$ (1)

$RDI = GDP_{94} - Rtax$ (2)

$RPC = c_{11} + c_{12}\, RDI + c_{13}\, RWR + c_{14}\, RPC_{-1}$ (3)

$RGC = c_{21} + c_{22}\, GDP_{94} + c_{23}\, RTGR + c_{24}\, RGC_{-1}$ (4)

$RI = c_{31} + c_{32}\, RIR + c_{33} + RWR + c_{34}\, GDP_{94} + c_{35}\, RK_{-1}$ (5)

$Rtax = c_{41} + c_{42}\, GDP_{94} + c_{43}\, RI$ (6)

$Rim = c_{51} + c_{52}\, GDP_{94} + c_{53} RI + c_{54}\, Rim_{-1}$ (7)

Money Sector

$Md = c_{61} + c_{62}\, GDP_{94} + c_{63}\, Def_{94} + c_{64}\, RIR$ (8)

$Md = MS$ (9)

أولاً:التوازن في القطاع الحقيقي: -

i. بتعويض كل من معادلة (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (٧) نحصل على معادلة(١٠): -

$$GDP_{94} = (c_{11} + c_{12}\, RDI + c_{13}\, RWR + c_{14}\, RPC_{-1}) + (c_{21} + c_{22}\, GDP_{94} + c_{23}\, RTGR + c_{24}\, RGC_{-1}) + (c_{31} + c_{32}\, RIR + c_{33} + RWR + c_{34}\, GDP_{94} + c_{35}\, RK_{-1}) + [Rex - (c_{51} + c_{52}\, GDP_{94} + c_{53} RI + c_{54}\, Rim_{-1})] \quad (10)$$

ii. بتعويض معادلة (٢) في (١٠) نحصل على معادلة (١١): -

$$GDP_{94} = [c_{11} + c_{12}\,(GDP_{94} - (c_{41} + c_{42}\, GDP_{94} + c_{43}\, RI)) + c_{13}\, RWR + c_{14}\, RPC_{-1}] + (c_{21} + c_{22}\, GDP_{94} + c_{23}\, RTGR + c_{24}\, RGC_{-1}) + (c_{31} + c_{32}\, RIR + c_{33} + RWR + c_{34}\, GDP_{94} + c_{35}\, RK_{-1}) + [Rex - (c_{51} + c_{52}\, GDP_{94} + c_{53}(c_{31} + c_{32}\, RIR + c_{33} + RWR + c_{34}\, GDP_{94} + c_{35}\, RK_{-1}) + c_{54}\, Rim_{-1})] \quad (11)$$

iii. بتعويض قيمة (RI) و (Rtax) نحصل على معادلة (١٢): -

$$GDP_{94} = [c_{11} + c_{12}\,(GDP_{94} - Rtax) + c_{13}\, RWR + c_{14}\, RPC_{-1}] + (c_{21} + c_{22}\, GDP_{94} + c_{23}\, RTGR + c_{24}\, RGC_{-1}) + (c_{31} + c_{32}\, RIR + c_{33} + RWR + c_{34}\, GDP_{94} + c_{35}\, RK_{-1}) + [Rex - (c_{51} + c_{52}\, GDP_{94} + c_{53} RI + c_{54}\, Rim_{-1})] \quad (12)$$

iv. بتجميع الحدود في معادلة (١٢) نحصل على: -

$$(1 - B_0)\, GDP_{94} = B_1 + B_2 RWR + B_3\, RK_{-1} - B_4\, Imp_{-1} + B_5\, RIR \quad (13)$$

بحيث: -

$B_0 = c_{12} - c_{12}c_{32} + c_{22} + c_{44} - c_{52} + (-c_{12}c_{33} - c_{53})/c_{65} + c_{62}c_{42}/c_{65}$

$B_1 = c_{11} - c_{12}c_{31} + c_{21} + c_{41} + Rex - c_{51} + (-c_{12}c_{33} - c_{53})\, c_{41}$

$B_3 = (-c_{12}c_{33} - c_{53})c_{54} + c_{54}$

$B_4 = c_{54}$

$B_5 = (-c_{12}c_{33} - c_{53})c_{42} + c_{42}$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

ثانياً:التوازن في القطاع النقدي: –

v. بحل معادلة (٨) بالنسبة لسعر الفائدة(RIR) نحصل على: –

$$RIR=C^{-1}_{65}[\ Md-(c_{61}+c_{62}GDP_{94}+c_{63}Def_{94})] \qquad (14)$$

vi. بتعويض قيمة (RIR) التوازنية من (١٤) في معادلة (١٣) نحصل على: –

$$(1-B_0)\ GDP_{94}=B_1+B_2RWR+B_3\ RK_{-1}-B_4\ Imp_{-1}+B_5\ C^{-1}_{65}[\ Md-(c_{61}+c_{62}GDP_{94}+c_{63}Def_{94})] \qquad (15)$$

vii. بحل معادلة (١٥) بالنسبة لـ(GDP94) نحصل على:–

$$(1-B_0\ c_{62})\ GDP_{94}=B_1-c_{61}+B_2RWR+B_3\ RK_{-1}-B_4\ Imp_{-1}-c_{63}Def_{94}+B_5\ C^{-1}_{65}\ Md \qquad (16)$$

viii. من معادلة رقم (١٦) : –

- مضاعف السياسة المالية في الاقتصاد المفتوح:–

$$(1-B_0\ c_{62})^{-1}$$

- مضاعف السياسة النقدية في الاقتصاد المفتوح:–

$$(1-B_0\ c_{62})^{-1}[B_5\ C^{-1}_{65}]$$

ix. ولإيجاد كل من مضاعفي السياستين المالية والنقدية في حالة الاقتصاد المغلق نفرض أن قيم المعاملات التالية تساوي صفر:

- c_{51}
- c_{52}
- c_{53}
- c_{54}

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

Openness and Economic Growth: Case of Jordan

Abstract

Hindawi, Mohammed Sameer. **Openness and Economic Growth: Case of Jordan**. Master of Economics Thesis, Department of Economics, Yarmouk University, (Supervisor:Dr. Hussain A. Al-Talafha)

Jordan was one of many countries whose aim was to benefit from the gains of openness an Economic Integration.

The aim of this study is to investigate the effect of openness on both growth and the effectiveness of monetary and fiscal policy. It attempts to shed some light the debate on the relationship between openness and growth through analyzing the effect of openness on Investment as a channel of economic growth.

The importance of this study arise from the huge debate among researchers about the relationship between openness and growth specially for the case of Jordan in the sense that Jordan is following an open policy after adapting the adjustment program.

A Macro-econometric model was constructed to obtain the monetary and fiscal policy multipliers. The method of two stage least squares (2SLS) was used to estimate model parameters, both the monetary and fiscal policy multipliers were smaller in the case of open economy, which means that monetary and fiscal policy are less effective, and the income generated by a fiscal expansion well be less in the case of an open economy.

A growth model was estimated where openness, fiscal and monetary measures are included. The relationship between growth and

© Arabic Digital Library Yarmouk University

www.manaraa.com

openness was ambiguous, and the relationship between growth and Both inflation and budget deficit was negative.

The relationship between openness and investment was positive through the inflow of foreign direct investment (FDI).

Clearly the openness have a positive effect on growth through the (FDI) flows, on the anther hand, it has a negative effect through it's indirect effects on the balance of payments.

The study recommends that Jordan should go forward on its open policy in order to benefit from the international competitive market.

Key words: Growth, Openness, Fiscal policy, Monetary Policy, Investment, Macro-Econometric Modeling, Jordan

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com